UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF JUSTICE

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة العـــــــدل

قطاع الفتوى والتشريع وقضايا الدولة
Sector of Legal Opinion and Legislation and State Cases

القوانين الاتحادية

المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018، في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والانشطة المالية

تم نشر المرسوم بقانون اتحادي بملحق عدد الجريدة الرسمية رقم (637) بتاريخ 30 سبتمبر 2018

Federal Laws

Decretal Federal Law No. (14) of 2018,Regardig the Central Bank & Organization of Financial Institutions and activities

The Federal Decree-Laws were published in the Appendix of the Official Gazette Issue No. (637) dated 30 September 2018

حقـوق الطـبع والتـوزيع محفوظـة لـوزارة العـدل

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة العدل
قطاع الفتوى والتشريع وقضايا الدولة

الاصدارات القانونية
الاصدار رقم (٥)
التاريخ : ١٢ صـفـــــر ١٤٤٠هـ
الموافـق : ٢١ أكـــــتوبـر ٢٠١٨م

المراسيم بقوانين اتحادية

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018، في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والانشطة المالية. ٩
Decretal Federal Law No. (14) of 2018, Regarding the Central Bank & Organization of Financial Institutions and Activities

تم نشر المرسوم بقانون اتحادي بملحق عدد الجريدة الرسمية رقم (637) بتاريخ 30 سبتمبر 2018.
The Federal Decree-Laws were published in the Appendix of the Official Gazette Issue No. (637) dated 30 September 2018.

النسخة العربية المعتمدة تم نشرها بملحق عدد الجريدة الرسمية رقم (637) بتاريخ 30 سبتمبر 2018.
The Arabic Version adopted was published in the Appendix of the Official Gazette No. (637) dated 30 September 2018

الترسيم بقوانين انحادية

مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018م
في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية

نحن خليفة بن زايد آل نهيان، **رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1975 في شأن السجل التجاري،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته،
- وعلى قانون المعاملات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية،
- وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 وتعديلاته،
- وعلى قانون الاثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992 وتعديلاته،
- وعلى قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 وتعديلاته،
- وعلى قانون المعاملات التجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 في شأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2002 في شأن تجريم غسل الأموال وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004 في شأن المناطق الحرة المالية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2004 في شأن مكافحة التستر التجاري،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 في شأن المعاملات والتجارة الالكترونية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2007 بإنشاء جهاز الإمارات للإستثمار وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية،
- وعلى القانون الإتحادي رقم (1) لسنة 2011 بشأن الإيرادات العامة للدولة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2011 في شأن تنظيم مجالس الإدارات والأمناء واللجان في الحكومة الإتحادية،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012 بشأن تنظيم المنافسة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2014 بشأن إعادة تنظيم مهنة مدققي الحسابات،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2016 في شأن رهن الأموال المنقولة ضمانا للدين،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام.
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2018 في شأن المقاصة على أساس الصافي،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء،

أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:

المادة (1)

تعريفات

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يقصد بالعبارات والكلمات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

الدولة : الإمارات العربية المتحدة.

الحكومة : الحكومة الاتحادية.

الوزارة : وزارة المالية.

الوزير : وزير المالية.

المصرف المركزي : مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

السلطات الرقابية في الدولة : المصرف المركزي، هيئة الأوراق المالية والسلع، وهيئة التأمين.

مجلس الإدارة : مجلس إدارة المصرف المركزي.

المحـــــــــــــافظ : محافظ المصرف المركزي.

القطـــــــاع العـــــــام : الحكومـة الاتحاديـة وحكومـات الإمـارات الأعضـاء فـي الاتحـاد والهيئـات والمؤسسات والشركات العامة المملوكة لها ملكية تامة التي تقدم خدمات عامة ولا تمارس بصفة رئيسية أية أنشطة متعلقة بأسواق النقد والمال.

الهيئـات التابعـة للحكومـة : الشـخص الإعتبـاري الـذي تملك الحكومـة أو أي من الحكومـات الأعضـاء فـي الإتحاد أو أي من الشركات التابعة لها أكثر من خمسين بالمائة (50%) من رأس مالها.

المنـاطق الحـرة الماليـة : المناطق الحرة الخاضعة لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004 في شأن المناطق الحرة المالية، والقوانين المعدلة له.

المنشآت المالية المرخصة : البنوك والمؤسسات الماليّة الاخرى المرخصة وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون لممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة المالية المرخصة، وتشمل تلك التي تمارس كافة أو جزء من أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتكون تلك المنشآت إما مؤسسة داخل الدولة أو في مناطق إختصاص أخرى أو لها فروع أو شركات تابعة أو مكاتب تمثيل داخل الدولة.

البنـــــــــــــوك : أي شخص إعتباري مرخص له وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون بممارسة نشاط "تلقي الودائع" بشكل رئيسي وأي من الانشطة المالية المرخصة الأخرى.

المؤسسات الماليّة الأخرى : أي شخص إعتباري، غير البنوك، مرخص له وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون بممارسة نشاط مالي أو أكثر من الانشطة المالية المرخصة

الهيئـــة العليـــا الشـــرعية : الهيئة المشار إليها في المادة (17) من هذا المرسوم بقانون.

منشـــــأة الصـــــرافة : الشخص الاعتباري المرخص لـه وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون بممارسة أنشطة استبدال النقد وإجراء التحويلات النقديّة داخل الدولة وإلى خارجها وأية أعمال أخرى يحدّدها المصرف المركزي.

مكتـــــب التمثيـــــل : المكتب المرخص لـه وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون بممارسة نشاط تمثيل منشأة ماليّة مؤسسة في مناطق اختصاص أخرى.

الأنشطة المالية المرخصة : الأنشطة الماليـة الخاضعة لترخيص ورقابـة المصـرف المركـزي والمحـددة فـي المادة (65) من هذا المرسوم بقانون.

الفـــرد المصـــرح لـــه : أي شخص طبيعي مصرح له وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون بممارسة أي من المهام المحدّدة.

المهـــــام المحـــــدّدة : مهام الفرد المصرح له التي يمارسها لدى منشأة مالية مرخصة أو لصالحها ذات طبيعة مؤثرة على نشاط المنشأة.

الأمـــــوال الخاصـــــة : رأس مال المصرف المركزي واحتياطياته المشار إليهما في المادة (5) من هذا المرسوم بقانون.

الاحتياطيـــات الأجنبيـــة : الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي والمقومة بأي عملة احتياط والموظفة لتغطية التزاماته.

المتعـــاملين الأوليـــين : أي بنك يقوم كأصيل أو بالنيابة عن شخص آخر، بشراء أو بيع أو استرداد أي أوراق مالية صادرة داخل الدولة من القطاع العام، وفقا للشروط والأحكام التي يحددها المصرف المركزي.

التســـهيلات المتاحـــة : أدوات السياسة النقدية المتاحة للمنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع بغرض تمكينها من إدارة سيولتها.

نظام البنية التحتية المالية : يقصد به إمّا (1) نظام المقاصة والتسوية أو (2) نظام الدفع للتجزئة منشأ، أو مشغلاً، أو مرخصاً، أو خاضعاً لإشراف أي من السلطات الرقابية في الدولة.

النظـــــام المحـــــدد : أي نظام بنية تحتية مالية محدّد من قبل المصرف المركزي بأنه ذو أهمية نظامية، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

نظـام المقاصـة والتسـوية : أي نظام يُنشئ للأغراض الآتية: (1) مقاصة أو سداد التزامات الدفع أو (2) مقاصة أو تسوية التزامات بتحويل أوراق مالية دفترية معينة، أو تحويل تلك الأوراق المالية.

نظـــام الـــدفع للتجزئـــة : أي نظام لتحويل الأموال والأدوات والآليات والترتيبات ذات العلاقة التي تتولى معالجة كميات كبيرة من دفعات ذات قيمة منخفضة نسبيا، تكون في أشكال مثل الشيكات، أو تحويلات ائتمانية، أو الخصم المباشر، أو عمليات الدفع بالبطاقات.

تسـهيلات القـيم المخزنـة : تسهيلات غير نقدية، في هيئة إلكترونية أو مغناطيسية يتم شراؤها من قبل مستخدم كوسيلة للدفع مقابل السلع والخدمات.

شـــــخص مشـــــارك : فيما يتعلق بنظام بنية تحتية مالية، يعني أي شخص يكون طرفا في الترتيبات التي أنشئ النظام من أجلها.

منشـــــأة التســـــوية : فيما يتعلق بنظام بنية تحتية مالية، يعني الشخص الذي يقوم إما بتقديم (1) حسابات التسوية للأشخاص المشاركين وإلى أي وسيط مركزي للتسوية في الأسواق المالية في نظام للمقاصة والتسوية لتسوية أوامر التحويل من خلال النظام، وتقديم التسهيلات الائتمانية لأغراض التسوية إذا اقتضى الأمر ذلك أو (2) خدمات التسوية لأي نظام دفع للتجزئة.

الترتيبـــات المفترضـــة : فيما يتعلق بنظام بنية تحتية مالية، تعني الترتيبات القائمة في النظام للحد من المخاطر النظامية، وغيرها من أنواع المخاطر في حال وجود شخص مشارك في النظام غير قادر، أو يرجح أن يصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بأمر تحويل؛ وتشمل أي ترتيبات من قبل مشغل النظام أو من قبل منشأة التسوية الخاصة به لما يأتي: (1) المقاصة على أساس الصافي للالتزامات المستحقة لشخص مشارك أو عليه، (2) إغلاق المركز المالي المفتوح لشخص مشارك، أو (3) تسييل الأوراق المالية المضمونة لتأمين دفع الالتزامات المستحقة على شخص مشارك.

أمـــــر التحويـــــل : فيما يتعلق بنظام بنية تحتية مالية، يعني أي من التعليمات الآتية: (1) تعليمات من قبل شخص مشارك لوضع أموال تحت تصرف شخص مشارك آخر يتم تحويلها دفتريا في حسابات منشأة التسوية لنظام مقاصة وتسوية، أو (2) تعليمات بغرض إخلاء الطرف من الالتزام بالسداد لأغراض قواعد التشغيل لنظام مقاصة وتسوية، أو (3) تعليمات من قبل شخص مشارك إما بتسوية التزام بتحويل أوراق مالية دفترية، أو تحويل تلك الأوراق المالية، أو (4) تعليمات من قبل شخص مشارك ينتج عنها تحمل المسؤولية أو إخلاء الطرف من الالتزام بدفع المبالغ الخاصة بعمليات التجزئة.

المقاصـــة علـــى أســـاس الصـــــــــــافي : فيما يتعلق بنظام للمقاصة والتسوية، تعني تحويل مختلف الالتزامات المستحقة لشخص مشارك أو عليه تجاه كافة الأشخاص المشاركين الآخرين في النظام، إلى صافي التزام واحد لصالح الشخص المشارك أو عليه.

الاحتيـــــاطي الإلزامـــــي : النسبة من الودائع الموجودة لدى المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع، والتي يقرر مجلس الإدارة الإحتفاظ بها لدى المصرف المركزي وفقا للأحكام والشروط التي يحددها.

الأوراق الماليـــة المؤهلـــة : الأوراق المالية المعتمدة من قبل المصرف المركزي التي يجوز للمنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع تقديمها كضمانات للسحب من أموال المصرف المركزي.

النقـــــــــــــــد : العملة الوطنية الورقية والمعدنية الرسمية للدولة وتكون وحدتها النقدية "الدرهم".

القاعـــــدة النقديـــــة : تشمل ما يأتي: (1) النقد المُصدر، و(2) مجموع أرصدة الحسابات الجارية للمنشآت المالية المرخصة لدى المصرف المركزي، ويشمل ذلك، الاحتياطي الإلزامي بالإضافة إلى أية أموال أخرى مودعة لدى المصرف المركزي لأغراض عمليات المقاصة والتسوية، و(3) الرصيد القائم من الأوراق والأدوات المالية المصدرة من قبل المصرف المركزي.

لجنة الفصل في التظلمات والطعـــــــــــون : اللجنة المشار إليها في المادة (136) من هذا المرسوم بقانون.

الشـــــــــــــخص : الشخص الطبيعي أو الاعتباري حسب الأحوال.

الســـــــــــــنة : السنة الميلادية.

الباب الأول

-المصرف المركزي-

الفصل الأول: تنظيم المصرف المركزي وأهدافه

المادة (2)

إستقلالية المصرف المركزي

1) يعتبر المصرف المركزي مؤسسة اتحادية عامة ذات شخصية اعتبارية، ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وبالأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والأنشطة التي تكفل تحقيق أهدافه.

2) لا تسري على المصرف المركزي أحكام القوانين المتعلقة بالمالية العامة والمناقصات والمزايدات والمحاسبة العامة والوظائف العامة وتطبق بشأنها الأنظمة الخاصة به.

3) تقتصر مهمة ديوان المحاسبة وفقا للقانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة على الرقابة اللاحقة على أعمال المصرف المركزي وليس له أن يتدخل في تسيير أعماله أو التعرض لسياساته.

المادة (3)

مقر المصرف المركزي

يكون المقر الرئيسي للمصرف المركزي في عاصمة الدولة ويكون بها عنوانه الرسمي ويجوز بموافقة مجلس الإدارة إنشاء هيئات تابعة وفتح فروع ومكاتب ووكالات له داخل الدولة وخارجها، وأن يعين له وكلاء ومراسلين داخل الدولة وخارجها.

المادة (4)

الأهداف والمهام الرئيسية للمصرف المركزي

يهدف المصرف المركزي إلى تحقيق ما يأتي:

1) الحفاظ على استقرار العملة الوطنية في إطار النظام النقدي.

2) المساهمة في تعزيز وحماية استقرار النظام المالي في الدولة.

3) ضمان إدارة رشيدة لاحتياطيات المصرف المركزي الأجنبية.

وفي سبيل تحقيق أهدافه، يتولى المصرف المركزي ممارسة المهام والاختصاصات الآتية:

أ. وضع وتنفيذ السياسة النقدية مع الأخذ بالاعتبار الاستراتيجية العامة للدولة.

ب. ممارسة امتياز إصدار النقد.

ج. تنظيم الأنشطة المالية المرخصة ووضع الأسس الخاصة بممارستها وتحديد المعايير المطلوبة لتطوير وتعزيز الممارسات الاحترازية وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون والمعايير الدولية.

د. وضع الأنظمة والمعايير المناسبة لحماية عملاء المنشآت المالية المرخصة.

هـ. مراقبة الوضع الائتماني في الدولة للمساهمة في تحقيق نمو متوازن للاقتصاد الوطني.

و. إدارة الاحتياطيات الأجنبية للاحتفاظ في جميع الأوقات باحتياطيات كافية من الأصول بالعملة الأجنبية لتغطية القاعدة النقدية وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

ز. تنظيم وتطوير البنية التحتية المالية في الدولة بما في ذلك نظم الدفع الإلكتروني والنقد الرقمي وتسهيلات القيم المخزنة والإشراف عليها والحفاظ على سلامتها.

الفصل الثاني: رأس مال واحتياطيات المصرف المركزي وحساباته

المادة (5)

رأس المال والاحتياطيات

1) يكون رأس مال المصرف المركزي عشرون مليار (20,000,000,000) درهم.
2) يتم تحويل سبعة عشر مليار وخمسمائة مليون (17,500,000,000) درهم من حساب الإحتياطي العام، وذلك لزيادة رأس المال إلى الحد المشار إليه في البند (1) من هذه المادة.
3) يجوز زيادة رأس المال بمرسوم اتحادي يصدر بناء على اقتراح مجلس الإدارة وعرض الوزير وموافقة مجلس الوزراء، وتُدفع هذه الزيادة إما عن طريق التحويل من حساب الاحتياطي العام أو مباشرة من قبل الحكومة.
4) لا يجوز إنقاص رأس مال المصرف المركزي إلا بقانون.
5) يقوم المصرف المركزي بتكوين حساب للاحتياطي العام لا يُجاوز أربعة (4) أضعاف رأس المال المدفوع المشار إليه في البند (1) من هذه المادة، وتؤول باقي الأرباح الصافية تلقائيا إلى الحكومة.
6) يقرر مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية مقدار الأرباح السنوية الصافية للمصرف المركزي وذلك بعد تنزيل النفقات الإدارية والتشغيلية وتخصيص الأموال اللازمة لاستهلاك الموجودات والاحتياطيات لمواجهة الديون الهالكة أو المشكوك في تحصيلها، وتعويضات نهاية الخدمة لموظفي المصرف المركزي والحالات الطارئة و/أو الأغراض الأخرى التي قد تحدد من قبل مجلس الإدارة، وبوجه عام مختلف الأعباء المالية التي تقتطعها البنوك عادة من أرباحها الصافية، ويتم إيداع صافي الأرباح لكل سنة مالية في حساب الإحتياطي العام.
7) يصدر مجلس الوزراء قراراً يحدد فيه نسبة الأرباح التي يحتفظ بها المصرف المركزي إلى حين بلوغ الرصيد الإجمالي لحساب الاحتياطي العام الحد المشار إليه في البند (5) من هذه المادة.
8) إذا كان حساب الاحتياطي العام في نهاية أية سنة مالية غير كاف لتغطية خسائر المصرف المركزي، تقوم الحكومة بتغطية العجز الواقع.

المادة (6)

السنة المالية

تبدأ السنة المالية للمصرف المركزي في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل سنة.

المادة (7)

تنظيم العمليات والحسابات

تجري عمليات المصرف المركزي وتنظم ميزانيته وحساباته وفقاً للمعايير الدولية والقواعد والأعراف المصرفية وتعتبر عملياته مع الغير تجارية.

المادة (8)

مراقبة الحسابات

يتولى مراقبة حسابات المصرف المركزي مدقق أو أكثر يختارهم دورياً مجلس الإدارة ويحدد مكافآتهم السنوية.

المادة (9)

البيانات والتقارير الحسابية المطلوب تقديمها

1) يقدم المصرف المركزي إلى رئيس الدولة خلال ثلاثة (3) أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريرا سنوياً عمّا يأتي:

أ. الحسابات المالية الختامية للمصرف المركزي مصدقا عليها من مدققي الحسابات، وتنشر هذه الحسابات المالية في الجريدة الرسمية.

ب. أنشطة وأعمال المصرف المركزي خلال السنة المالية.

ج. لمحة عامة عن التطورات النقدية والمصرفية والمالية في الدولة.

2) يقدم المصرف المركزي إلى الوزير ما يأتي:

أ. نسخة من التقرير السنوي المشار إليه في البند (1) من هذه المادة.

ب. المعلومات التي قد يطلبها الوزير عن التطورات النقدية والمصرفية والمالية في الدولة، إلى جانب تقارير نصف سنوية تغطي كل النواحي المتعلقة بهذه التطورات.

ج. بيان ربع سنوي بموجودات ومطلوبات المصرف المركزي وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.

الفصل الثالث: إدارة المصرف المركزي

القسم الأول: مجلس الإدارة

المادة (10)

أعضاء مجلس الإدارة

يتولى إدارة المصرف المركزي مجلس إدارة مؤلف من سبعة (7) أعضاء يمن فيهم رئيس مجلس الإدارة ونائبه والمحافظ.

المادة (11)

تعيين الأعضاء

1) يعين أعضاء مجلس الإدارة بمرسوم اتحادي بناء على توصية مجلس الوزراء ولمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة.

2) يكون كل من الرئيس ونائبه والمحافظ بدرجة وزير، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس في حال غيابه أو خلو منصبه، كما يحل المحافظ محلهما في حال غيابهما أو خلو منصبيهما معاً.

المادة (12)

شروط العضوية

يجب أن تتوفر في عضو مجلس الإدارة الشروط الآتية:

1) أن يكون إماراتي الجنسية.

2) أن يكون من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية أو المالية أو المصرفية.

3) ألا يكون قد أشهر إفلاسه أو توقف عن الوفاء بديونه.

4) ألا يكون قد سبق أن أدين في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

5) ألا يكون وزيراً عاملاً أو عضواً في المجلس الوطني الاتحادي.

6) ألا يكون شاغلا لأي وظيفة أو منصب أو عضوية في مجلس إدارة أي منشأة مرخصة من قبل أي من السلطات الرقابية في الدولة أو أي من السلطات الرقابية في المناطق الحرة المالية.

7) ألا يكون مراقبا أو مدققا لحسابات منشأة مالية مرخصة أو مالكا أو وكيلا أو شريكا في أي من شركات تدقيق الحسابات.

المادة (13)

الإستقالة أو شغور المنصب

إذا استقال أحد أعضاء مجلس الإدارة أو شغر منصبه لأي سبب من الأسباب، قبل انتهاء مدة عضويته عين خلف له لباقي مدة مجلس الإدارة وفقاً لشروط العضوية المشار إليها في المادة (12) من هذا المرسوم بقانون.

المادة (14)

إنتهاء العضوية

1) تنتهي العضوية في مجلس الإدارة بانتهاء مدتها دون تجديد أو بالوفاة أو بالاستقالة، كما يجوز بمرسوم اتحادي بناء على موافقة مجلس الوزراء إنهاء العضوية في مجلس الإدارة وذلك في أي من الحالات الآتية:
   أ. إذا ارتكب العضو أخطاء جسيمة في إدارة المصرف المركزي أو أخل إخلالا جسيماً بواجباته.
   ب. إذا تغيب العضو عن حضور ثلاثة (3) اجتماعات متتالية دون موافقة مجلس الإدارة، إلا إذا كان الغياب في مهمة رسمية أو بسبب إجازة سنوية أو مرضية، أو لعذر مقبول.
   ج. إذا فقد العضو أي شرط من شروط العضوية المحددة في المادة (12) من هذا المرسوم بقانون.
   د. إذا أصبح العضو غير قادرٍ على أداء مهامه لأي سبب كان.
2) يستمر أعضاء مجلس الإدارة في أداء مهامهم في حال انتهاء مدّة عضويتهم دون تمديد إلى حين تعيين أعضاء جدد.

القسم الثاني: اختصاصات مجلس الإدارة واجتماعاته

المادة (15)

صلاحيات ومهام مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة في حدود أحكام هذا المرسوم بقانون بالصلاحيات الكاملة لتحقيق الأهداف التي يقوم عليها المصرف المركزي؛

ويمارس مجلس الإدارة بوجه خاص ما يأتي:

1) إصدار الأنظمة والقواعد والمعايير والتعليمات وضوابط العمل لتنفيذ مهامه واختصاصاته واتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون.
2) وضع السياسات الخاصة بتوظيف وإدارة الأموال الخاصة وأصول المصرف المركزي والإشراف على تنفيذها.
3) تقرير الأمور المتعلقة بإصدار النقد وسحبه من التداول.
4) إصدار الأنظمة الخاصة بتنظيم الأنشطة المالية المرخصة وتقرير الأمور المتعلقة بها بما فيها أنظمة وإجراءات الرقابة والإشراف عليها وتحديد الشروط والقواعد المتعلقة بمنح التراخيص لممارسة الأنشطة المالية المرخصة والتصاريح لممارسة المهام المحددة.
5) وضع السياسات وإصدار الأنظمة المتعلقة بالرقابة الاحترازية والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة المالية المرخصة.
6) وضع الأنظمة والمعايير الخاصة بحماية عملاء المنشآت المالية المرخصة.

7) إصدار الأنظمة والضوابط والاجراءات الخاصة بمواجهة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة.

8) اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات وفرض الجزاءات الإدارية تجاه أي شخص مخالف لأحكام هذا المرسوم بقانون وللأنظمة الصادرة تنفيذا له.

9) اعتماد الأنظمة والقواعد الخاصة بالحفاظ على سلامة وكفاءة نظم البنية التحتية المالية التي يتم ترخيصها أو إنشاءها أو تطويرها أو تشغيلها من قبل المصرف المركزي.

10) اعتماد سياسات إدارة المخاطر والامتثال لدى المصرف المركزي.

11) اعتماد النظام الداخلي للمصرف المركزي وإصدار الهيكل التنظيمي واللوائح الإدارية والمالية والفنية وتحديد الصلاحيات والاختصاصات في حدود أحكام هذا المرسوم بقانون.

12) اعتماد سياسات الموارد البشرية لدى المصرف المركزي.

13) اعتماد قواعد الحوكمة المؤسسية للمصرف المركزي والتي تتضمن مجموعة من القواعد والأنظمة التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية للحكومة وأهدافها.

14) تقرير القروض والسلف الممنوحة للحكومة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون.

15) إقرار التسويات والمصالحات المتعلقة بأعمال المصرف المركزي.

16) الموافقة على مشروع موازنة المصرف المركزي السنوية واعتماد أية تعديلات تطرأ عليها خلال السنة.

17) اعتماد الحسابات الختامية السنوية للمصرف المركزي ومقدار الأرباح السنوية الصافية.

18) النظر في جميع الشؤون الأخرى التي تدخل في صلاحياته وتحقق أهداف المصرف المركزي وتنفذ مهامه وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (16)

تشكيل اللجان وتفويض الصلاحيات

1) لمجلس الإدارة أن يشكل اللجان التي يراها مناسبة لمساعدته في أداء مهامه واختصاصاته وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون، ويجوز أن تكون هذه اللجان منبثقة من مجلس الإدارة أو من خارج مجلس الإدارة، كما يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان ومجالس استشارية تتضمن في عضويتها أشخاص من خارج المصرف المركزي وتحديد مخصصات أعضاء هذه اللجان والمجالس.

2) لمجلس الإدارة أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو المحافظ أو أية لجنة منبثقة منه ببعض صلاحياته.

3) لمجلس الإدارة مراجعة اختصاصات وأداء اللجان التي يتم تشكيلها وفقا للبند (1) من هذه المادة سنويا وله أن يتخذ الإجراءات المناسبة للالتزام بالمعايير المهنية والدولية وضوابط العمل والحوكمة.

المادة (17)

الهيئة العليا الشرعية

1) تنشأ بمقتضى هذا المرسوم بقانون هيئة شرعية تسمى "الهيئة العليا الشرعية" لا يقل عدد أعضائها عن خمسة (5) ولا يزيد عن سبعة (7) من ذوي الخبرة والإختصاص في فقه المعاملات المالية الإسلامية.

2) يصدر بتشكيل الهيئة وتعيين أعضائها قرار من مجلس الإدارة ويحدد القرار نظام عمل الهيئة، ومهامهما ومسؤوليات أعضائها، ومدة تعيينهم، وتلحق هذه الهيئة بالمصرف المركزي.

3) تتحمل المنشآت المالية المرخصة التي تمارس كافة أو جزء من أعمالها وأنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية كافة نفقات الهيئة المشار إليها في البند (1) من هذه المادة بما فيها مخصصات ومكافآت ومصاريف أعضائها وآلية تمويل تكاليف إنشائها وإستمرارية عملها، وذلك حسب ما يحدده مجلس الإدارة.

4) تضع الهيئة العليا الشرعية القواعد والمعايير والمبادئ العامة للأعمال والأنشطة المالية المرخصة التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتتولى الرقابة والإشراف على لجان الرقابة الشرعية الداخلية للمنشآت المالية المرخصة المشار إليها في المادة (79) من هذا المرسوم بقانون.

5) تعتمد الهيئة العليا الشرعية الأدوات النقدية والمالية الإسلامية التي يصدرها ويطورها المصرف المركزي لإدارة عمليات السياسة النقدية في الدولة، وتبدي رأيها بشأن الأنظمة والتعليمات الرقابية الخاصة بأعمال المنشآت المالية المرخصة التي تمارس كافة أعمالها وانشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

6) تعتبر فتاوى وآراء الهيئة العليا الشرعية ملزمة للجان الرقابة الشرعية الداخلية، المشار إليها في المادة (79) من هذا المرسوم بقانون، وعلى المنشآت المالية المرخصة التي تمارس كافة أعمالها وأنشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

7) للهيئة العليا الشرعية أن تستعين بجهة متخصصة، إن دعت الحاجة إلى ذلك، للقيام بالتدقيق الشرعي الخارجي على أعمال أي منشأة مالية مرخصة تمارس كافة أعمالها وأنشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والشروط والإجراءات التي تضعها الهيئة وعلى نفقة المنشأة المعنية.

المادة (18)

تعيين كبار مسؤولي المصرف المركزي

لمجلس الإدارة بناءً على ترشيح من المحافظ تعيين كبار مسؤولي المصرف المركزي بمسمى نواب أو مساعدين للمحافظ أو غيرها من المسميات التي يراها مجلس الإدارة مناسبة، ويحدد القرار الصادر بالتعيين الاختصاصات المنوطة بهم ورواتبهم ومخصصاتهم.

المادة (19)

التفرغ للعمل في المصرف المركزي

1) على المحافظ ونوابه ومساعديه أن يتفرغوا لعملهم في المصرف المركزي ولا يجوز لأي منهم أن يشغل أي منصب آخر أو وظيفة بأجر أو بغير أجر ولا أن يكون أي منهم عضواً في أية من السلطات الرقابية في الدولة أو في المناطق الحرة المالية أو في مجلس إدارة أي منشأة مالية مرخصة ولا أن يسهم بطريق مباشر أو غير مباشر في التزامات يعقدها القطاع العام.

2) لا يشمل الحظر المشار إليه في البند (1) من هذه المادة القيام بأية مهام تعهد بها الحكومة إلى أي منهم في القطاع العام، بما فيها التمثيل في المؤتمرات الدولية أو تمثيل القطاع العام في اللجان المختلفة، وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة.

المادة (20)

المخصصات والحقوق

يضع مجلس الإدارة نظاماً في شأن راتب المحافظ وحقوقه الأخرى وكذلك في شأن مكافآت ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ويصدر بذلك مرسوم اتحادي.

المادة (21)

إجتماعات مجلس الإدارة

1) يعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيس مجلس الادارة اجتماعاً عادياً مرة على الأقل كل ستين (60) يوماً.

2) ولرئيس مجلس الإدارة أن يدعو مجلس الادارة للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

3) وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يدعو مجلس الادارة للاجتماع إذا طلب منه ذلك ثلاثة (3) من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل.

المادة (22)

نصاب الإجتماع

1) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره خمسة (5) أعضاء على الأقل من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو المحافظ.

2) تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الإجتماع.

القسم الثالث: صلاحيات رئيس مجلس الادارة والمحافظ

المادة (23)

صلاحيات رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الادارة هو الممثل القانوني للمصرف المركزي، ويوقع باسمه جميع الصكوك والعقود والوثائق، وله أن يفوض المحافظ بممارسة بعض صلاحياته واختصاصاته.

المادة (24)

مسؤوليات المحافظ

يكون المحافظ مسؤولاً عن تطبيق هذا المرسوم بقانون وأنظمة المصرف المركزي وقرارات مجلس الإدارة وله أن يفوض أي من نوابه أو مساعديه أو بعض كبار موظفي المصرف المركزي في ممارسة بعض صلاحياته واختصاصاته.

القسم الرابع: أحكام أخرى

المادة (25)

الإعفاء من المسؤولية

1) يعفى المصرف المركزي وأعضاء مجلس الادارة وأعضاء اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة، سواء كانت منبثقة من مجلس الإدارة أو من خارج مجلس الإدارة، وموظفي المصرف المركزي وممثليه المرخص لهم قانوناً من المسؤولية المدنية تجاه الغير فيما يتعلق بـ :

أ. ممارسة أو الامتناع عن ممارسة مهام وصلاحيات وسلطات وأعمال المصرف المركزي أو مهامهم وصلاحياتهم وسلطاتهم وكافة الممارسات ذات الصلة.

ب. التعليمات والمبادئ التوجيهية والتصريحات والبيانات والإفادات والآراء التي تصدر عنهم والتي تتعلق بممارسة مهام وصلاحيات وسلطات وأعمال المصرف المركزي أو بمهامهم وصلاحياتهم وسلطاتهم وأعمالهم.

وكل ذلك ما لم يثبت سوء النية بقصد الاضرار بالغير.

2) يتحمل المصرف المركزي جميع الرسوم والنفقات والتكاليف وأتعاب المحاماة الخاصة بالدفاع عن الأشخاص المذكورين في البند (1) من هذه المادة في الدعاوى المتعلقة بتأدية مهامهم في المصرف المركزي.

المادة (26)

المعلومات المحظور نشرها

1) يحظر على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة وأي من أعضاء اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة وأي من موظفي أو ممثلي المصرف المركزي والخبراء أو الفنيين أو الأكاديميين الذين يتعامل المصرف المركزي معهم إفشاء أي معلومات محظور نشرها ما لم يكن الإفشاء بهذه المعلومات متوافقاً مع أحكام البند (3) من هذه المادة ، ويظل هذا الحظر سارياً حتى بعد إنتهاء العضوية أو الخدمة أو المهمة.

2) وتعتبر من المعلومات المحظور نشرها كافة المعلومات التي يكون قد حصل عليها أي من الأشخاص المشار إليهم في البند (1) من هذه المادة بحكم مناصبهم أو في سياق أداء مهامهم طالما كانت غير متاحة للجمهور عبر وسائل رسمية أو قانونية.

3) يجوز إفشاء المعلومات المحظور نشرها متى كان الإفشاء مسموحاً به أو مفروضاً قانوناً أو متى كان الإفشاء موجهاً الى الجهات والسلطات داخل الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى مع مراعاة أحكام المادة (28) من هذا المرسوم بقانون.

المادة (27)

الإفصاح عن التعارض في المصالح

1) على عضو مجلس الإدارة عند تعيينه الافصاح عن مصالحه التي قد تتعارض مع عضويته بمجلس الإدارة عند تعيينه وعند نشوء أي تعارض، وإذا كان لعضو من أعضاء مجلس الادارة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون المصرف المركزي طرفاً فيه، فعليه أن يعلن عن هذه المصلحة قبل البدء في مناقشة الموضوع وأن ينسحب من الاجتماع عند بحث هذا التعامل أو التعاقد وألا يشترك في التصويت الجاري حوله، وفقا لقواعد السلوك وضوابط الحوكمة الصادرة عن مجلس الإدارة.

2) على كل موظف أو ممثل للمصرف المركزي الإفصاح لمديره أو لمسؤوله المباشر عن أية مصلحة قد تتعارض مع ادائه لمهامه ولا يجوز له الإشتراك في إبداء الرأي أو إتخاذ القرارات أو الإجراءات في هذا الشأن.

3) يضع مجلس الإدارة قواعد السلوك لموظفي وممثلي المصرف المركزي، وإجراءات الإفصاح والإمتثال والحوكمة.

المادة (28)

التعاون مع السلطات المحلية والدولية

1) للمصرف المركزي التعاون مع السلطات الرقابية المعنية لدى الدول الأخرى والمؤسسات الدوليّة بالمساعدة وتبادل المعلومات في نطاق الاختصاص وفقاً للقانون مع مراعاة ما يأتي:
   أ. أن يكون الطلب قائما على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.
   ب. ألا يكون الطلب مخالفاً للقوانين والأنظمة السارية في الدولة.
   ج. أن يكون طلب التعاون جادًا ومهما.
   د. ألا يتعارض الطلب مع مقتضيات المصلحة العامة والنظام العام.

2) على المصرف المركزي، بالتنسيق والتعاون مع السلطات الرقابية المعنية، وفي حدود القوانين المعمول بها ممارسة صلاحياته على المنشآت المالية المرخصة العاملة خارج الدولة أو في المناطق الحرة المالية.

المادة (29)

الإستعانة بالخبراء والفنيين والأكاديميين

للمصرف المركزي أن يستعين بالخبراء والفنيين والأكاديميين وأن يحدد مكافآتهم ومخصصاتهم ولمجلس الإدارة أن يدعو إلى اجتماعاته للمشورة من يرى الاستماع إلى رأيهم في موضوع معين وذلك دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات.

المادة (30)

نشر مشاريع الأنظمة والقواعد

1) للمصرف المركزي نشر مشاريع الأنظمة والقواعد التي تصدر عنه، المتعلقة بتنظيم أعمال المنشآت المالية المرخصة والانشطة المالية المرخصة لإبداء الرأي حولها بموجب إشعار عام للجهات ذات الصلة

2) للمصرف المركزي دعوة الأطراف المعنية لإبداء الرأي حول مشاريع الأنظمة والقواعد المشار إليها في البند (1) من هذه المادة خلال الفترة التي يحددها.

3) للمصرف المركزي عدم نشر مشاريع الأنظمة المشار إليها في البند (1) من هذه المادة إذا ارتأى بأن النشر يتعارض مع المصلحة العامة وتحقيق أهداف المصرف المركزي وتنفيذ مهامه.

الفصل الرابع: السياسة النقدية والاستقرار المالي

المادة (31)

أهداف السياسة النقدية

1) تهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على سلامة واستقرار النظام النقدي في الدولة، من أجل ضمان الاستقرار والثقة اللازمة في الاقتصاد الوطني.

2) على المصرف المركزي تحديد الأدوات النقدية والوسائل العملية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بإدارة سعر صرف العملة الوطنية وأسواق النقد في الدولة.

3) يحدد المصرف المركزي بناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة مجلس الوزراء نظام سعر صرف العملة الوطنية.

4) للمصرف المركزي، لأغراض تشغيلية، اتخاذ التدابير اللازمة لإدارة وضبط سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية وفقا للمبادئ التوجيهية التي يضعها مجلس الإدارة.

المادة (32)

الإحتياطي الإلزامي

1) للمصرف المركزي أن يفرض حداً أدنى للإحتياطي الإلزامي لكل نوع من أنواع الودائع أو على إجمالي الودائع لدى المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع، تماشيا مع أهداف السياسة النقدية ووضع السيولة القائم والمتوقع؛ ويحدد مجلس الإدارة طريقة إحتساب نسبة الإحتياطي الإلزامي حسب ما يراه مناسبا.

2) على المصرف المركزي تحديد كافة الترتيبات التشغيلية المتعلقة بمتطلبات حفظ الاحتياطي الإلزامي المشار إليه في البند (1) من هذه المادة.

المادة (33)

مراقبة الأوضاع الائتمانية

للمصرف المركزي أن يضع نظام أو قواعد لتحديد الحد الأقصى لمجموع العمليات الائتمانية التي تجريها المنشآت المالية المرخصة مع عملائها مقارنة بمجموع مواردها المستقرة أو مجموع ودائع عملائها، ويجوز أن يكون هذا التحديد لمنشأة مالية مرخصة معينة أو لكافة المنشآت المالية المرخصة.

المادة (34)

التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يقوم كل من المصرف المركزي والوزارة بوضع آلية للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لغرض تحقيق نمو متوازن للاقتصاد الوطني، ويتم التنسيق قبل كل سنة مالية، وكلما اقتضت الضرورة، فيما يتعلق بحجم الإنفاق الحكومي، ومديونية الحكومة وحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد والهيئات التابعة للحكومة والشركات والمؤسسات التي تمتلكها أو تساهم فيها أو تديرها، وخططهم الخاصة بالدين العام الداخلي والخارجي.

المادة (35)

تحديد المنشآت المالية المرخصة ذات الأهمية النظامية

يكون للمصرف المركزي وحده سلطة تحديد أية منشأة مالية مرخصة كمنشأة ذات أهمية نظامية وله في سبيل ذلك أن يطلب من المنشأة المالية المرخصة المحدّدة اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات.

المادة (36)

احصاءات السوق المحلية

1) على القطاع العام والجهات الأخرى، وفقا لما يراه مجلس الإدارة مناسباً، أن تزود المصرف المركزي بجميع المعلومات والإحصاءات التي يحتاج إليها، لغرض القيام بمهامه بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون. ويشمل ذلك جميع الاحصاءات النقدية والاقتصادية وإحصاءات ميزان المدفوعات وأسعار المستهلك، وللمصرف المركزي أن ينشر كلياً أو جزئياً الإحصاءات التي يراها مناسبة.
2) على المصرف المركزي الحصول على موافقة السلطات الرقابية في الدولة الأخرى فيما يتعلق بتوفير و/أو نشر المعلومات والإحصاءات غير المنشورة المتعلقة بالمنشآت الخاضعة لرقابة تلك السلطات.

المادة (37)

البحوث

1) للمصرف المركزي إجراء البحوث والتحليلات في مجالات الإقتصاد الكلي وإدارة السياسة النقدية والعمليات المصرفية والمالية التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية لإقتصاد الدولة.
2) على المصرف المركزي نشر وإصدار تقارير إحصائية دورية، ومراجعات ربعية وسنوية للمصرف المركزي، ومذكرات للسياسات وأوراق العمل التي تحتوي تحليلات البيانات ذات الصلة، للتحقق من سلامة وفاعلية قرارات السياسات.

الفصل الخامس: عمليات المصرف المركزي

القسم الأول: العمليات مع القطاع العام

المادة (38)

مستشار الحكومة

يبدي المصرف المركزي رأيه للحكومة في الأمور التي تدخل في اختصاصاته كما يبدي رأيه في الاستشارات التي تطلبها منه الحكومة في الشؤون النقدية والمصرفية والمالية.

المادة (39)

الوكيل المالي للحكومة

1) يُشارك المصرف المركزي في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات النقدية والمالية الدولية الخاصة بالحكومة، ويجوز تكليفه بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات.

2) للمصرف المركزي بيع وإدارة الأوراق المالية المصدرة أو المضمونة من قبل الحكومة أو حكومات الامارات الأعضاء في الاتحاد، مباشرة أو بواسطة المتعاملين الأوليين، وذلك بناء على اتفاق مع الحكومة المعنية.

المادة (40)

بنك الحكومة

1) يقوم المصرف المركزي بشراء العملات الأجنبية من الحكومة وحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد أو بيعها لها، وفقا لأسعار الصرف السائدة في الأسواق، من أجل تحقيق أهداف سياسته النقدية ولاستيفاء احتياجات الحكومة المعنية من العملة الوطنية و/أو العملات الأجنبية.

2) يقوم المصرف المركزي بإجراء العمليات والخدمات المصرفية للحكومة سواء كان ذلك داخل الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى بمقابل، وله كذلك أن يقوم بمقابل بإجراء العمليات والخدمات المذكورة لحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد.

3) على الحكومة وحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد فتح حسابات بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، وإجراء عمليات التحويلات من خلال هذه الحسابات.

4) تودع لدى المصرف المركزي أموال الحكومة بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية ويدفع المصرف المركزي فائدة عليها أو يتقاضى فائدة عنها حسب الأسعار السائدة في السوق، ولحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد أن تودع أموالها بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي ويدفع المصرف المركزي فائدة عليها أو يتقاضى فائدة عنها حسب الأسعار السائدة في السوق.

5) لجهات القطاع العام الأخرى أن تودع لدى المصرف المركزي أموالها بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية ويدفع المصرف المركزي عن هذه الأموال فائدة عليها أو يتقاضى فائدة عنها حسب ما يحدّده المصرف المركزي.

6) للمصرف المركزي ان يمنح للحكومة سلفاً أو تسهيلات ائتمانية أخرى بفائدة تحدد حسب شروط وأحكام الاتفاقية الموقعة بين المصرف المركزي والوزارة في هذا الشأن، على أن تكون هذه السلف أو التسهيلات الائتمانية لسد عجز غير متوقع ومؤقت في إيرادات الحكومة مقارنة بنفقاتها، ولا يجوز للحكومة إعادة إقراض أو منح هذه السلف لأي جهة أخرى. ولا يجوز في أي وقت من الأوقات أن تتجاوز السلف الممنوحة عشرة بالمائة (10%) من متوسط إيرادات موازنة الحكومة المحققة في السنوات المالية الثلاث (3) الأخيرة، وعلى الحكومة وفاء هذه السلف خلال ميعاد لا يجاوز سنة (1) من تاريخ منحها؛ وفي حال عدم سداد السلفة في الميعاد المحدد في هذا البند، يتم احتساب فائدة على الرصيد القائم حسب ما هو محدّد في الاتفاقية الموقعة بين المصرف المركزي والوزارة.

7) للمصرف المركزي الاكتتاب في الأوراق المالية وأدوات الدين التي تصدرها الحكومة بفترات استحقاق تتجاوز السنة (1) في الحالات التي يحددها مجلس الإدارة فقط، ويتعين على الحكومة سداد المستحقات بما فيها الفوائد في مواعيدها، وفي حال التأخر عن السداد في ميعاد الاستحقاق أو القيام بالسداد المبكر قبل ميعاد الاستحقاق، يتم فرض فائدة حسب ما هو محدّد في اتفاقية الدين.

المادة (41)

إستثمار وتوظيف أموال الحكومة

فيما عدا الأموال التي تودع لدى المصرف المركزي وفقاً لأحكام المادة (40) من هذا المرسوم بقانون، لا يجوز للمصرف المركزي أن يتدخل في استثمار أو توظيف أموال الحكومة أو حكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد إلا إذا عهد إليه بذلك وفقاً للاتفاق الذي يتم بين الحكومة ذات العلاقة والمصرف المركزي.

القسم الثاني: العمليات مع المنشآت المالية والسلطات النقدية والمصارف المركزية الأخرى

المادة (42)

فتح الحسابات

1) للمصرف المركزي أن يفتح الحسابات الآتية:

أ. حسابات بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية للمنشآت المالية المرخصة وأن يقبل منها الودائع ويدفع أو يتقاضى عن هذه الأموال الفوائد المتفق عليها.

ب. حسابات للسلطات النقدية والمصارف المركزية والبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، أو صناديق النقد العربية والدولية، ويجوز للمصرف المركزي أن يدفع أو يتقاضى فوائد على هذه الحسابات وأن يعمل كوكيل أو مراسلا لهذه الجهات.

2) للمصرف المركزي أن يفتح حسابات لدى السلطات النقدية والمصارف المركزية والبنوك الأجنبية أو المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وصناديق النقد العربية والدولية.

المادة (43)

عمليات أسواق النقد والمال

للمصرف المركزي القيام بعمليات أسواق النقد والمال الآتية:

1) شراء، وإعادة شراء وبيع وقبول الودائع من السبائك أو المسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة.

2) قبول وإيداع الودائع النقدية ودفع أو تقاضي فوائد عنها، وفقاً لأحكام المادة (62) من هذا المرسوم بقانون.

3) إصدار كمبيالات قابلة للدفع عند الطلب وغيرها من أنواع التحويلات المالية القابلة للدفع في مقره الرئيسي وفروعه أو مكاتب الوكلاء أو المراسلين.

4) إجراء كافة عمليات العملات الأجنبية والتحويلات الخارجية مع الحكومة وحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد والهيئات العامة والبنوك المحلية والأجنبية، ومنشآت الصرافة والسلطات النقدية والمصارف المركزية الأخرى، والمؤسسات والصناديق المالية العربية والدولية الأخرى.

5) إصدار الأوراق المالية باسم المصرف المركزي، وبيع، وإعادة شراء، وخصم وإعادة خصم، واسترداد تلك الأوراق المالية لأغراض إدارة عمليات السياسة النقدية.

6) شراء، وإعادة شراء، وبيع، وخصم، وإعادة خصم الأوراق المالية المؤهلة والأوراق المالية الأخرى المتعلقة بإدارة أمواله الخاصة و/أو احتياطياته الأجنبية، وفقاً للشروط والأحكام المعتمدة.

7) شراء، وإعادة شراء، وبيع السلع والأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتطوير أدوات إدارة السيولة للمنشآت المالية المرخصة الإسلامية.

8) منح المنشآت المالية المرخصة القروض والسلف أو التسهيلات الائتمانية الأخرى وتسهيلات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مغطاة بضمان لأغراض إدارة عمليات السياسة النقدية، وفقاً للشروط والأحكام التي يراها المصرف المركزي مناسبة، ويحددها من وقت لآخر.

9) منح القروض والسلف المغطاة بضمان، إلى سلطات النقد والمصارف المركزية والبنوك الأجنبية، والمؤسسات المالية الدولية، والحصول على قروض وسلف منها، بشرط توافق هذه العمليات مع مهام واختصاصات المصرف المركزي، ويجوز دفع أو الحصول على فوائد أو عمولات لهذا الغرض.

10) الحصول على قروض وسلف أو ضمانها أو تأمينها، أو منح اعتمادات بأية عملة داخل الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى، وفقاً للشروط والأحكام التي يراها المصرف المركزي مناسبة لغرض ممارسة أعماله.

11) ممارسة كافة العمليات الأخرى التي تحقق أهداف المصرف المركزي.

المادة (44)

حماية المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع

على المصرف المركزي اتخاذ كافة التدابير التي يراها مناسبة للحفاظ على سير عمليات المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع بشكل سليم وفعّال، وذلك وفقا للأطر والحدود التي يحددها مجلس الإدارة.

المادة (45)

تعيين المتعاملين الأوليين

1) يضع المصرف المركزي القواعد التي تنظم الأوراق المالية المصدرة من قبله أو من قبل الحكومة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصالح، وتشمل هذه القواعد كافة جوانب إصدار وحفظ وتداول تلك الأوراق المالية في الدولة.
2) للمصرف المركزي أن يعين المتعاملين الأوليين للأوراق المالية المصدرة من قبله أو من قبل القطاع العام داخل الدولة، وفقا للشروط والأحكام التي يحددها.
3) لغرض إدراج الأوراق المالية المصدرة من قبل القطاع العام في الأسواق المالية في الدولة، يقوم المصرف المركزي بتعيين المتعاملين الأوليين المعتمدين لديه والمستوفين لمتطلبات السلطة الرقابية المعنية.

القسم الثالث: استثمار الاحتياطيات الأجنبية والأموال الخاصة للمصرف المركزي

المادة (46)

الاحتياطيات الأجنبية

للمصرف المركزي، وفقا للتعليمات والقواعد المنصوص عليها في سياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، استثمار احتياطياته الأجنبية في كافة أو أي من الأدوات التالية:

1) السبائك أو المسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى.
2) العملات الورقية والمعدنية، والأموال تحت الطلب والودائع في الدول الأجنبية.
3) الأوراق المالية الصادرة، أو المضمونة من قبل حكومات الدول الأجنبية والهيئات ذات الصلة بها، أو من المؤسسات النقدية والمالية الدولية.
4) المشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية الأخرى اللازمة لإدارة انكشاف المصرف المركزي على أسعار الفائدة والعملات والائتمان والذهب والمعادن الثمينة الأخرى.
5) أي أصول مالية أخرى يعتبرها المصرف المركزي مناسبة للاستثمار فيها كاحتياطيات أجنبية، وبموافقة مجلس الإدارة.

المادة (47)

الأموال الخاصة

للمصرف المركزي، وفقا لسياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية التي يضعها مجلس الإدارة، أن يوظف أو يستثمر جزء من أمواله الخاصة فيما يأتي:

1) شراء وبيع الأوراق المالية والاكتتاب في القروض التي يصدرها القطاع العام أو تكون مضمونة منه أو شراء أسهم في أية شركة تسهم فيها الحكومة أو حكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد أو تتمتع بامتياز في الدولة.

2) الاستثمار في المشاريع الاستثمارية وصناديق الاستثمار والمنشآت المالية غير المرخصة من قبله.

3) امتلاك العقارات، وحقوق الملكية، والأموال المنقولة، وجميع الأمور المتصلة بذلك.

المادة (48)

تعيين أطراف خارجية لإدارة الاحتياطيات الأجنبية والأموال الخاصة

للمصرف المركزي أن يعين أطرافاً خارجية لإدارة احتياطياته الأجنبية وأمواله الخاصة، وفقا لسياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية التي يضعها مجلس الإدارة.

الفصل السادس: أحكام مختلفة

المادة (49)

تأسيس شركات ومؤسسات تجارية أو مالية

للمصرف المركزي، في سبيل تحقيق أهدافه وتنفيذاً لمهامه المنصوص عليها في المادة (4) من هذا المرسوم بقانون، أن يؤسس بمفرده أو يشترك مع أية جهة أخرى، في تأسيس شركات أو مؤسسات تجارية أو مالية أو لأغراض محددة داخل الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى، وممارسة أي نشاط تجاري أو تملك أصول منقولة أو غير منقولة، وفقا للضوابط التي يصدرها مجلس الإدارة.

المادة (50)

حق الإمتياز وضمان الحقوق الخاصة

1) يكون لديون المصرف المركزي ما لديون الحكومة من إمتياز على أموال مدينيها ويتم تحصيل ديون المصرف المركزي بذات الطريقة والوسائل المقررة لتحصيل ديون وأموال الحكومة.

2) فيما عدا الإحتياطي الإلزامي المنصوص عليه في المادة (32) من هذا المرسوم بقانون، يكون للمصرف المركزي حق إمتياز على أموال المنشآت المالية المرخصة لإستيفاء كافة مطالباته ومستحقاته من الأرصدة النقدية أو الموجودات التي تمثل ضمانات لتلك المطالبات والمستحقات وذلك عند حلول آجال سدادها.

3) للمصرف المركزي أن يشتري أو يتملك بالتراضي أو بطريق البيع الإجباري الأموال العقارية والقيم المنقولة استيفاء لدين من ديونه على أن يقوم ببيع هذه الأموال في أقصر مدة ممكنة إلا إذا استعملها لسير أعماله وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون.

4) للمصرف المركزي أن يقبل على سبيل الرهن أو التأمين العقاري أو التنازل، عقارات أو قيماً منقولة ضماناً لاستيفاء حقوقه.

5) للمصرف المركزي إذا لم يستوف حقوقه المضمونة في تاريخ استحقاقها أن يعمد إلى بيع المال المرهون بعد انقضاء عشرة (10) أيام عمل من تاريخ إنذاره المدين بصورة قانونية، ولا يخل ذلك بحق المصرف المركزي في اتخاذ الإجراءات القانونية الأخرى ضد المدين إلى أن يتم الوفاء بحقوقه المضمونة.

6) يتم بيع المال المرهون وفقاً للبند (5) من هذه المادة بواسطة المحكمة المختصة بناء على طلب المصرف المركزي.

7) يستوفي المصرف المركزي مستحقاته من حصيلة البيع الذي يتم وفقاً لحكم البند (6) من هذه المادة فإذا زادت هذه الحصيلة على مستحقات المصرف المركزي أودع الفائض في المصرف المركزي تحت تصرف المدين دون دفع أية فوائد.

المادة (51)

الإعفاءات المالية

1- يعفى المصرف المركزي من الآتي:

أ- الضرائب والرسوم والتكاليف المتعلقة برأس ماله أو باحتياطياته أو إصدار النقد أو بدخله.

ب-الضرائب والرسوم والتكاليف المتعلقة بمساهمته أو حصصه أو أرباحه في أية شركة أو مؤسسة يمتلك حصة في رأسمالها.

2- يعفى المصرف المركزي والشركات والمؤسسات التي يملك أغلبية أسهمها من سندات الكفالة والرسوم القضائية التي يفرضها القانون.

المادة (52)

حراسة الأبنية وسلامة نقل الأموال والقيم

تؤمن الحكومة دون مقابل حراسة أبنية المصرف المركزي وحمايتها وكذلك الحراسة اللازمة لسلامة نقل الأموال والقيم.

المادة (53)

حل المصرف المركزي

لا يجوز حل المصرف المركزي إلا بقانون يحدد قواعد تصفيته ومواعيدها.

الباب الثاني

– النقد –

الفصل الأول: وحدة النقد وإصداره

المادة (54)

وحدة النقد

يشار إلى وحدة النقد الرسمية للدولة "الدرهم" بـ (د. هـ إ) بالأحرف العربية وبـ (AED) بالأحرف اللاتينية وينقسم الدرهم إلى مائة (100) فلساً.

المادة (55)

إصدار النقد

1) إصدار النقد امتياز ينحصر بالدولة ويمارسه المصرف المركزي وحده دون سواه.

2) يحظر على أي شخص أن يصدر أو يضع في التداول عملةً ورقية أو معدنية أو أي سند أو صك يستحق الدفع لحامله عند الطلب ويكون له مظهر النقد أو يلتبس به ويمكن تداوله كعملة نقدية في الدولة أو في أية دولة أخرى.

المادة (56)

قوة إبراء النقد

1) تعتبر العملة الورقية التي تصدر عن المصرف المركزي عملة قانونية لها قوة إبراء مطلقة لوفاء أي مبلغ فيها بكامل قيمتها الاسمية.

2) تعتبر العملة المعدنية التي تصدر عن المصرف المركزي عملة قانونية في الدولة لها قوة إبراء مطلقة لوفاء أي مبلغ في داخل الدولة بكامل قيمتها الاسمية وبما لا يجاوز خمسين (50) درهماً، ومع ذلك إذا قدمت هذه العملة المعدنية إلى المصرف المركزي وجب عليه قبولها دون أي تحديد لمقدارها.

المادة (57)

مواصفات وخصائص وفئات النقد

1) يصدر المصرف المركزي العملة الورقية بالفئات والأشكال والمواصفات وسائر المميزات التي يقررها الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة ويوقع الوزير ورئيس مجلس الإدارة على العملة الورقية.

2) يحدد الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة أوزان العملة المعدنية وعناصر التركيب ونسب المزج ومقدار الفرق المسموح به وسائر أوصافها الأخرى والكميات المطلوب سكها لكل فئة.

3) على المصرف المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة لطباعة العملة الورقية المشار إليها في البند (1) من هذه المادة ولسك العملة المعدنية المشار إليها في البند (2) من هذه المادة وكذلك كل ما يتعلق بطبعها وسكها وتأمين الحفاظ على تلك العملات والقطع والألواح والقوالب المتصلة بها.

4) على المصرف المركزي أن ينشر قرار إصدار النقد بالمواصفات والخصائص وسائر المميزات الأخرى في الجريدة الرسمية.

المادة (58)

المسكوكات الذهبية والفضية والعملات التذكارية

1) يحدد مجلس الإدارة شروط بيع وشراء المسكوكات من الذهب والفضة لدى المصرف المركزي.

2) يجوز للمصرف المركزي أن يصدر عملات ورقية أو معدنية تذكارية لأي طرف يرغب في ذلك، وفقا للقواعد والشروط التي يحددها مجلس الإدارة.

3) يحدد الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة أوصاف وعيار ووزن ومقاييس ومقدار الفرق المسموح به وسائر الأوصاف الأخرى للمسكوكات من الذهب والفضة والكميات المطلوب سكها لكل فئة.

4) على المصرف المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة لسك مسكوكات الذهب والفضة المشار إليها في هذه المادة وكذلك كل ما يتعلق بسكها وتأمين الحفاظ على تلك المسكوكات والقطع والألواح والقوالب.

الفصل الثاني: تداول النقد وسحبه

المادة (59)

العملة الورقية

1) توضع في التداول العملة الورقية الجديدة بقرار من مجلس الإدارة تحدد فيه فئاتها ومقدارها، وينشر القرار بالجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الإعلام الملائمة.

2) لمجلس الإدارة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يسحب من التداول أية فئة من العملة الورقية مقابل دفع قيمتها الاسمية، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الإعلام الملائمة.

3) يحدد قرار السحب مهلة التبديل على ألا تقل عن ثلاثة (3) أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويجوز في حالة الضرورة تقصير المهلة إلى خمسة عشر (15) يوماً.

4) العملة الورقية التي لم تقدم للتبديل قبل انتهاء المهلة المحددة في البند (3) من هذه المادة تفقد قوتها الإبرائية كعملة قانونية ويمتنع التعامل بها، على أنه يحق لحاملها أن يحصل على قيمتها الاسمية من المصرف المركزي خلال عشر (10) سنوات من تاريخ نفاذ قرار السحب، فإذا انقضت السنوات العشر دون أن تقدم العملة الورقية خلالها للتبديل وجب إخراجها من التداول وتعود قيمتها إلى حساب المصرف المركزي.

5) يتولى المصرف المركزي إتلاف العملة الورقية المسحوبة من التداول تطبيقاً لحكم البند (4) من هذه المادة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي في هذا الشأن.

6) لا يلتزم المصرف المركزي بدفع قيمة العملة الورقية المفقودة أو المسروقة ولا بقبول العملة الورقية المزورة أو تأدية قيمتها.

7) يدفع المصرف المركزي قيمة العملة الورقية الممزقة أو المشوهة أو المنقوصة التي تتوافر فيها الشروط الواردة في التعليمات التي يصدرها بهذا الشأن، أما العملة الورقية التي لا تتوفر فيها هذه الشروط فتسحب من التداول دون أي مقابل لحاملها.

المادة (60)

العملة المعدنية

1) توضع في التداول فئات العملة المعدنية وذلك بقرار من مجلس الإدارة يحدد فيه مقدار هذه العملة، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الإعلام الملائمة.

2) يجوز بقرار من مجلس الإدارة سحب أية فئة من العملة المشار إليها في البند (1) من هذه المادة مقابل دفع قيمتها الاسمية، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بوسائل الإعلام الملائمة.

3) يحدد قرار السحب مهلة التبديل التي لا يجوز أن تقل عن ستة (6) أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

4) العملة المعدنية التي لا تبدل قبل انتهاء المهلة المشار إليها في البند (3) من هذه المادة تفقد قوتها الإبرائية كعملة قانونية ويمتنع التعامل بها ويجب إخراجها من التداول وتعود قيمتها إلى حساب المصرف المركزي.

5) إذا فقدت العملة المعدنية معالمها أو شوهت أو نقصت أو تغير شكلها لأي سبب لا يرجع إلى الاستعمال المألوف وجب على المصرف المركزي سحبها من التداول دون تعويض حامليها.

المادة (61)

تشويه أو إتلاف أو تمزيق النقد

يحظر على أي شخص تشويه أو إتلاف أو تمزيق النقد بأي شكل من الأشكال ويصدر مجلس الإدارة نظاما بشأن استبدال النقد المشوه أو المتلف أو الممزق.

الفصل الثالث: القاعدة النقدية

المادة (62)

غطاء القاعدة النقدية

على المصرف المركزي أن يحتفظ في جميع الأوقات باحتياطيات من الأصول الأجنبية، لتغطية القاعدة النقدية، وفقا لأحكام المادة (63) من هذا المرسوم بقانون، مكونة من واحدة أو أكثر من الأدوات الآتية:

1) سبائك ذهبية ومعادن ثمينة أخرى.
2) أموال وودائع نقدية وغيرها من الأدوات النقدية وأدوات الدفع، المقومة بعملات أجنبية وقابلة للتحويل بحرية في الأسواق المالية العالمية.
3) أوراق مالية مقومة بعملات أجنبية وصادرة أو مضمونة من قبل حكومات أجنبية ومن قبل الشركات والكيانات والمؤسسات والهيئات التابعة لها، أو من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، أو من الشركات متعددة الجنسيات، تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية.

المادة (63)

الإحتياطيات الأجنبية لغطاء القاعدة النقدية

1) لا يجوز أن تقل القيمة السوقية لرصيد الإحتياطيات من الأصول الأجنبية المشار إليها في المادة (62) من هذا المرسوم بقانون في جميع الأوقات عن سبعين بالمائة (70%) من قيمة القاعدة النقدية.
2) لمجلس الإدارة تخفيض نسبة غطاء القاعدة النقدية المشار إليها في البند (1) من هذه المادة لمدة لا تزيد عن إثني عشر (12) شهراً.

الباب الثالث

- تنظيم المنشآت والأنشطة المالية المرخصة -

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة (64)

حظر ممارسة الأنشطة المالية أو الترويج لها بدون ترخيص

1) لا يتم ممارسة أي نشاط من الأنشطة المالية المرخصة في أو من داخل الدولة إلا وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون والأنظمة والقرارات الصادرة تنفيذا له.

2) لا يتم الترويج لأي من الأنشطة المالية المرخصة والمنتجات المالية في الدولة أو من داخل الدولة إلا وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون والأنظمة والقرارات الصادرة تنفيذا له، ويقصد بالترويج المشار إليه في هذا البند أي تواصل بأية وسيلة كانت يهدف إلى الدعوة أو العرض للدخول في أية معاملة أو العرض لإبرام أية اتفاقية لها علاقة بأي من الأنشطة المالية المرخصة.

3) لمجلس الإدارة إصدار الأنظمة والقواعد والمعايير والتعليمات المتعلقة بحظر ممارسة الأنشطة المالية المرخصة بدون ترخيص مسبق وحظر الترويج للأنشطة المالية المرخصة والمنتجات المالية وله اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

4) لمجلس الإدارة اعفاء أي أنشطة أو ممارسات أو إعفاء أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بصورة عامة أو بصورة خاصة من حظر ممارسة الأنشطة المالية المرخصة أو الترويج لها.

الفصل الثاني: الترخيص

القسم الأول: الأنشطة المالية الخاضعة للترخيص

المادة (65)

الأنشطة المالية

1) تعد الأنشطة التالية أنشطة مالية خاضعة لترخيص ورقابة المصرف المركزي وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون:

أ. تلقي الودائع بكافة أنواعها، بما فيها الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. تقديم التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها.

ج. تقديم تسهيلات التمويل بكافة أنواعها، بما فيها تسهيلات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د. تقديم خدمات الصرافة وتحويل الأموال.

هـ. تقديم خدمات الوساطة النقدية.

و. تقديم خدمات القيم المخزّنة والدفعات الإلكترونية للتجزئة والنقد الرقمي.

ز. تقديم خدمات العمليات المصرفية الافتراضية.

ح. الترتيب و/أو التسويق للأنشطة المالية المرخصة.

ط. العمل كأصيل في المنتجات المالية التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة المالية المرخصة والتي تشمل ولا تقتصر على الصرف الأجنبي، والمشتقات المالية، والسندات والصكوك، وملكية الحقوق، والسلع، وأية منتجات مالية أخرى يوافق عليها المصرف المركزي.

2) لمجلس الإدارة ما يأتي:

أ. تصنيف وتعريف الأنشطة المالية المرخصة والممارسات المتعلقة بها.

ب. إضافة أنشطة أو ممارسات إلى قائمة الأنشطة المالية المرخصة المذكورة في البند (1) من هذه المادة أو حذف أنشطة أو ممارسات من هذه القائمة أو تعديلها، بعد التنسيق والاتفاق مع السلطات الرقابية في الدولة من خلال لجنة الأنشطة المالية المشار إليها في المادة (66) من هذا المرسوم بقانون.

3) في حال رغبة أية منشأة مالية مرخصة ممارسة أنشطة مالية مرخصة من قبل السلطات الرقابية في الدولة أو السلطات الرقابية في مناطق اختصاص أخرى، غير الأنشطة المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، فعليها الحصول على موافقة المصرف المركزي قبل الحصول على الترخيص من السلطة الرقابية المعنية.

المادة (66)

لجنة الأنشطة المالية

1) تنشأ في الوزارة لجنة فنية تسمى بـ "لجنة الأنشطة المالية" بقرار من مجلس الوزراء وبرئاسة الوزارة وعضوية ممثل عن كل سلطة من السلطات الرقابية في الدولة لدراسة، وإبداء الرأي في أي مقترح لتنظيم أي نشاط مالي غير الأنشطة المذكورة في قوانين السلطات الرقابية في الدولة، ويحدد القرار اختصاصات اللجنة وآلية ممارسة مهامها.

2) يتم الحصول على موافقة السلطة الرقابية المعنية إذا ما اقترحت لجنة الأنشطة المالية إضافة نشاط مالي معين غير مذكور في قانون السلطة المعنية إلى قائمة الأنشطة الخاضعة لترخيصها ورقابتها.

القسم الثاني: ترخيص المنشآت المالية

المادة (67)

طلب الترخيص

1) لأي شخص وفقا للأنظمة التي يضعها مجلس الإدارة أن يقدم للمصرف المركزي طلبا للحصول على ترخيص بممارسة نشاط مالي مرخص أو أكثر أو لإضافة نشاط مالي مرخص أو أكثر لترخيص سبق وأن تم إصداره.

2) يصدر مجلس الإدارة أنظمة وقواعد ومعايير، ويضع الشروط المتعلقة بالترخيص بممارسة الأنشطة المالية المرخصة، بما في ذلك ما يأتي:

أ. معايير الجدارة والأهلية.

ب. الموارد اللازمة لممارسة النشاط.

ج. أنظمة الضوابط والمراقبة.

3) يجوز لمجلس الإدارة إضافة أية متطلبات أو شروط على طالب الترخيص وفقا لتقديره الخاص ولما يراه محققا للمصلحة العامة.

المادة (68)

الإلتزام بنطاق الترخيص

1) على كل منشأة مالية مرخصة أن تمارس أعمالها في حدود الترخيص الممنوح لها.

2) لا يجوز لأي شخص أن يعرّف عن نفسه على أنه منشأة مالية مرخصة إن لم يكن كذلك.

المادة (69)

البت في طلب الترخيص أو توسيع نطاق الترخيص

1) يتم البت في طلب الترخيص أو توسيع نطاقه خلال مدة لا تجاوز ستين (60) يوم عمل من تاريخ استيفاء متطلبات وشروط الترخيص، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون البت في الطلب رفضاً ضمنيا للطلب.

2) لمجلس الإدارة رفض طلب الترخيص أو طلب إضافة أي نشاط مالي حسب قدرة استيعاب القطاع المالي في الدولة ومتطلبات السوق المحلية.

3) لمجلس الإدارة قبل إصدار قرار الرفض أن يطلب من مقدم الطلب استيفاء متطلبات وشروط الترخيص وذلك خلال المدّة التي يُحددها مجلس الادارة.

4) يتم إبلاغ مقدم الطلب بقرار الرفض المسبب بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره، على أن يتضمن الإشعار ما يأتي:

أ. مضمون قرار الرفض.

ب. الأسباب الموجبة للرفض.

ج. إبلاغ مقدم الطلب بحقه في التظلم من قرار الرفض بتقديم طلب أمام لجنة الفصل في التظلمات والطعون، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (70)

فرض شروط وقيود على الترخيص

1) لمجلس الإدارة فرض شروط أو قيود على الترخيص بممارسة أنشطة مالية مرخصة أو تغيير أو إلغاء الشروط أو القيود المفروضة على الترخيص.

2) لمجلس الإدارة قبل إصدار القرار المشار إليه في البند (1) من هذه المادة أن يطلب من المنشأة المالية المرخصة المعنية تقديم ملاحظاتها حول مسببات القرار وذلك خلال المدة التي يُحددها.

3) ويتم ابلاغ المنشأة المالية المرخصة، بالقرار المسبب بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره ويتضمن الإشعار المعلومات الآتية:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية بحقها في التظلم من القرار بتقديم طلب امام لجنة الفصل في التظلمات والطعون، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (71)

تعليق أو سحب أو إلغاء الترخيص

1) لمجلس الإدارة تعليق، أو سحب، أو إلغاء ترخيص ممنوح لمنشأة مالية مرخصة، في الحالات الآتية:

أ. إذا فقدت أو خالفت المنشأة المالية المرخصة واحداً أو أكثر من الشروط أو القيود المفروضة على الترخيص الممنوح لها.

ب. إذا خالفت المنشأة المالية المرخصة أياً من القوانين والأنظمة السارية في الدولة أو الأنظمة أو القواعد أو المعايير أو التعليمات أو المبادئ التوجيهية الصادرة عن المصرف المركزي.

ج. إذا أخفقت المنشأة المالية المرخصة عن اتخاذ أية تدابير أو إجراءات حددها أو وضعها المصرف المركزي.

د. إذا لم تمارس المنشأة المالية المرخصة نشاط أو أكثر من الأنشطة المالية المُرخّصة لمدة تجاوز السنة.

هـ. إذا تم إيقاف الأعمال أو الأنشطة مدّة تجاوز السنة.

و. إذا رأى المصرف المركزي وفقا لتقديره الخاص بأن سحب أو إلغاء أو تعليق الترخيص بشكل كلي أو جزئي ضروريا لتحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه.

ز. إذا تقدمت المنشاة المالية المرخصة المعنية بطلب تعليق أو إلغاء الترخيص بشكل كلي أو جزئي.

ح. إذا تعرضت سيولة المنشأة المالية المرخصة أو ملاءتها الماليّة للخطر.

ط. إذا نقص رأس مال المنشأة المالية المرخصة عن الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أو الأنظمة أو القواعد أو المعايير الصادرة عن المصرف المركزي.

ي. إذا تم دمج المنشأة المالية المرخصة مع منشأة مالية أخرى.

ك. إذا أشهر إفلاس المنشأة المالية المرخصة.

ل. إذا رفض مسؤولو أو موظفو أو ممثلي المنشأة المالية المرخصة التعاون مع مسؤولي أو ممثلي أو مفتشي المصرف المركزي أو امتنعوا عن تقديم المعلومات أو البيانات أو المستندات أو السجلات المطلوبة.

م. إذا تم إلغاء ترخيص المنشأة المالية المرخصة الأجنبيّة أو تصفيتها في دولة المقر أو تم إنهاء أعمال فرعها أو الشركات أو مكاتب التمثيل التابعة لها في الدولة.

2) يتم إبلاغ المنشأة المالية المرخصة بقرار السحب أو الإلغاء أو التعليق المسبب بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره على أن يتضمن الإشعار ما يأتي:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية بحقها في التظلم من القرار بتقديم طلب أمام لجنة الفصل في التظلمات والطعون وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

3) ويتم نشر القرار الصادر عن المصرف المركزي، بعد إتمام الفصل في التظلم أو الطعن، في حال وجوده أمام لجنة الفصل في التظلمات والطعون أو انقضاء المهلة المحدّدة في البند (2) من هذه المادة في صحيفتين يوميّتين محليّتين إحداهما باللغة العربيّة والأخرى باللغة الإنجليزيّة وعلى الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف المركزي، ويجوز الإعلان عن ذلك بأيّة وسيلة أخرى إذا اقتضى الأمر.

المادة (72)

إستخدام تعبير "مصرف" أو "بنك"

1) لا يجوز لغير البنوك المرخصة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أن تستعمل في عنوانها التجاري أو في دعايتها تعابير مصرف أو بنك أو أي تعبير آخر مشتق منها أو يماثلها بأية لغة كانت وعلى أي نحو يمكن أن يؤدي إلى تضليل الجمهور حول طبيعة أعمالها.

2) يستثنى من البند (1) من هذه المادة الجهات الآتية:

أ. سلطات النقد والمصارف المركزية الأجنبية.

ب. أي اتحاد أو جمعية لحماية مصالح البنوك.

ج. أي مؤسسة أخرى يستثنيها مجلس الإدارة.

المادة (73)

القيد في السجل

1) ينشأ بالمصرف المركزي سجل إلكتروني يسمى بـ "سجل قيد المنشآت المالية المرخصة" تقيد فيه المنشآت المالية المرخصة من قبل المصرف المركزي وكافة البيانات المتعلقة بها وأي تعديل يطرأ عليها، ويصدر بقواعد وشروط القيد في السجل قرارا من مجلس الإدارة وينشر القرار الصادر بترخيص هذه المنشآت وأي تعديل يطرأ عليه في الجريدة الرسمية، ويتم نشر هذا السجل على الموقع الالكتروني الرسمي للمصرف المركزي.

2) لا يجوز لأي منشأة مالية مرخصة أن تباشر أي نشاط مالي مرخص إلا بعد قيدها في السجل.

3) تودع حصيلة رسوم الترخيص والقيد في السجل في حساب خاص لدى المصرف المركزي ويصدر بتنظيم تشغيل هذا الحساب وقواعد الصرف منه، قرار من مجلس الادارة.

المادة (74)

الشكل القانوني

1) يجب أن تتخذ البنوك شكل شركات المساهمة العامة يأذن لها القانون أو المرسوم الصادر بتأسيسها بذلك، ويستثنى من ذلك فروع البنوك الأجنبية العاملة في الدولة.

2) يجوز للمؤسسات المالية الأخرى أن تتخذ شكل الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة، وفقا للشروط والقواعد التي يصدرها مجلس الإدارة.

3) يجوز لمنشأة الصرافة والوساطة النقدية أن تكون مؤسسة فردية أو تتخذ أي شكل قانوني آخر، وفقا للشروط والقواعد التي يصدرها مجلس الإدارة.

المادة (75)

الحد الأدنى لرأس المال

يضع مجلس الإدارة نظاماً خاصاً بالحد الأدنى لرأس مال المنشآت المالية المرخصة وشروط وحالات زيادة وتخفيض رأس المال وتحديد متطلباته على أساس المخاطر والإجراءات اللازمة في حالة نقص رأس المال، والتدابير التي يتخذها المصرف المركزي في هذا الشأن.

المادة (76)

نسب المساهمة والتملك في المنشآت المالية المرخصة

1) مع مراعاة الانشطة المالية والتجارية المقصورة على المواطنين التي ينص عليها أي قانون آخر، يحدد مجلس الادارة شروط وضوابط تملك الاشخاص أسهم البنوك المنشأة في الدولة ونسب المساهمة في رأس مالها على ألاّ تقل في كافة الاحوال نسبة المساهمة الوطنية عن ستون بالمائة (60%).

2) لمجلس الإدارة تحديد شروط وضوابط نسب تملك الأشخاص المواطنين والأجانب لأسهم المؤسسات المالية الأخرى المنشأة في الدولة ونسب المساهمة في رأس مالها.

المادة (77)

تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي

1) على المنشآت المالية المرخصة أن تطلب موافقة المصرف المركزي على التعديلات التي ترى إدخالها على عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي ولا يعمل بهذه التعديلات إلا بعد قيدها في السجل.

2) يبت المصرف المركزي في الطلب وإذا قرر رفض إجراء القيد عرض الأمر على مجلس الإدارة الذي يتخذ قراراً نهائياً بصدده.

القسم الثالث: أحكام خاصة بالمنشآت المالية المرخصة الإسلامية

المادة (78)

نطاق النشاط

1) للمنشآت المالية المرخصة التي تمارس كافة أعمالها وأنشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ممارسة الأنشطة المالية المرخصة المشار إليها في المادة (65) من هذا المرسوم بقانون، سواء لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك مع الغير ، شريطة أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعلى مجلس الإدارة إصدار أنظمة يحدد فيها أوجه نشاط وشروط وقواعد ومعايير عمل هذه المنشآت بما يتناسب وطبيعة الترخيص الممنوح لها.

2) تستثنى المنشآت المالية المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، فيما يتعلق بأعمالها وأنشطتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تباشرها لصالح عملائها وليس لحسابها الخاص مما يأتي:

أ. أحكام البند (1) من المادة (93) من هذا المرسوم بقانون.

ب. أحكام البند (2) من المادة (93) من هذا المرسوم بقانون وذلك بما لا يتعارض مع أحكام التشريعات المحلية المعمول بها في الامارة المعنية العضو في الاتحاد.

المادة (79)

الرقابة الشرعية الداخلية

1) تشكل في كل منشأة مالية مرخصة تمارس كافة أعمالها وأنشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لجنة مستقلة للرقابة الشرعية الداخلية تسمى "لجنة الرقابة الشرعية الداخلية" من ذوي الخبرة والاختصاص في فقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية تتولى الرقابة الشرعية على كافة أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ومستندات ووثائق عمل المنشأة المعنية، واعتمادها ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لها في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية، وذلك لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الاسلامية، ويكون ما تصدره اللجنة من فتاوى أو آراء ملزماً.

2) تُعين لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل الجمعية العمومية للمنشأة المالية المرخصة المعنية وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه، وتعرض أسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على الهيئة العليا الشرعية لإجازتها قبل عرضها على الجمعية العمومية وصدور قرار باعتماد تعيينها.

3) يحظر على أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أن يشغلوا أي وظيفة تنفيذية في المنشأة المشار اليها في البند (1) من هذه المادة أو أن يقدموا لها عملاً خارج نطاق عمل اللجنة أو أن يكونوا مساهمين فيها أو تكون لهم أو لأقاربهم حتى الدرجة الثانية أية مصالح مرتبطة بها.

4) في حال وجود خلاف حول رأي شرعي بين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أو وجود خلاف بشأن شرعية أمر ما بين لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ومجلس إدارة المنشأة المعنية، فإن الأمر يحال إلى الهيئة العليا الشرعية، ويعتبر رأي الهيئة نهائياً في هذا الشأن.

5) تنشأ في كل منشأة مشار إليها في البند (1) من هذه المادة إدارة أو قسم داخلي حسب حجم أعمال وأنشطة المنشأة المعنية يتولى التدقيق الشرعي الداخلي ومراقبة امتثال المنشأة المعنية بفتاوى وآراء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وتتبع هذه الإدارة أو القسم مجلس إدارة المنشأة المعنية، ولا يكون لموظفيها أية صلاحيات أو مسؤوليات تنفيذية تجاه الأعمال والأنشطة والعقود التي يقومون بمراجعتها أو التدقيق عليها من الناحية الشرعية، ويرأس هذه الإدارة/القسم مراقب شرعي يتم تعيينه من قبل مجلس إدارة المنشأة المعنية.

المادة (80)

تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

1) على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية إعداد تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العمومية للمنشأة المالية المرخصة التي تمارس كافة أعمالها وأنشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويكون التقرير بالنموذج الذي تحدده الهيئة العليا الشرعية، يبين فيه مدى امتثال ادارة المنشأة المعنية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة الأعمال والأنشطة التي تمارسها والمنتجات التي تقدمها والعقود التي تبرمها والمستندات التي تستخدمها، ويتضمن التقرير المذكور ما يأتي:

أ. بيان مدى استقلالية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في القيام بتنفيذ مهامها.

ب. مدى توافق السياسات، والمعايير المحاسبية، والمنتجات والخدمات المالية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوائم المالية للمنشأة المعنية مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية المنتهية.

ج. مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع فتاوى وآراء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

د. بيان أية مخالفات أخرى لأحكام الشريعة الاسلامية والضوابط التي وضعتها الهيئة العليا الشرعية.

2) على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تزويد الهيئة الشرعية العليا بنسخة من تقريرها في موعد لا يتجاوز شهرين (2) من انتهاء السنة المالية وذلك لإبداء أية ملاحظات قبل انعقاد الجمعية العمومية للمنشأة المعنية.

المادة (81)

رقابة ديوان المحاسبة

في حالة خضوع المنشأة المالية المرخصة التي تمارس كافة أعمالها وأنشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لرقابة ديوان المحاسبة طبقا لقانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة المشار إليه، تقتصر مهمة الديوان على الرقابة اللاحقة، ولا يجوز للديوان أن يتدخل في تسيير أعمال تلك المنشآت أو التعرض لسياستها.

المادة (82)

مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية

في حالة ثبوت قيام المنشأة المالية التي تمارس كافة أعمالها وأنشطتها أو جزء منها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بأعمال لا تتفق مع هذه الأحكام وفقاً لفتاوى وآراء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفتاوى وآراء الهيئة العليا الشرعية، يقوم المصرف المركزي بإبلاغ المنشأة المعنية بذلك بعد أخذ رأي الهيئة العليا الشرعية، ويطلب منها توفيق أوضاعها خلال ثلاثون (30) يوم عمل من تاريخ التبليغ تحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وعلى المصرف المركزي اتخاذ ما يراه مناسبا من تدابير وإجراءات تصحيحية في حالة عدم تمكن المنشأة المعنية من توفيق أوضاعها.

القسم الرابع: الأحكام المتعلقة بتولي مهام محدّدة التي تتطلب تصريحاً من المصرف المركزي

المادة (83)

المهام المحدّدة

1) لمجلس الإدارة أن يصدر الأنظمة والقواعد والمعايير والشروط والتعليمات التي تحدد المهام المحدّدة الخاضعة لتصريح المصرف المركزي والأفراد الذين يتوجب عليهم الحصول على التصريح لممارستها بما في ذلك شروط الجدارة والأهلية، وأحكام الإعفاء من بعض تلك المعايير أو الشروط.

2) مع مراعاة أحكام البند (1) من هذه المادة، تشمل المهام المحدّدة الخاضعة لتصريح المصرف المركزي تلك التي يقوم بها أعضاء مجالس إدارات المنشآت المالية المرخصة، ورؤسائها التنفيذيون، وكبار المدراء، والمسؤولين، والأفراد المصرح لهم.

3) لا يجوز لأي فرد تولي أية مهام محدّدة لدى المنشآت المالية المرخصة ما لم يحصل على تصريح مسبق من المصرف المركزي.

4) على المنشآت المالية المرخصة اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الكفيلة بعدم قيام أي مسؤول أو موظف أو أي فرد آخر بمثلها بممارسة أي من المهام المحدّدة دون الحصول على تصريح مسبق من المصرف المركزي.

5) على كل فرد مصرح له وفقا لأحكام هذه المادة الالتزام بحدود الصلاحيات الممنوحة له في التصريح.

6) لا يجوز لأي فرد أن يعرّف عن نفسه على أنه فرد مصرح له ما لم يكن مصرحاً له من قبل المصرف المركزي.

المادة (84)

طلب الحصول على تصريح بتولي المهام المحدّدة

1) للمنشأة المالية المرخصة أن تتقدم بطلب للمصرف المركزي لأي فرد بتولي المهام المحدّدة أو بتولي مهام محدّدة إضافية.

2) للمصرف المركزي أن يطلب من مقدم الطلب تزويده بكافة المعلومات اللازمة لتمكينه من البت في الطلب.

3) على المنشأة المالية المرخصة المعنية إبلاغ المصرف المركزي بأي تغيير جوهري يتعلق بشروط منح التصريح بتولي المهام المحدّدة.

المادة (85)

البت في طلب الحصول على تصريح بتولي المهام المحددة أو إضافة مهام محدّدة أخرى

1) يتم البت في طلب التصريح أو توسيع نطاقه خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ استيفاء شروط ومتطلبات التصريح، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون البت في الطلب رفضاً ضمنياً للطلب.

2) لمجلس الإدارة رفض طلب الحصول على التصريح أو طلب إضافة مهام محدّدة أخرى لفرد مصرح له إذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك أو أن شروط ومتطلبات منح التصريح لم يتم استيفاؤها.

3) يتم ابلاغ مقدم الطلب بقرار الرفض بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره، على أن يتضمن الإشعار ما يأتي:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. إبلاغ مقدم الطلب بحقه في التظلم من قرار الرفض بتقديم طلب أمام لجنة الفصل في التظلمات والطعون، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (86)

فرض شروط وقيود على التصريح بتولي مهام محدّدة

1) للمصرف المركزي أن يقرر إضافة شروط أو قيود على التصريح بتولي مهام محدّدة.

2) للمصرف المركزي قبل إصدار القرار المشار إليه في البند (1) من هذه المادة أن يطلب من المنشأة المالية المرخصة المعنية تقديم ملاحظاتها حول مسببات القرار وذلك خلال المدّة التي يُحددها.

3) يتم ابلاغ المنشأة المالية المرخصة، بالقرار بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره وعلى الإشعار أن يتضمن المعلومات التالية:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية بحقها في التظلم من القرار بتقديم طلب امام لجنة الفصل في التظلمات والطعون، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (87)

تعليق أو سحب أو إلغاء التصريح بتولي مهام محددة

1) للمصرف المركزي تعليق أو سحب أو إلغاء أو التصريح الصادر لفرد بتولي مهام محدّدة بإشعار رسمي في الحالات الآتية:

أ. إذا فقد أو خالف الفرد المصرح له واحداً أو أكثر من شروط الجدارة والأهلية والشروط الأخرى أو القيود المفروضة على التصريح بتولي مهام محددة.

ب. إذا خالف الفرد المصرح له أياً من القوانين والأنظمة السارية في الدولة والأنظمة أو القواعد أو المعايير أو المبادئ التوجيهية الصادرة عن المصرف المركزي.

ج. إذا أخفق الفرد المصرح له في اتخاذ أية تدابير أو إجراءات وضعها المصرف المركزي.

د. إذا رأى المصرف المركزي بأن سحب أو إلغاء أو تعليق التصريح بشكل كلي أو جزئي ضروريا لتحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه.

هـ. إذا أشهر إفلاس الفرد المصرح له.

و. إذا رفض الفرد المصرح له التعاون مع مسؤولي أو ممثلي أو مفتشي المصرف المركزي أو امتنع عن تقديم المعلومات أو السجلات المطلوبة.

2) في جميع الأحوال، يلغى التصريح في حال تقديم طلب الإلغاء من المنشأة المالية المرخصة التي يعمل لديها الفرد المصرح له أو في حال انتهاء علاقته بالمنشأة المالية المرخصة التي يعمل لديها.

3) يتم ابلاغ المنشأة المالية المرخصة التي يعمل لديها الفرد المصرح له بإخطار قرار سحب أو إلغاء أو تعليق التصريح خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره، على أن يتضمن الإشعار ما يأتي:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية بحقها وحق الفرد المصرح له بالتظلم من القرار بتقديم طلب أمام لجنة الفصل في التظلمات والطعون، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (88)

حظر تولي المهام المحدّدة لدى المنشآت المالية المرخصة

1) للمصرف المركزي أن يحظر على أي فرد العمل أو تولي مهام محدّدة تتعلق بالأنشطة المالية المرخصة إذا ارتأى أن الفرد المعني لا يتمتع بالجدارة والأهلية للعمل أو لتولي هذه المهام المحدّدة.

2) يتم ابلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية بقرار حظر الفرد المعني من العمل أو تولي مهام محدّدة لديها بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره على أن يتضمن الإشعار ما يأتي:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المنشأة المالية المرخصة بحقها وحق الفرد المعني بالتظلم من القرار بتقديم طلب أمام لجنة الفصل في التظلمات، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

الفصل الثالث: مسؤوليات المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع

المادة (89)

الامتثال لتعليمات المصرف المركزي

1) على المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع أن تمتثل لكافة القواعد، والأنظمة، والمعايير، والتعاميم، والتوجيهات والتعليمات الصادرة من المصرف المركزي بشأن الإقراض أو الأمور الأخرى التي يراها ضرورية لتحقيق أهدافه.

2) للمصرف المركزي أن يتخذ كافة التدابير والاجراءات اللازمة وأن يستخدم الوسائل التي من شأنها تأمين سير العمل في المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع على وجه سليم، ويجوز أن تكون هذه التعليمات أو التوجيهات أو التدابير أو الاجراءات أو الوسائل عامة أو فردية.

المادة (90)

مركز المخاطر لدى المصرف المركزي

يتولى مركز المخاطر لدى المصرف المركزي مهام جمع وتبادل ومعالجة المعلومات الائتمانيّة التي يحصل عليها من المنشآت المالية المرخصة أو أي طرف يراه المصرف المركزي ضروريا في الدولة، ويعمل المركز المذكور في حدود الشروط والضوابط التي يقررها مجلس الإدارة.

المادة (91)

حماية مصالح المودعين

1) على كل منشأة مالية مرخصة تتلقى الودائع إعداد بيان ربع سنوي وبالشكل الذي يحدده المصرف المركزي، يبين فيه كافة التسهيلات الائتمانية وتسهيلات التمويل الممنوحة من هذه المنشأة لـ –:

أ. أي عضو في مجلس إدارة المنشأة المعنية.

ب. أي مؤسسة أو شركة تكون فيها المنشأة المعنية، شريك، أو مدير، أو وكيل، أو ضامن أو كفيل.

ج. أي شركة يكون فيها أي من أعضاء مجلس إدارة المنشأة المعنية، مديرا أو وكيلا لهذه الشركة.

د. أي شركة يكون فيها أي من موظفي المنشأة المعنية، أو غيرهم من الخبراء أو ممثلي المنشأة المعنية، مديرا، أو مسؤولا تنفيذي، أو وكيلا، أو ضامنا أو كفيلا للشركة.

هـ. أي شخص يملك حصة مسيطرة في رأس مال المنشاة المعنية أو في شركة ذات صلة بالمنشأة المعنية، وفقا لأحكام المادة (95) من هذا المرسوم بقانون.

و. أي منشأة تابعة للمجموعة المالكة للمنشاة المعنية.

ز. أي شركة ذات صلة بالمنشاة المعنية، وفقا للضوابط التي يضعها مجلس الإدارة.

ح. أي شخص ذو صلة بأي عضو من أعضاء مجلس إدارة المنشأة المعنية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وفقا للضوابط التي يضعها مجلس الإدارة.

ط. أي شخص آخر يحدده مجلس الإدارة، وفقا للضوابط التي يضعها.

2) يتم تزويد المصرف المركزي بنسخة من البيان المشار إليه في البند (1) من هذه المادة خلال عشرة (10) أيام عمل من تاريخ انتهاء كل ربع من السنة المالية أو من تاريخ الطلب المقدم من قبل المصرف المركزي.

3) للمصرف المركزي، إذا تبين له من خلال مراجعة البيان المشار إليه في البند (1) من هذه المادة أن أي تسهيلات ائتمانية أو تسهيلات تمويل منحت من قبل المنشأة المالية المرخصة أو أي انكشاف لشخص ما قد ينتج عنه ضررا بمصالح المودعين في المنشاة المعنية، اتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات الآتية:

أ. الطلب من المنشأة المعنية بوضع مخصصات مقابل هذه التسهيلات أو تقليص درجة الانكشاف على شخص معين خلال المدة وبالآلية التي يحددها.

ب. أن يحظر على المنشأة المعنية تقديم أي تسهيلات ائتمانية أخرى إلى الشخص المعني أو أن يفرض قيودا معينة على التسهيلات الممنوحة لهذا الشخص، حسب ما يراه مناسبا.

الفصل الرابع: المحظورات

المادة (92)

حظر القيام ببعض العمليات

1) للمصرف المركزي أن يحظر على المنشآت المالية المرخصة القيام بكل أو بعض مما يأتي:

أ. التعامل بأصول أو استثمارات أو أدوات نقدية ومالية معينة.

ب. عقد صفقات أو القيام بعمليات أو أعمال تجارية معينة.

ج. التعامل مع أشخاص معينة.

2) لمجلس الإدارة إصدار الأنظمة والقواعد والمعايير الخاصة بالعمليات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة واتخاذ التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة.

3) يتم إبلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية بإشعار رسمي بقرار المصرف المركزي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره على أن يتضمن الإشعار ما يأتي:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المنشأة المالية المرخصة بإمكانية التظلم من القرار بتقديم طلب امام لجنة الفصل في التظلمات، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (93)

حظر ممارسة الأعمال غير المصرفية

يحظر على البنوك أن تمارس أعمالاً غير مصرفية وبوجه خاص الأعمال الآتية:

1) ممارسة أعمال التجارة أو الصناعة أو استلاك أو تملك البضائع والمتاجرة بها لحسابها الخاص مالم يكن امتلاكها وفاء لدين لها على الغير وعليها أن تقوم بتصفيتها خلال المدة التي يحددها المصرف المركزي.

2) شراء العقارات لحسابها الخاص فيما عدا الحالات الآتية:

أ. العقارات التي لا تتعدى قيمتها النسبة المحددة من قبل مجلس الإدارة من مجموع رأسمالها واحتياطياتها.

ب. العقارات التي تتملكها كتسوية مباشرة للديون والتي تتعدى النسبة المذكورة في الفقرة (أ) من هذا البند وعليها في هذه الحالة بيع هذه العقارات في غضون ثلاث (3) سنوات ويجوز تمديد هذه المهلة بموافقة من المصرف المركزي بناءً على المبادئ التوجيهية المحدّدة من قبل مجلس الإدارة.

3) شراء وتملك أسهم البنك أو التعامل بها، بما يتعدّى النسب المحدّدة من قبل مجلس الإدارة، ما لم تكن الزيادة قد آلت إليه استيفاء لدين مستحق، وعلى البنك في هذه الحالة بيع الأسهم التي تتعدى النسبة المذكورة خلال سنتين من تاريخ تملكها.

4) شراء أسهم الشركات التجارية إلا في حدود النسبة التي يحددها مجلس الإدارة من أموال البنك الخاصة ما لم تكن قد آلت إليه استيفاء لدين مستحق، وعلى البنك في هذه الحالة بيع الزيادة خلال سنتين من تاريخ تملكها.

5) يصدر مجلس الإدارة نظاماً للبنوك بشأن الحدود القصوى للشراء والتعامل بالأوراق المالية الصادرة عن أي حكومة أجنبية أو الهيئات التابعة لها أو أي شركة من الشركات التجارية الأجنبية؛ ولا تنطبق هذه الحدود القصوى على الأوراق المالية التي يصدرها القطاع العام أو يضمنها.

المادة (94)

القيود على منح التسهيلات الإئتمانية

1) استثناء من المادة (153) من قانون الشركات التجارية المشار إليه، يجوز للمنشآت المالية المرخصة أن تمنح تسهيلات ائتمانية إلى أعضاء مجالس إداراتها أو إلى موظفيها أو إلى أقاربهم حسب ما يحدّدهم مجلس الإدارة.

2) يحدد مجلس الادارة شروط وضوابط التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للفئات المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة.

3) لا يجوز لأي منشأة مالية مرخصة تتلقى الودائع منح تسهيلات ائتمانية لعملائها بضمان أسهمهم فيها.

4) يصدر مجلس الإدارة نظاماً للمنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع بشأن الحدود القصوى لمنح التسهيلات الائتمانية لغايات إنشاء عقارات سكنية أو تجارية.

الفصل الخامس: الرقابة والإشراف على المنشآت المالية المرخصة

القسم الأول: أحكام خاصة بالرقابة والإشراف

المادة (95)

الأحكام الخاصة بأصحاب الحصص المسيطرة

1) لا يجوز لأي شخص أن يمتلك حصة مسيطرة أو زيادة حصّة السيطرة في أي منشأة مالية مرخصة أو أن يمارس صلاحيات تؤدي إلى اعتباره صاحب حصة مسيطرة وفقا لتقدير المصرف المركزي، ما لم يحصل على موافقة المصرف المركزي المسبقة.

2) لا يجوز لأي منشأة مالية مرخصة أن تسمح لأي شخص أن يمتلك حصة مسيطرة فيها ما لم تحصل كذلك على موافقة المصرف المركزي المسبقة.

3) لمجلس الإدارة إصدار الأنظمة والقواعد والمعايير والشروط والتعليمات والقيود المتعلقة بحصص وحالات السيطرة.

المادة (96)

فتح الفروع داخل الدولة وفي مناطق إختصاص أخرى

لا يجوز لأي منشأة مالية مرخصة فتح أي فرع داخل الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى أو تغيير مكان الفرع أو إغلاق الفرع إلّا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من المصرف المركزي.

المادة (97)

تزويد المصرف المركزي بالمعلومات والتقارير

1) على المنشآت المالية المرخصة القيام بالآتي:

أ. تزويد المصرف المركزي بالتقارير والمعلومات والبيانات والكشوفات وغير ذلك من المستندات التي يحددها ويراها المصرف المركزي ضرورية لتحقيق اهدافه وتنفيذ مهامه.

ب. تعيين موظفين مؤهلين يكلفون بإعداد التقارير التي يطلبها المصرف المركزي.

ج. اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان وتسهيل حصول الشخص المكلف وفقاً للفقرة (ب) من هذا البند على المعلومات اللازمة لإعداد التقارير.

2) يحظر على المنشآت المالية المرخصة إصدار تعليمات أو توجيهات أو الإتفاق مع أي مدير أو مسؤول أو موظف يعمل لديها أو وكيل أو ممثل لها أو مدقق حساباتها بالإمتناع عن تزويد المصرف المركزي بالمتطلبات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة.

3) على المصرف المركزي أن يضع قواعد ومبادئ توجيهية لتجميع المعلومات من المنشآت المالية المرخصة بشكل دوري.

4) يحدد المصرف المركزي طبيعة المعلومات ونماذجها والمهل الممنوحة لتقديمها، وعلى المنشآت المالية المرخصة أن تقدم هذه المعلومات للمصرف المركزي وفقاً للتعليمات التي يصدرها في هذا الشأن.

5) تسري أحكام هذه المادة على فروع المنشآت المالية المرخصة الاجنبية العاملة في الدولة.

6) للمصرف المركزي إصدار الأنظمة والقواعد والمعايير والتعليمات المتعلقة بتزويده بالمتطلبات المشار إليها في هذه المادة وله إتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة ضدّ المنشأة المعنية أو أي من موظفيها المشار إليهم في الفقرة (ب) من البند (1) من هذه المادّة.

المادة (98)

الإبلاغ عن المخالفات

1) على المنشآت المالية المرخصة، وممثليها القانونيين، ومسؤولي الإمتثال لديها، ومدققي حساباتها مسؤولية ابلاغ المصرف المركزي فوراً عما يأتي:

أ. حدوث أية تطورات مادية وجوهرية قد تؤثر على أنشطتها أو هيكليتها أو كيانها أو وضعها العام.

ب. حصول أي أمر يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون أو القرارات أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة تنفيذا له.

2) لا يعتبر المذكورين في البند (1) من هذه المادة مخالفين لأي من الالتزامات المفروضة عليهم لمجرد توجيههم إشعاراً وفقاً لأحكام هذه المادة أو تقديمهم معلومات أو رأياً للمصرف المركزي إذا كانوا يتصرفون بحسن نية، ولا يجوز للمنشأة المالية المرخصة عزل أولئك المذكورين في البند (1) من هذه المادة إلا بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي.

3) يضع المصرف المركزي آلية لتلقي البلاغات بشأن المخالفات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة.

المادة (99)

البيانات المطلوب تقديمها للمصرف المركزي بشأن المركز المالي

1) على كل منشأة مالية مرخصة تزويد المصرف المركزي بالبيانات والتقارير المتعلقة بالمركز المالي.

2) على كل منشأة مالية مرخصة تزويد المصرف المركزي في موعد لا يجاوز ثلاثة (3) أشهر بعد انتهاء السنة المالية أو في غضون الفترة التي يحددها المصرف المركزي بالآتي:

أ. نسخة من الميزانية العمومية المدققة وتظهر فيها استخدام الأصول والخصوم الناشئة عن عمليات المنشأة المعنية.

ب. نسخة من حساب الأرباح والخسائر المدقق، مع أية ملاحظات ذات صلة.

ج. نسخة من تقرير مدقق حسابات المنشأة المعنية.

د. نسخة من تقرير مجلس إدارة المنشأة المعنية.

3) للمصرف المركزي أن يطلب من المنشأة المالية المرخصة تقديم ما يأتي:

أ. نسخة من حساب الأرباح والخسائر المؤقت بشكل نصف سنوي أو لفترات أخرى يحددها المصرف المركزي.

ب. أية معلومات أو تقارير أو بيانات إضافية أخرى يراها ضرورية.

المادة (100)

الاندماج والإستحواذ

1) لا يجوز لأي منشأة مالية مرخصة الاندماج مع، أو الاستحواذ على أي منشأة أخرى مهما كان نشاطها، ولا يجوز تحويل أي جزء من التزاماتها لشخص آخر إلا بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي المسبقة على ذلك.

2) مع مراعاة التشريعات السارية في الدولة بشأن الاندماج والاستحواذ، لمجلس الإدارة إصدار جميع الأنظمة والقواعد والمعايير والشروط والتعليمات والتوجيهات المتعلقة بالاندماج والاستحواذ.

3) يتم ابلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية بقرار رفض عملية الاندماج أو الاستحواذ بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدور القرار على أن يتضمن الإشعار ما يأتي:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المنشأة المالية المرخصة المعنية عن حقها بالتظلم من القرار بتقديم طلب أمام لجنة الفصل في التظلمات، وفقا لإحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (101)

التوقف عن ممارسة الأعمال

لا يجوز لأي منشأة مالية مرخصة التوقف بشكل كامل أو جزئي عن مباشرة العمليات أو التوقف عن ممارسة كافة أو بعض الأنشطة المالية المرخصة إلا بعد الحصول على موافقة أغلبية مساهميها وموافقة المصرف المركزي.

المادة (102)

سلطة إصدار التعليمات والتوجيهات لأغراض إحترازية

1) يصدر مجلس الإدارة، لأغراض الرقابة الاحترازية، التعليمات والتوجيهات اللازمة لمنشأة مالية مرخصة معينة أو لعدد من المنشآت المالية المرخصة ضمن فئة محددة، والتي تتعلق بما يأتي:

أ. الامتثال لتعليمات وتوجيهات المصرف المركزي المتعلقة بالنسب الاحترازية المحددة من قبل مجلس الإدارة بشأن كفاية رأس المال والسيولة أو أية أغراض أخرى.

ب. التقيد بالمخصصات أو معالجة أصول معينة.

ج. التقيد بحدود التركزات الائتمانية.

د. التقيد بحدود الانكشاف على الأطراف ذوي الصلة.

هـ. استيفاء أية متطلبات إضافية تتعلق برفع التقارير.

2) لمجلس الإدارة اتخاذ أية إجراءات إضافية على تلك الواردة في البند (1) من هذه المادة.

3) للمصرف المركزي توجيه أية منشأة تابعة لمنشأة مالية مرخصة لاتخاذ إجراءات معينة أو الامتناع عن ممارسة أنشطة معينة وذلك في الحالات الآتية:

أ. إذا كان المصرف المركزي هو السلطة الرقابية الموحدة للمنشآت المشار إليها في هذا البند.

ب. إذا رأى المصرف المركزي أن مثل ذلك التوجيه ضروريا لممارسته الرقابة الاحترازية على المنشآت المشار إليها في هذا البند بشكل فعال وموحد.

4) من الممكن أن تشمل التوجيهات والتعليمات المذكورة في البند (3) من هذه المادة ما يأتي:

أ. إلزام المنشأة التابعة للمنشأة المالية المرخصة المعنية بالتوقف عن تقديم خدمات معينة أو الامتناع عن ممارسة أعمال أو أنشطة معينة، بما في ذلك إغلاق أي من مكاتبها أو فروعها خارج الدولة، إذا كانت تلك الخدمات أو الأعمال أو الأنشطة من شأنها أن تعرض المنشأة المالية المرخصة المعنية لمخاطر إضافية أو لمخاطر لا يمكن إدارتها بطريقة فعالة ومناسبة.

ب. إلزام المنشأة التابعة للمنشأة المالية المرخصة المعنية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإزالة أي عوائق قد تحول دون تحقيق الرقابة الموحدة بشكل فعال.

المادة (103)

الحدود القصوى للعمليات

للمصرف المركزي أن يحدد الحدود القصوى للعمليات التي يجب الالتزام بها من قبل المنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع، وتشمل ما يأتي:

1) الحد الأقصى لمجموع عمليات الخصم أو القروض والسلف التي يجوز لها إجراؤها اعتباراً من تاريخ معين.
2) الحد الأقصى الذي يجوز إقراضه لشخص واحد بالنسبة إلى أمواله الخاصة.
3) أية حدود قصوى أخرى يحددها المصرف المركزي.

المادة (104)

حوكمة المنشآت المالية المرخصة

1) يضع المصرف المركزي الإطار العام لحوكمة المنشآت المالية المرخصة ويضع كذلك الأنظمة والقواعد الخاصة بتنظيم أعمال مجالس إداراتها ويحدد الشروط الواجب توفرها في مرشحي عضوية مجالس إداراتها والشروط الخاصة بتعيين كبار موظفيها؛ على أن تلتزم المنشآت المالية المرخصة المدرجة في الأسواق المالية في الدولة بالحد الأدنى لمتطلبات الحوكمة الصادرة من السلطة الرقابية المعنية.
2) على المنشآت المالية المرخصة الحصول على موافقة المصرف المركزي المسبقة على تعيين أو ترشيح أي شخص لعضوية مجالس إداراتها أو تجديد عضويته، وكذلك على تعيين أو تجديد عقد عمل أي من كبار موظفيها.
3) لمجلس الإدارة وفقاً لما يراه محققا للمصلحة العامة رفض تعيين أو ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة أية منشأة مالية مرخصة أو تجديد عضويته، وله كذلك رفض تعيين أو تجديد عقد عمل أي من كبار موظفي تلك المنشأة.

المادة (105)

دليل القواعد

يعد المصرف المركزي دليلاً إلكترونيا يتضمن كافة القواعد والأنظمة والمعايير والقرارات والتعاميم الصادرة عنه وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون، ويتم نشره وتحديثه على موقعه الالكتروني بصورة منتظمة.

المادة (106)

الأثر الرجعي لأنظمة وقرارات المصرف المركزي

لا يكون للأنظمة أو القرارات أو التعليمات التي يصدرها المصرف المركزي وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أثر رجعي كما أنها لا تمنع من تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين المنشآت المالية المرخصة وعملائها في وقت سابق على صدورها، ويحدد المصرف المركزي المهل اللازمة لتمكينها من توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (107)

التفتيش

1) للمصرف المركزي أن يوفد في أي وقت أي من موظفيه أو أي طرف ثالث مصرح له بالعمل نيابة عنه إلى المنشآت المالية المرخصة والشركات التي تمتلكها أو الشركات التابعة لها، إذا رأى ذلك مناسباً أو ضرورياً للتأكد من سلامة وضعها المالي، ومدى تقيدها بأحكام هذا المرسوم بقانون والانظمة والقرارات الصادرة تنفيذا له، والقوانين والأنظمة الأخرى السارية في الدولة.
2) في حال القيام بالتفتيش على الشركات التي تمتلكها المنشآت المالية المرخصة أو تلك التابعة لها والخاضعة لأي من السلطات الرقابية في الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى، يقوم المصرف المركزي بالتنسيق مع السلطة الرقابية المعنية في هذا الشأن.
3) للمصرف المركزي بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة أن يفتش مقار عمل أي شخص يشتبه فيه في ممارسة أي من الأنشطة المالية المذكورة في المادة (65) من هذا المرسوم بقانون بدون ترخيص، وله في هذا الشأن إلزام الشخص المشتبه به بتقديم كافة المعلومات والمستندات والسجلات المتعلقة بالأنشطة المالية غير المرخصة والتحفظ عليها.
4) على المنشآت المالية المرخصة والشركات التي تمتلكها والشركات التابعة لها أن تقدم إلى الموظف المشار إليه في البند (1) من هذه المادة جميع المعلومات والسجلات والدفاتر والحسابات والوثائق والمستندات والبيانات المتعلقة بموضوع التفتيش وأن تزوده بالمعلومات المطلوبة التي يطلبها منها في المواعيد المحددة.
5) لموظفي المصرف المركزي استدعاء أي شخص في إطار عملية التفتيش في الوقت والمكان المحدد من قبلهم لتقديم المعلومات أو البيانات أو المستندات أو السجلات المتعلقة بعملية التفتيش.
6) لمجلس الإدارة إصدار الأنظمة والقواعد والمعايير والتوجيهات والتعليمات المتعلقة بعمليات وإجراءات التفتيش على المنشآت المالية المرخصة.

7) للمصرف المركزي اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون، وله على وجه الخصوص إذا ما تبين وقوع مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والانظمة والقرارات الصادرة تنفيذا له ما يأتي:

أ. وضع قيود على بعض العمليات أو الانشطة التي تمارسها المنشأة المالية المرخصة المعنية.

ب. أن يطلب من المنشأة المالية المرخصة المعنية اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لتصحيح الوضع فوراً.

ج. تكليف خبير مختص أو أحد موظفي المصرف المركزي مؤهل لإرشاد المنشأة المالية المرخصة المعنية أو الاشراف على بعض العمليات وذلك خلال فترة معينة يحددها المصرف المركزي على أن تتحمل المنشأة المالية المرخصة المعنية مخصصاته، إذا كان خبيراً من خارج المصرف المركزي.

د. اتخاذ أي تدبير أو إجراء آخر أو فرض أية جزاءات يراها مناسبةً.

8) تتحمل المنشآت المالية المرخصة جميع نفقات عملية التفتيش والتحقيق التي يتم تعهيدها إلى طرف ثالث من قبل المصرف المركزي في حال ثبوت مخالفتها لأحكام هذا المرسوم بقانون والأنظمة والقرارات الصادرة تنفيذا له.

المادة (108)

التفتيش على كيانات المنشآت المالية المرخصة الوطنية العاملة في مناطق الاختصاص الأخرى

للمصرف المركزي ان يوفد مفتش أو خبير أو أكثر للتفتيش على كيانات المنشآت المالية المرخصة الوطنية العاملة خارج الدولة بالتعاون والتنسيق مع السلطات الرقابية المعنية في مناطق الاختصاص تلك؛

ويشمل ذلك كيانات المنشآت المالية المرخصة الوطنية العاملة في المناطق الحرة المالية في الدولة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع السلطة الرقابية في المنطقة الحرة المالية المعنية.

المادة (109)

تقرير الخبرة

للمصرف المركزي أن يكلف خبير أو شخص مؤهل ومختص في الأنشطة المالية المرخصة لتزويده بتقرير عن أي موضوع يحدده المصرف المركزي يتعلق بالأعمال والأنشطة المباشرة وغير المباشرة لمنشأة مالية مرخصة معينة، وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يضعها المصرف المركزي وعلى نفقة الجهات المشار إليها في هذه المادة.

المادة (110)

صفة الضبطية القضائية

يكون لموظفي المصرف المركزي الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالتنسيق مع المحافظ صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الافعال التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون.

المادة (111)

طلب التدخل في الدعاوى والإجراءات القضائية والإخطار بالتحقيقات

1) مع مراعاة أحكام قانون الإجراءات المدنية، للمصرف المركزي أن يطلب التدخل في أية دعوى مرفوعة أمام الجهات القضائية يكون أحد أطرافها منشأة مالية مرخصة.

2) يتعين على جهات تنفيذ القانون وغيرها من الجهات المعنية إخطار المصرف المركزي بأية تحقيقات أو إجراءات تتخذ ضد المنشآت المالية المرخصة، وللمصرف المركزي أن يقدم إلى تلك الجهات أية إيضاحات أو بيانات أو معلومات قد يراها مناسبة في هذا الشأن.

القسم الثاني: الحسابات المالية

المادة (112)

السنة المالية للمنشآت المالية المرخصة

تبدأ السنة المالية للمنشأة المالية المرخصة في الأول من يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل سنة، فيما عدا السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ قيد تلك المنشأة وتنتهي في نهاية السنة المالية التالية.

المادة (113)

حسابات المنشآت المالية المرخصة

1) على فروع المنشآت المالية المرخصة الأجنبية أن تمسك حسابات منفصلة لمجموع عملياتها في الدولة تشتمل على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.

2) تُعد الفروع والاقسام القائمة في الدولة والعائدة لمنشأة مالية مرخصة محلية كانت أو أجنبية منشأة واحدة في مسك الحسابات.

المادة (114)

مدققي حسابات المنشآت المالية المرخصة

1) على كل منشأة مالية مرخصة أن تعين كل سنة مدققاً أو أكثر معتمدين من المصرف المركزي وذلك لمراجعة حساباتها، فإذا لم تقم المنشأة المالية المرخصة المعنية بتعيين المدقق كان على المصرف المركزي أن يعين مدققاً لها وأن يحدد مكافآته على أن تتحملها المنشأة المعنية.

2) تشمل مهمة المدققين إعداد تقرير للمساهمين عن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، وعلى المدققين أن يبين في تقريرهم ما إذا كانت الميزانية العمومية السنوية وحساب الأرباح والخسائر صحيحة ومقبولة وما إذا كانت المنشأة المالية المرخصة قد زودتهم بالمعلومات والإيضاحات التي طلبها منها لأداء مهمتهم، وترسل المنشأة المالية المرخصة المعنية الى المصرف المركزي قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرين (20) يوم عمل على الاقل صورة من تقرير المدققين مرفق به نسخة من الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر.

3) لا يجوز عقد الجمعية العمومية للمنشأة المالية المرخصة قبل استلام ملاحظات المصرف المركزي على التقرير، وللمصرف المركزي أن يصدر خلال عشرة (10) أيام عمل من تاريخ تسلم التقرير المشار اليه في البند (2) من هذه المادة، قراراً بعدم إعتماد الارباح المقترح توزيعها على المساهمين إذا تبين وجود نقص في المخصصات عن الحد الأدنى المقرر من قبل المصرف المركزي أو إنخفاض في معيار كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المقرر، أو أي تحفظ يكون قد ورد في تقرير المدققين أو من المصرف المركزي ويؤثر على الارباح القابلة للتوزيع.

4) يُتلى تقرير المدققين مع تقرير مجلس إدارة المنشأة المالية المرخصة في الاجتماع السنوي للمساهمين إذا تم تأسيس المنشأة المعنية في الدولة، وتقدم ثلاث (3) نسخ عن كل من التقريرين للمصرف المركزي وذلك خلال عشرين (20) يوم عمل من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية. أما بالنسبة للمنشأة المالية المرخصة المنشأة في نطاق اختصاص آخر ترسل نسخة من تقرير المدققين إلى مركزها الرئيسي وتقدم ثلاث (3) نسخ منه للمصرف المركزي وذلك خلال عشرين (20) يوم عمل من تاريخ صدوره.

5) لا يجوز للمدققين أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة المنشأة المالية المرخصة التي عينتهم لمراجعة حساباتها ولا أن يكون من العاملين فيها ولا ممن يباشرون أعمالاً استشارية لمصلحتها.

6) لا يجوز للمنشأة المالية المرخصة منح تسهيلات إئتمانية من أي نوع كانت لمدققي حساباتها ولا يجوز لأي مدقق معتمد من المصرف المركزي أن يباشر مهامه لدى أي منشأة مالية مرخصة ما لم يكن قد قام بتسوية أية إلتزامات قد تكون لديه تجاه المنشأة المعنية.

7) يكون المدققين مسؤولون عن محتويات تقريرهم بشأن البيانات المالية للمنشأة المالية المرخصة المعنية، وإذا ثبت تقصيرهم في القيام بالمهام الموكلة اليهم، أو مخالفته لأحكام هذا المرسوم بقانون والأنظمة والقرارات الصادرة تنفيذا له، للمصرف المركزي إتخاذ ما يلزم من تدابير واجراءات بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لشطبهم من السجلات، كما يجوز للمصرف المركزي إتخاذ أية إجراءات أو تدابير إدارية أو قانونية أخرى مناسبة ضد المدققين المقصرين أو المخالفين وفقاً لتقديره الخاص.

8) للمصرف المركزي الطلب من مدققي حسابات المنشأة المالية المرخصة والشركات التي تمتلكها والشركات التابعة لها، حسب ما يراه ضروريا، تقديم تقرير على نفقة المنشأة المالية المرخصة المعنية، يثبت فيه مدى إمتثالها لأحكام هذا المرسوم بقانون والأنظمة الصادرة تنفيذا له.

9) يصدر مجلس الإدارة نظاماً وسجلاً للمدققين المعتمدين لديه المصرح لهم تدقيق حسابات المنشآت المالية المرخصة.

المادة (115)

نشر وعرض المعلومات عن الحسابات

1) على كل منشأة مالية مرخصة أن تنشر وتعرض في موقعها الإلكتروني وفي كل مكتب من مكاتبها وفروعها في الدولة المعلومات والبيانات الآتية:

أ. نسخة من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر المدققة، ونسخة من تقرير مدققي الحسابات، وفي حال تأسيس المنشأة المالية المرخصة المعنية في مناطق اختصاص أخرى، يمكن عرض ونشر تلك البيانات على النحو الذي يتوافق مع القانون المعمول به في نطاق الاختصاص ذي الصلة.

ب. قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وكافة المسؤولين التنفيذيين ونوابهم أو مساعديهم.

ج. أسماء جميع الشركات التابعة أو الفرعية المملوكة بشكل كامل أو جزئي أو التي لها صلة بالمنشأة المالية المرخصة المعنية.

2) للمصرف المركزي أن يطلب من أي منشأة مالية مرخصة نشر أو عرض أي معلومات أو كشوفات متعلقة بحساباتها إضافة للمتطلبات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، حسب ما يراه مناسبا.

القسم الثالث: إعادة هيكلة المنشآت المالية المرخصة وتصفيتها

المادة (116)

اختلال المركز المالي

1) يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار لإعادة الهيكلة للمنشآت المالية المرخصة التي تتلقى الودائع وذلك للحد من الآثار التي قد تترتب جرّاء إختلال مركزها المالي على النظام المالي في الدولة، بما في ذلك الآثار المتعلقة بإختلال المركز المالي للشركات المملوكة من قبلها أو التابعة لها.

2) يتضمن إطار إعادة الهيكلة مجموعة من المسببات الإحترازية والنوعية، والتي تشير إلى مخاطر جوهرية قد تؤدي إلى إختلال المركز المالي للمنشآت المذكورة في البند (1) من هذه المادة؛ وفي سبيل تحقيق ذلك، يقوم المصرف المركزي، حسب ما يراه مناسبا، بإتخاذ أي من الإجراءات والتدابير التالية لحماية المنشأة المعنية ومودعيها:

أ. فرض حدّ أدنى لسيولة المنشأة المعنية بما يتناسب مع المخاطر الناجمة عن أنشطتها.

ب. إلزام المنشأة المعنية بتوفير موارد ماليّة إضافيّة لدعم رأس المال المدفوع طبقاً للشروط والقواعد التي يضعها مجلس الإدارة.

ج. إصدار قرار بدمج المنشأة المعنية في منشأة ماليّة مرخصة أخرى.

د. الموافقة لأيّ منشأة ماليّة للقيام بالاستحواذ على المنشأة المعنية.

هـ. تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة المنشأة المعنية، وللجنة اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات وفقا للشروط والضوابط التي يحددها مجلس الإدارة، بما في ذلك إمكانية اتخاذ قرار بوقف أو تعليق كافة أنشطة المنشأة المعنية أو بعضها بشكل فوري أو حسب إطار زمني آخر وما يتعلق بها من تدابير وإجراءات.

و. القيام مباشرة خلال مدة يحددها مجلس الإدارة بإدارة المنشأة المعنية، ويحل المصرف المركزي في هذه الحالة محل إدارة المنشأة المعنية في جميع الصلاحيات بما فيها الصلاحيات المالية والإدارية وتجمد فوراً صلاحيات مجلس إدارة المنشأة المعنية والجمعية العمومية إلى حين انتهاء مدة الإدارة المؤقتة.

ز. الطلب من الجهات المختصة في الدولة بالتحفظ بشكل مؤقت على المنشأة المعنية ووضع اليد على أصولها وممتلكاتها وحقوق مساهميها.

ح. إصدار قرار بطلب تصفية أو حل المنشأة المعنية من المحكمة المختصة، ووضع خطة لتصفية أو نقل أصولها والتزاماتها والتسويات والمخالصات المتعلقة بها، حسب ما يراه مناسبا، وتنفيذ خطة التصفية أو الإشراف على تنفيذها أو اتخاذ قرار بإعادة الهيكلة أو تقديم طلب بإشهار الإفلاس الى المحكمة المختصة وفقاً للقوانين السارية.

ط. عند صدور قرار بدمج أو تصفية منشأة مالية مرخصة مؤسسة في مناطق اختصاص أخرى ولها فرع عامل في الدولة يتم اعتماد نفس الإجراءات التي تطبق في نطاق الاختصاص إذا كانت تحقق حماية أفضل للعملاء بالدولة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مع السلطة المعنية.

ي. أي إجراءات أو تدابير أخرى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة.

3) للمصرف المركزي أن ينسق مع الجهات المعنية الاتحادية والمحلية قبل إصدار أي قرار من مجلس الإدارة وفقا لأحكام هذه المادة متى رأى ذلك ضروريا، وله أن يطلب من الجهات القضائية المختصة اتخاذ التدابير والإجراءات التحفظية والمستعجلة وأي تدابير أخرى من شأنها حماية أموال المستثمرين والمودعين ومصالحهم أو التي تقتضيها المصلحة العامة.

المادة (117)

نشر إعلان إعادة الهيكلة أو التصفية

1) في حالة إعادة هيكلة أو تصفية أحد المنشآت المالية المرخصة، يجب نشر الإعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين باللغتين العربية والانجليزية على الأقل، تصدران محلياً، لمدة لا تقل عن ثلاث (3) أيام عمل.

2) ويجب أن يتضمن الإعلان ما يأتي:

أ. إعطاء مهلة لا تقل عن ثلاثة (3) أشهر ليتسنى لعملاء المنشأة المالية المرخصة المعنية اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوقهم.

ب. اسم وتفاصيل الاتصال للجهة المكلفة بإعادة الهيكلة ومهامها أو المصفى المكلف ومهامه.

3) إذا جرت إعادة الهيكلة أو التصفية نتيجة شطب المنشأة المالية المرخصة من سجل قيد المنشآت المالية المرخصة، كان لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه أن يحدد في قرار الشطب تاريخ إغلاق المنشأة المعنية والمؤسسة المكلفة بإعادة الهيكلة أو تصفية أي من العمليات المعلقة في هذا التاريخ.

المادة (118)

مراقبة فعالية المنشآت المالية المرخصة الخاضعة لإعادة الهيكلة أو التصفية

يستمر المصرف المركزي في مراقبة فعالية أية منشأة مالية مرخصة خاضعة لإعادة الهيكلة أو التصفية وذلك إلى أن يتم إغلاق مكاتبها نهائياً.

المادة (119)

عدم الإخلال بالقوانين الأخرى بشأن إعادة الهيكلة والتصفية

لا تحول أحكام المواد (116)، و(117)، و(118) من هذا المرسوم بقانون دون تطبيق أية أحكام قانونية أخرى نافذة في الدولة تتعلق بإعادة الهيكلة والتصفية.

الفصل السادس: حماية العملاء

المادة (120)

سرية المعلومات المصرفية والائتمانية

1) تعتبر جميع البيانات والمعلومات الخاصة بحسابات العملاء وودائعهم وخزاناتهم وأماناتهم لدى المنشآت المالية المرخصة والمعاملات المتعلقة بها سرية بطبيعتها، ولا يجوز الاطلاع عليها أو كشفها بشكل مباشر أو غير مباشر لأي طرف كان إلا بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الوديعة أو من النائب القانوني أو الوكيل المفوض في ذلك وفي الأحوال المصرح بها قانوناً.

2) يظل هذا الحظر قائماً حتى بعد انتهاء العلاقة بين العميل والمنشأة المالية المرخصة لأي سبب من الأسباب.

3) يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارات المنشآت المالية المرخصة ومديريها أو العاملين لديها أو المتعاملين معها من خبراء ومستشارين وفنيين إعطاء أو الكشف عن أية معلومات أو بيانات عن عملائها أو حساباتهم أو ودائعهم أو معاملاتهم المتعلقة بها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المصرح بها قانوناً.

4) يسري هذا الحظر على كافة الجهات والاشخاص وكل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات والمعلومات المشار إليها.

5) على المصرف المركزي أن يضع القواعد والشروط المنظمة لتبادل المعلومات المصرفية والائتمانية باعتباره السلطة الرقابية المختصة بهذا الشأن في الدولة.

6) لا تخل أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة بما يأتي:

أ. الاختصاصات المخولة قانوناً للجهات الأمنية والقضائية والمصرف المركزي وموظفيه.

ب. الواجبات المنوط أداؤها بمدققي حسابات المنشآت المعنية.

ج. التزام المنشآت المعنية بإصدار شهادة بأسباب رفض صرف الشيك بناء على طلب المستفيد.

د. التزام المنشآت المعنية بإصدار شهادة بالوفاء الجزئي بقيمة الشيك وذلك وفقاً لأحكام قانون المعاملات التجارية المشار اليه.

هـ. حق المنشآت المعنية في الكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملات العميل اللازمة لإثبات حقها في نزاع قانوني نشأ بينها وبين عميلها بشأن هذه المعاملات.

و. ما تنص عليه القوانين والاتفاقيات الدولية السارية في الدولة بالإضافة الى الأحكام الخاصة بتنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والتنظيمات غير المشروعة.

المادة (121)

حماية عملاء المنشآت المالية المرخصة

1) على المصرف المركزي أن يضع الأنظمة الخاصة بحماية عملاء المنشآت المالية المرخصة بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي تمارسها والخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها.

2) على المصرف المركزي والمنشآت المالية المرخصة العمل سوياً على رفع مستوى الوعي لدى المجتمع عن أنواع الخدمات المصرفية والمنتجات المالية والمخاطر الكامنة بها وذلك من خلال كافة وسائل التواصل ووسائل الإعلام المتاحة، وفقا للضوابط التي يحددها المصرف المركزي.

3) لا يُسمح للمنشآت المالية المرخصة بفرض فائدة على الفائدة المحدّدة على أية تسهيلات ائتمانية أو تسهيلات التمويل الممنوحة للعملاء.

المادة (122)

نظام ضمان الودائع

لمجلس الإدارة، بالتنسيق مع الوزارة، أن يصدر نظاماً لضمان ودائع وحقوق مودعي المنشآت المالية المرخصة، ويجوز أن يتضمن هذا النظام إنشاء صندوق للتعويضات وتحديد هيكله.

المادة (123)

الشمول المالي

يضع مجلس الإدارة الأنظمة التي تكفل لكل شخص طبيعي الحق في الحصول من المنشآت المالية المرخصة على كل أو بعض الخدمات أو المنتجات المالية الملائمة له.

الباب الرابع

- البنية التحتية المالية -

الفصل الأول: تحويل الأموال وتسوية الأوراق المالية

المادة (124)

عمليات المقاصة والتسوية

1) للمصرف المركزي ما يأتي:

أ. إنشاء وتطوير و/أو تشغيل نظام أو أكثر من نظم المقاصة والتسوية لتحويل الأموال، وتسوية الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف المركزي أو القطاع العام وأية التزامات أخرى ما بين الأشخاص المشاركين في هذه النظم، وله القيام بذلك بمفرده أو بالشراكة مع أي طرف آخر أو تعهيدها للغير.

ب. ربط الأنظمة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذا البند بنظم مماثلة داخل وخارج الدولة.

ج. إنشاء و/أو تشغيل نظم الإيداع المركزي للأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف المركزي أو القطاع العام وبيانات المعاملات النقدية والمالية المتداولة في الدولة، وربطها بالنظم المماثلة داخل وخارج الدولة.

2) يقوم المصرف المركزي بالتنسيق مع السلطات الرقابية في الدولة والجهات الأخرى المعنية وذلك فيما يتعلق بإنشاء نظم بيانات المعاملات النقدية والمالية المشار إليها في الفقرة (ج) من البند (1) من هذه المادة.

3) على مجلس الإدارة أن يصدر الأنظمة الخاصة بالنظم المشار إليها في البند (1) من هذه المادة وقواعد المشاركة فيها وقواعد تنفيذ العمليات المتعلقة بها.

المادة (125)

عمليات الدفع للتجزئة والخدمات الإلكترونية المتعلقة بها

يكون للمصرف المركزي لوحده ما يأتي:

1) سلطة وضع الأنظمة والقواعد والإجراءات الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية، والنقد الرقمي، وتسهيلات القيم المخزّنة، وتنظيم نظم الدفع الإلكتروني للتجزئة، والخدمات المصرفية والمالية الإلكترونية الخاضعة لترخيصه وإشرافه.

2) إتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة للحد من المخاطر التي قد تقع على النظام المالي والإقتصادي للدولة المتعلقة بالعمليات والنظم المشار إليها في البند (1) من هذه المادة.

الفصل الثاني: صلاحيات ومهام المصرف المركزي المتعلقة بنظم البنية التحتية المالية

المادة (126)

تحديد النظم

1) للمصرف المركزي أن يحدد أي نظام بنية تحتية مالية بأنه ذو أهمية نظامية، إذا رأى وفقا لتقديره بأن أي عُطل تشغيلي لذلك النظام، أو عدم الكفاءة في أدائه أن يؤثر سلباً على معالجة العمليات اليومية للمنشآت المالية العاملة في الدولة أو على استقرار النظام المالي في الدولة.

2) لغرض تحديد نظام بنية تحتية مالية معين، يجب استيفاء أحد الشروط الآتية:

أ. أن يكون النظام المعني مشغلاً داخل الدولة.

ب. أن يكون النظام المعني قادراً على قبول مقاصة وتسوية أوامر التحويلات المالية المقومة بالعملة الوطنية مع عدم الإخلال بأحكام المادة (28) من هذا المرسوم بقانون.

ج. أن يكون النظام المعني قادراً على تقديم تحويلات، ومقاصة أو تسوية أوامر التحويلات المالية لأنشطة الدفع للتجزئة، مقومة بأية عملة.

3) على المصرف المركزي إذا اعتزم تحديد أي من نظم البنية التحتية المالية المرخصة من قبله بأنه ذو أهمية نظامية، أن يقوم بما يأتي:

أ. إبلاغ مشغل النظام أو منشأة التسوية لهذا النظام بإشعار رسمي موضحا الأسس التي سيتم عليها ذلك التحديد، إضافة لأية شروط وأحكام مرفقة لقرار التحديد.

ب. منح مهلة في الإشعار المشار إليه في الفقرة (أ) من هذا البند لا تقل عن عشر (10) أيام عمل من تاريخ الإشعار، يجوز خلالها لمشغل النظام أو منشأة التسوية لهذا النظام توضيح وجهة نظرهم، أو بيان أسباب عدم وجوب تحديد هذا النظام.

ج. إصدار قراره في شأن منح صفة نظام محدد وفقا لأحكام هذه المادة خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ استلام رد من الجهات المعنية، أو انتهاء المهلة المحددة بالإشعار دون رد.

4) يجوز لمشغل النظام المحدد أو منشأة التسوية للنظام المعني بالتظلم من قرار التحديد المشار إليه في البند (3) من هذه المادة، بتقديم طلب أمام لجنة الفصل في التظلمات والطعون وفقا لأحكام الباب الخامس من هذا المرسوم بقانون.

5) تعتبر نظم المقاصة والتسوية التي تم إنشاءها وتطويرها و/أو تشغيلها بموجب أحكام المادة (124) من هذا المرسوم بقانون نظم محدّدة.

6) على المصرف المركزي إذا اعتزم تحديد أي من نظم البنية التحتية المالية المرخصة من قبل أي من السلطات الرقابية الأخرى في الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى بأنه ذو أهمية نظامية، أن يقدم وجهة نظره في هذا الشأن إلى السلطة الرقابية المعنية؛ وعلى السلطة الرقابية المعنية، في حال عدم اعتراضها لهذا التحديد، أن تقوم بما يأتي:

أ. إبلاغ مشغل النظام أو منشأة التسوية لهذا النظام بإشعار رسمي موضحة الأسس التي سيتم عليها ذلك التحديد، إضافة لأية شروط وأحكام مرفقة لقرار التحديد.

ب. منح مهلة في الإشعار المشار إليه في الفقرة (أ) من هذا البند لا تقل عن عشر (10) أيام عمل من تاريخ الإشعار، يجوز خلالها لمشغل النظام أو منشأة التسوية لهذا النظام توضيح وجهة نظرهم، أو بيان أسباب عدم وجوب تحديد هذا النظام.

ج. إصدار قرارها النهائي في شأن الموافقة أو عدم الموافقة على طلب المصرف المركزي منح صفة نظام محدد للنظام المعني وفقا لأحكام هذه المادة خلال مدة لا تجاوز عشرين (20) يوم عمل من تاريخ استلام رد من الجهات المعنية، أو انتهاء المهلة المحددة بالإشعار دون رد.

7) للمصرف المركزي إلغاء صفة "نظام محدد" لأي نظام بنية تحتية مالية مرخص من قبله أو طلب ذلك من السلطة الرقابية المعنية، إذا ارتأى وفقا لتقديره، بأن ذلك النظام لم يعد ذات أهمية نظامية، ويتم إبلاغ السلطة الرقابية المعنية أو مشغل النظام أو منشأة التسوية لهذا النظام رسمياً بهذا القرار حسب الأحوال.

المادة (127)

الإشراف على النظم

1) يكون للمصرف المركزي وحده سلطة الإشراف على عمليات النظم المرخصة من قبله وضمان متانتها وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة، وله في سبيل ذلك أن يطلب من مشغلي النظم أو منشآت التسوية لهذه النظم اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات.

2) يكون المصرف المركزي مسؤولاً عن مراقبة تطبيق الإجراءات والتدابير الإشرافية الإضافية على النظم المحدّدة المرخصة من قبل أي من السلطات الرقابية الأخرى في الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى، وذلك بالتعاون والتنسيق مع السلطة الرقابية المعنية، وله في سبيل ذلك الطلب من السلطة الرقابية المعنية ما يأتي:

أ. إلزام مشغلي النظم المحددة أو منشآت التسوية لهذه النظم بالامتثال للتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي في هذا الشأن وأية معايير دولية ذات صلة.

ب. التحقق من عمل النظم المحددة على نحو سليم ومنتظم.

ج. التحقق من متانة المركز المالي لمشغلي النظم المحددة ومنشآت التسوية لهذه النظم، عند الضرورة.

د. الطلب من مشغلي النظم المحددة أو منشآت التسوية لتلك النظم تزويده بالمعلومات التي يراها مناسبة في سبيل تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه.

3) للمصرف المركزي تعيين من يراه مناسبا من الخبراء والمستشارين المتخصصين في البنية التحتية المالية لمساعدته في أداء مهامه ووظائفه وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا المرسوم بقانون لمواكبة أفضل المعايير والممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال.

المادة (128)

تعليق أو إلغاء الترخيص

1) للمصرف المركزي أن يعلق أو يلغي الترخيص الممنوح من قبله لنظام بنية تحتية مالية، وفقا لأحكام المادة (124) والمادة (125) من هذا المرسوم بقانون، بإشعار رسمي لمشغل النظام المعني أو منشأة التسوية لهذا النظام واتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن بحسب الأحوال إذا ارتأى بأن ذلك النظام لم يعد قادراً للقيام بعملياته؛ ويتم منح مهلة في الإشعار المشار إليه في هذا البند لا تقل عن عشرين (20) يوم عمل من تاريخ الإشعار، يتيح خلالها لمشغل النظام المعني أو منشأة التسوية لهذا النظام، الاعتراض على قرار المصرف المركزي بتعليق أو إلغاء الترخيص وتقديم مبرراتهم للاعتراض وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا المرسوم بقانون.

2) للمصرف المركزي إذا ارتأى بأن أي نظام محدد مرخص من قبل أي من السلطات الرقابية في الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى لم يعد قادراً للقيام بعملياته، أن يطلب بإشعار رسمي من السلطة الرقابية المعنية تعليق أو إلغاء ترخيص هذا النظام واتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن بحسب الأحوال؛ ويكون للسلطة الرقابية المعنية الحق في الموافقة على طلب المصرف المركزي أو رفضه؛ وفي حال الموافقة يتم إتباع الاجراءات والضوابط المعمول بها لديها.

3) في جميع الأحوال لا يترتب على قرار تعليق أو إلغاء الترخيص الممنوح لنظام محدد، وفقا لأحكام هذه المادة، التأثير على أي معاملة تكون قد تم مقاصتها أو تسويتها من خلال النظام المعني، وذلك قبل سريان مفعول التعليق أو الإلغاء.

المادة (129)

سلطة إصدار الأنظمة والتعليمات

1) على مجلس الإدارة أن يصدر الأنظمة والقواعد والتعليمات والتوجيهات وضوابط العمل التي يراها مناسبة لتنفيذ أحكام الباب الرابع من هذا المرسوم بقانون وفي سبيل تحقيق أهداف المصرف المركزي وتنفيذ مهامه ومنها:

أ. الأنظمة والشروط والقواعد المتعلقة بالتراخيص الممنوحة من قبل المصرف المركزي وفقا لأحكام المادة (124) والمادة (125) من هذا المرسوم بقانون لمشغلي نظم البنية التحتية المالية ولمنشآت التسوية لهذه النظم أو الأشخاص المشاركين فيها.

ب. الأنظمة والقواعد والمعايير المتعلقة بتحديد نظم البنية التحتية المالية والإشراف عليها، وفقاً لأحكام المادة (126) والمادة (127) من هذا المرسوم بقانون، وبمراقبة العمليات التشغيلية لهذه النظم ووضع قواعد الامتثال على الأشخاص المشاركين فيها.

2) للمصرف المركزي إعفاء مشغلي نظم البنية التحتية المالية المرخصة من قبله أو منشآت التسوية لهذه النظم أو الأشخاص المشاركين فيها بصورة عامة أو بصورة خاصة من أحكام الأنظمة والتعليمات والقواعد والتوجيهات وضوابط العمل الصادرة عنه.

المادة (130)

تحديد المخالفات

1) على مجلس الإدارة أن يصدر نظاما يحدد فيه أنواع المخالفات المتعلقة بنظم البنية التحتية المالية المرخصة من قبل المصرف المركزي، وتعتبر أي من الحالات التالية مخالفة للشروط والأحكام المتعلقة بها:

أ. مخالفة المتطلبات التشغيلية للنظم والقواعد وإجراءات التسوية ذات الصلة.

ب. إخفاق مشغل نظام أو منشأة التسوية لهذا النظام في الامتثال لطلب المصرف المركزي بتزويده بالمعلومات أو الوثائق المطلوبة.

ج. عدم الامتثال لقرارات وتعليمات المصرف المركزي وعدم اتخاذ إجراء معين يعتبره المصرف المركزي ضروريا لجعل النظام متوافقا مع المعايير المحددة من قبله.

د. إخفاق مشغل نظام أو منشأة التسوية لهذا النظام في الإبلاغ عن أي إجراء يكون قد اتخذ بموجب الترتيبات المفترضة لهذا النظام، فيما يتعلق بشخص مشارك.

هـ. إخفاق شخص مشارك في إخطار مشغل النظام ومنشأة التسوية لهذا النظام والمصرف المركزي بصدور حكم بإفلاسه أو وضعه تحت التصفية.

و. تشغيل نظام بدون الحصول على ترخيص وفقا لأحكام المادة (124) والمادة (125) من هذا المرسوم بقانون.

ز. إخفاق مشغل نظام أو منشأة التسوية لهذا النظام في الامتثال لطلب من المصرف المركزي أو أية جهة حكومية أخرى، متعلق بالتخلف عن السداد خلال فترة زمنية محددة.

ح. إخفاق مشغل نظام في إخطار المصرف المركزي بصدور حكم بإفلاس أو بتصفية شخص مشارك.

ط. تزويد المصرف المركزي بمعلومات غير صحيحة أو مضللة.

ي. إضافة قيد غير صحيح في أي دفتر تسجيل أو في أي وثيقة ذات صلة تتعلق بنظام معين أو التسبب في تغيير أو إزالة أو إتلاف ذلك القيد.

ك. أي فعل آخر يتعلق بعمليات المقاصة والتسوية أو عمليات الدفع للتجزئة، يعتبره المصرف المركزي مخالفا.

2) للمصرف المركزي اتخاذ ما يراه مناسبا من تدابير وإجراءات لتصحيح أي من المخالفات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة وطريقة تسويتها.

3) يقوم المصرف المركزي بإخطار الشخص المخالف وفقا للبند (1) من هذه المادة، بشكل رسمي، بالإجراءات والتدابير التي سوف يتم اتخاذها ضدّه، ومنحه مهلة لا تجاوز عشرة (10) أيام عمل من تاريخ الإخطار للتظلم من قرار المصرف المركزي، وفي حالة رفض التظلم يجوز للمتظلم رفع الأمر إلى لجنة الفصل في التظلمات والطعون وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون، ويعتبر قرارها في هذا الشأن نهائيا. أمّا في حالة عدم رد الشخص المخالف على قرار المصرف المركزي خلال المهلة المحددة في هذا البند يعتبر قرار المصرف المركزي في هذا الشأن نهائيا وواجب التنفيذ.

الفصل الثالث: نهائية المعاملات والإجراءات

المادة (131)

نهائية الدفع والتسوية

1) تعتبر كافة المعاملات التي تتم من خلال نظام بنية تحتية مالية يستوفي أحد شروط التحديد المشار إليها في البند (2) من المادة (126) من هذا المرسوم بقانون، نهائية وغير قابلة للقيد العكسي أو الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

أ. تحويل أموال من أو إلى حساب شخص مشارك.

ب. تسوية التزام بالدفع.

ج. تسوية التزام بتحويل أو التحويل الفعلي لأوراق مالية دفترية.

2) لا يجوز إلغاء أو تجنيب أو إعادة سداد أو عكس أو تصحيح قيد أي تحويل أو تسوية تتعلق بالمعاملات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة أو وقفها سواء بحكم أو قرار قضائي أو بقانون.

المادة (132)

الأولوية في تطبيق قواعد وإجراءات النظم البنية التحتية المالية على قواعد وإجراءات الإعسار والإفلاس العامة

1) عند بدء إجراءات تسييل أصول شخص تحت التصفية أو الإعسار أو إعادة الهيكلة المالية والإفلاس، لا يجوز المساس بالعمليات أو الإجراءات التي تمت من خلال نظم البنية التحتية المالية التي تستوفي أحد شروط التحديد المشار إليها في البند (2) من المادة (126) من هذا المرسوم بقانون وذلك فيما يتعلق بالآتي:

أ. أمر تحويل.

ب. أي تصرف في الأملاك عملا بأمر التحويل.

ج. الترتيبات المفترضة الخاصة بهذه النظم.

د. قواعد وإجراءات هذه النظم الخاصة بتسوية أوامر التحويل التي لم تتم معالجتها تحت الترتيبات المفترضة لهذه النظم.

هـ. أي إجراء يتم اتخاذه لتسييل أوراق مالية مودعة كضمان ذات صلة بأطراف مشاركة في هذه النظم، خلافا للترتيبات المفترضة الخاصة به.

2) لا يجوز لمأمور أو أمين التفليسة أو لأي شخص آخر يعين لإدارة التفليسة في حالات الإفلاس أو التصفية أن يتخذ إجراءات أو تدابير مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون أو قد تمنع أو تؤثر على الترتيبات المفترضة للنظم المشار إليها في البند (1) من هذه المادة.

3) لا يجوز في حالات الإفلاس أو التصفية إثبات أي التزام ناشئ عن أمر تحويل في إطار الترتيبات المفترضة للنظم المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، حتى يكتمل أمر التحويل أو الدفع.

4) لا يجوز استخدام أي دين أو التزام آخر وفقا لأحكام البند (3) من هذه المادة متى كان غير مثبت، لأغراض تسوية الديون أو الالتزامات بالإعفاء أو الاستبدال أو على أساس الصافي، حتى تكتمل الإجراءات المتخذة ضمن الترتيبات المفترضة لتلك النظم.

المادة (133)

المقاصة على أساس الصافي لالتزامات الأطراف المشاركة المعسرة أو المفلسة

1) لمشغل نظام بنية تحتية مالية يستوفي أي من شروط التحديد المشار إليها في البند (2) من المادة (126) من هذا المرسوم بقانون أن يقوم بإجراء مقاصة على أساس الصافي لكافة الالتزامات الدائنة أو المدينة لشخص مشارك في هذا النظام، والتي تكون قد نشأت قبل اللحظة التي تُقرر فيها المحكمة المختصة بإشهار إفلاس أو تصفية الشخص المشارك المعني.

2) في حالة القيام بأي عملية مقاصة على أساس الصافي على النحو المحدد في البند (1) من هذه المادة:

أ. يتم استبعاد الالتزامات التي تم الانتهاء من مقاصتها على أساس الصافي من قواعد وإجراءات الإفلاس أو التصفية.

ب. تصبح الالتزامات الصافية، غير المسددة، والمستحقة لشخص مشارك في النظام أو مترتبة عليه والتي لم يتم الانتهاء من مقاصتها بعد، مستحقة السداد للشخص المشارك، ويجوز استعادتها لصالح دائنيه، وتكون قابلة للإثبات في الإفلاس أو التصفية، حسب الأحوال.

3) لا يتم، خلال عملية الإفلاس أو التصفية، إلغاء عمليات المقاصة على أساس الصافي التي قد تم معالجتها بواسطة مشغل النظام المعني على النحو المحدد في البند (1) من هذه المادة، ولا إلغاء أية تحويلات مالية قد تم سداد قيمتها وفقا للفقرة (أ) من البند (2) من هذه المادة.

المادة (134)

حفظ الحقوق ذات الصلة بالمعاملات

1) فيما لم يرد به نص صريح في هذا المرسوم بقانون، لا يحد هذا المرسوم بقانون، أو يقيد، أو يؤثر على:

أ. أي حق، أو ملكية، أو مصلحة، أو امتياز، أو التزام، أو مسؤولية لشخص، تكون ناتجة عن أية معاملة تتعلق بأمر تحويل تم إدخاله في نظام بنية تحتية مالية يستوفي أحد شروط التحديد المشار إليها في البند (2) من المادة (126).

ب. أي تحقيقات أو إجراءات قضائية أو تعويضات بشأن أي حق، أو ملكية أو مصلحة، أو امتياز، أو التزام أو مسؤولية.

2) لا يجوز تفسير أو اعتبار أي مما ورد في البند (1) من هذه المادة على أنه يتطلب:

أ. إلغاء أي عملية مقاصة على أساس الصافي تم تنفيذها بواسطة مشغل النظام المعني، سواء بموجب الترتيبات المفترضة أو خلاف ذلك.

ب. إلغاء أي أمر تحويل صادر عن شخص مشارك، يكون قد تم إدخاله في النظام المعني.

ج. عكس قيد دفعة أو تسوية يكون قد تم إجراءها تحت الأنظمة التشغيلية للنظام المعني.

المادة (135)

التزام شخص مشارك بالإخطار بالإفلاس

1) يلتزم الشخص المشارك في نظام بنية تحتية مالية يستوفي أحد شروط التحديد المشار إليها في البند (2) من المادة (126) بالقيام بإخطار مشغل النظام أو منشأة التسوية للنظام المعني والسلطة الرقابية المعنية والمصرف المركزي، في أقرب وقت ممكن عمليا، إذا نما لعلمه وقوع أي من الحالات التالية، سواء داخل الدولة أو في مناطق اختصاص أخرى:

أ. تقديم طلب بإعلان إفلاسه أو تصفيته.

ب. إصدار حكم بإعلان إفلاسه أو تصفيته.

ج. البدء في طلب إعلان إفلاسه أو تصفيته بناء على طلب مالكي أو مساهمي أو إدارة الشخص المشارك.

2) لا يعتبر الشخص المشارك في النظام، قد أخفق في الإخطار بوقوع أي من الحالات الواردة في البند (1) من هذه المادة ضمن الإطار الزمني المحدد، إذا:

أ. كان قد اتخذ خطوات معقولة للتقيد بأحكام البند (1) من هذه المادة، أو

ب. كانت الجهات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة على علم مسبق بالحالة ذات الصلة في الوقت الذي بات فيه الشخص المشارك ملزماً بإخطار مشغل النظام وفقا لأحكام هذه المادة.

الباب الخامس

– الفصل في التظلمات والطعون –

المادة (136)

لجنة الفصل في التظلمات والطعون

1) تنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون لجنة مستقلة تسمى بـ "لجنة الفصل في التظلمات والطعون" برئاسة قاض بمحكمة الاستئناف وعضوية اثنين من قضاة ذات المحكمة، وعضوين من ذوي الخبرة يرشحهم مجلس الإدارة.

2) يصدر مجلس الوزراء قرارا بتسمية رئيس وأعضاء اللجنة، وذلك بناء على ترشيح المجلس الأعلى للقضاء بالنسبة لرئيس اللجنة وعضويتها من القضاة.

3) يصدر مجلس الوزراء، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، قرار بنظام عمل اللجنة يتضمن:

أ. كافة الإجراءات والقواعد المتعلقة بالفصل في التظلمات والطعون بما في ذلك الرسوم المستحقة للنظر فيها.

ب. مكافآت ومخصصات أعضاء اللجنة.

4) تكون مدة العضوية في اللجنة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد مماثلة، وفي حالة شغر منصب أي عضو لأي سبب كان قبل انتهاء مدة العضوية يعين خلف له لباقي مدة العضوية بذات الطريقة التي تم بها اختيار العضو السابق.

5) يجب ألاّ يكون أعضاء اللجنة المرشحين من قبل مجلس الإدارة أعضاء بمجلس الإدارة ولا يشغلون أية وظيفة لدى المصرف المركزي أو أي من المنشآت المالية المرخصة.

6) يتعين ألا يكون لرئيس اللجنة أو أي عضو من أعضائها مصلحة مع أي طرف من أطراف النزاع وإلا تعين عليه الإفصاح عن ذلك، وفي هذه الحالة يتعين ترشيح عضو آخر لعضوية اللجنة بشكل مؤقت للنظر في النزاع المعروض.

7) تختص اللجنة وحدها وحصريا بالفصل في التظلمات والطعون على أي من القرارات الصادرة من المصرف المركزي المتعلقة بالترخيص والتصريح للأفراد وترخيص نظم البنية التحتية المالية وتحديدها، ولها في سبيل ذلك اتخاذ كافة أو بعض الإجراءات الآتية:

أ. تكليف أي شخص للمثول أمامها لتقديم أية أدلة أو شهادات أو معلومات أو بيانات والنظر فيها.

ب. سماع من تراه من الشهود بعد أدائهم اليمين القانوني.

ج. انتداب من تراه مناسباً من الخبراء لإبداء الرأي في أي موضوع يتعلق بالنزاع.

د. اتخاذ أية إجراءات وإصدار أية تعليمات تراها مناسبة لأداء مهامها.

8) إذا قررت اللجنة عدم قبول التظلم أو الطعن لرفعه من غير ذي صفة أو مصلحة جاز لها أن تحكم على مقدم الطلب بغرامة لا تجاوز مائتي (200,000) ألف درهم.

9) للجنة وقف تنفيذ القرار المتظلم منه أو المطعون فيه إذا رأت ضرورة لذلك، وذلك إلى حين البت في النزاع.

10) يكون القرار الصادر من اللجنة في التظلم أو الطعن نهائيا، ولا يجوز الطعن على القرار الصادر من اللجنة إلا أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال عشرين (20) يوم عمل من تاريخ تبليغ القرار، ويجوز للمحكمة الاتحادية العليا بناء على طلب الطاعن أن توقف نفاذ القرار الصادر من اللجنة إلى حين الفصل في الموضوع إذا رأت أن الطعن يقوم على أسباب جدية وأن الاستمرار في تنفيذ القرار يترتب عليه نتائج يصعب تداركها.

الباب السادس

– الجزاءات الادارية والمالية والعقوبات –

الفصل الأول: الجزاءات الادارية والمالية

المادة (137)

1) مع عدم الإخلال بأية جزاءات أخرى واردة في أي قوانين أخرى في الدولة، وعند ثبوت مخالفة أي منشأة مالية مرخصة أو فرد مصرح له لأحكام هذا المرسوم بقانون أو الأنظمة أو القرارات أو القواعد أو المعايير أو التعليمات التي يصدرها المصرف المركزي تنفيذا له، أو أي من التدابير التي يتخذها المصرف المركزي، بما فيها إجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والتنظيمات غير المشروعة،

للمصرف المركزي، وفقاً لتقديره الخاص، أن يوقع واحدا أو أكثر من الجزاءات أو اتخاذ أي من التدابير الآتية:

أ. تنبيه المخالف بأي وسيلة كانت.

ب. إلزام المنشأة المالية المرخصة المخالفة باتخاذ التدابير والإجراءات التي يراها المصرف المركزي مناسبة لتصحيح المخالفة.

ج. الحظر على المنشأة المالية المرخصة المخالفة القيام ببعض العمليات أو ممارسة بعض الأنشطة المالية المرخصة أو فرض أية قيود أو شروط أو حدود أخرى في ممارسة كل أو بعض العمليات والانشطة.

د. فرض شروط أو قيود على ترخيص المنشأة المالية المرخصة المخالفة.

هـ. تخفيض أو تعليق إمكانية المنشأة المالية المرخصة المخالفة السحب من أموال المصرف المركزي من خلال التسهيلات المتاحة.

و. إلزام المنشأة المالية المرخصة المخالفة بإيداع أموال لدى المصرف المركزي دون عائد وللمدة التي يراها المصرف المركزي مناسبة، وذلك بالإضافة إلى الرصيد الدائن المنصوص عليه في المادة (32) من هذا المرسوم بقانون.

ز. فرض غرامة مالية بواقع أربعمائة (400) نقطة أساس فوق سعر الفائدة الأساسي لدى المصرف المركزي السائد من المبلغ الناقص عن الاحتياطي الإلزامي المشار إليه في المادة (32) من هذا المرسوم بقانون.

ح. الطلب من المنشأة المالية المرخصة المخالفة بإعادة الأموال التي حصلت عليها من العملاء لهم نتيجة لمخالفتها لأحكام هذا المرسوم بقانون، وتؤول للمصرف المركزي الأموال الزائدة عن ذلك بما في ذلك الدخل والأرباح.

ط. فرض غرامة تعادل ضعف (1) إلى عشرة (10) أضعاف قيمة الإثراء غير المشروع، الذي يحدّده المصرف المركزي، والتي حصلت عليه المنشأة المالية المرخصة المخالفة بشكل غير مشروع نتيجة للمخالفة.

ي. فرض غرامة مالية على المنشأة المالية المرخصة المخالفة لا تقل عن مليوني (2,000,000) درهم ولا تجاوز مائتين مليون (200,000,000) درهم.

ك. فك ربط المنشأة المالية المرخصة المخالفة بأحد أو كافة نظم البنية التحتية المالية.

ل. سحب ترخيص المنشأة المالية المرخصة المخالفة وشطبها من سجل القيد.

م. فرض شروط أو قيود على تصريح الفرد المصرح له المخالف.

ن. فرض غرامة على الفرد المصرح له المخالف لا تقل عن مائة ألف (100,000) درهم ولا تجاوز مليوني (2,000,000) درهم.

س. منع الفرد المصرح له المخالف من تولي أي من المهام المحدّدة لدى المنشأة المالية المرخصة التي يعمل لديها أو أية منشأة مالية مرخصة أخرى.

2) يكون توقيع الجزاءات المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، ج، هـ، و، ز، ح) بقرار من المحافظ وتكون الجزاءات الأخرى بقرار من مجلس الإدارة.

3) في كافة الأحوال يتم ابلاغ المخالف، بالقرار المسبب بإشعار رسمي خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر (15) يوم عمل من تاريخ صدوره، وعلى أن يتضمن الإشعار المعلومات الآتية:

أ. مضمون القرار.

ب. الأسباب الموجبة للقرار.

ج. تاريخ نفاذ القرار.

د. إبلاغ المخالف بحقه في التظلم من القرار بتقديم طلب امام لجنة الفصل في التظلمات والطعون، وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

الفصل الثاني: العقوبات

المادة (138)

مع عدم الإخلال بأيّة عقوبة أشدّ منصوص عليها في أي قانون، يعاقب على الجرائم المبيّنة في المواد التالية بالعقوبات المنصوص عليها فيها.

المادة (139)

يعاقب بالحبس أي من موظفي أو ممثلي المصرف المركزي أو أي عضو من أعضاء اللّجان المشكلة في المصرف المركزي أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة الذي يقوم بإفشاء أية معلومات سرّية بالمخالفة لأحكام المادة (26) من هذا المرسوم بقانون لمدة لا تزيد على ثلاثة (3) أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة ألف (100,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (140)

يعاقب بالسجن كل من يقوم بإصدار النقد بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون مدة لا تزيد عن عشرين (20) سنة وبغرامة لا تجاوز مائة مليون (100,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (141)

يعاقب كل من يشوه أو يتلف أو يمزق النقد عمدا متى كان ذلك علنا بغرامة قدرها ألف (1,000) درهم أو عشرة (10) أضعاف قيمة النقد المشوه أو المتلف أو الممزق، أيهما أعلى.

المادة (142)

1) يعاقب بالحبس كل من يخالف أحكام البند (1) من المادة (68) من هذا المرسوم بقانون وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف (200,000) درهم ولا تجاوز عشرة ملايين (10,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
2) يعاقب بالحبس كل من يخالف أحكام البند (2) من المادة (68) من هذا المرسوم بقانون لمدة لا تجاوز ستة (6) أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة ألف (100,000) درهم ولا تجاوز خمسة ملايين (5,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (143)

يعاقب كل من يخالف الشروط والقيود المفروضة على الترخيص بممارسة أنشطة مالية مرخصة بغرامة لا تقل عن مائتي ألف (200,000) درهم ولا تجاوز عشرة ملايين (10,000,000) درهم.

المادة (144)

يعاقب بالحبس كل من يخالف تعليمات المصرف المركزي بشأن اختلال المركز المالي المشار إليه في المادة (116) من هذا المرسوم بقانون مدة لا تقل عن سنة (1) وبغرامة لا تقل عن مليون (1,000,000) درهم ولا تجاوز عشرة ملايين (10,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (145)

يعاقب بالحبس كل من خالف أيّاً من أحكام المواد (72) أو (96) من هذا المرسوم بقانون وبغرامة لا تقلّ عن خمسمائة ألف (500,000) درهم ولا تجاوز عشرة ملايين (10,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (146)

يعاقب بالحبس كل من يخالف أي حكم من أحكام المادة (83) من هذا المرسوم بقانون مدّة لا تقل عن سنة (1) وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف (500,000) درهم مع غرامة اضافية يومية تقدر بخمسون ألف (50,000) درهم في حال استمرار المخالفة، على ألاّ يجاوز إجمالي الغرامة خمسة ملايين (5,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة (147)

يعاقب بالحبس كل من يرتكب أي من المخالفات التالية مدة لا تجاوز سنتين (2) وبغرامة لا تقلّ عن خمسمائة ألف (500,000) درهم ولا تجاوز خمسة ملايين (5,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين:

1) تقديم وقائع أو معلومات أو بيانات غير صحيحة أو ناقصة في أي إفادات أو وثائق يتم تقديمها إلى المصرف المركزي.
2) إخفاء أي وقائع من الإفادات أو المعلومات أو المحاضر أو الأوراق أو المستندات الأخرى المقدمة إلى المصرف المركزي أو إلى أي من ممثلي أو موظفي أو المدققين التابعين للمصرف المركزي.
3) إتلاف أو تسوية أو تعديل أي مستند يتعلق بموضوع هو قيد التحقيقات من قبل المصرف المركزي، أو إخراج أو التسبب في إخراج مثل هكذا مستند إلى خارج الدولة.
4) عرقلة أو مقاومة أو التسبب في تأخير سير التحقيق الذي يقوم به المصرف المركزي أو توفير المعلومات للمصرف المركزي.
5) التواطؤ مع شخص آخر بارتكاب أي من الأفعال المشار إليها في البنود من (1) إلى (4) من هذه المادة.

المادة (148)

يعاقب بالحبس كل من أفشى متعمداً سرية المعلومات المصرفية والائتمانية المشار إليها في المادة (120) من هذا المرسوم بقانون وبغرامة لا تقلّ عن مائة ألف (100,000) درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف (500,000) درهم.

المادة (149)

1) في الأحوال التي ترتكب فيها المخالفة بواسطة شخص اعتباري، يعاقب المسؤول عن الإدارة الفعليّة للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبات المقررة على الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون، متى ثبت علمه بها أو كانت المخالفة قد وقعت بسبب إهماله أو إخلاله بواجباته الوظيفية.

2) يكون الشخص الاعتباري مسؤولاً بالتضامن مع المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات ماليّة وتعويضات، إذا كانت المخالفة قد ارتكبت من أحد العاملين لديه باسمه ونيابةً عنه.

المادة (150)

يعاقب بالحبس كل من يرتكب أي من المخالفات المتعلقة بنظم البنية التحتية المالية المشار إليها في المادة (130) من هذا المرسوم بقانون وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف (100,000) درهم ولا تجاوز عشرة ملايين (10,000,000) درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

الباب السابع

- أحكام عامة -

المادة (151)

نطاق تطبيق هذا المرسوم بقانون

تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على المصرف المركزي والمنشآت المالية والأنشطة المالية والأشخاص الخاضعين له، ولا تسري على المناطق الحرة المالية في الدولة والمنشآت المالية الخاضعة لرقابة سلطات هذه المناطق.

المادة (152)

الاستمرار بالعمل بالأنظمة السارية

يستمر العمل بالأنظمة والقرارات والتعاميم الصادرة وفقا لأحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، والقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، إلى حين صدور الأنظمة والقرارات والتعاميم التي تحل محلها، وذلك خلال مدة لا تزيد عن ثلاث (3) سنوات من تاريخ نفاذ هذا المرسوم بقانون.

المادة (153)

توفيق الأوضاع

على كافة الجهات والأشخاص التي تسري عليها أحكام هذا المرسوم بقانون، توفيق أوضاعها بما يتفق وأحكامه خلال المدة التي يحددها مجلس الإدارة.

المادة (154)

إلغاء الأحكام المعارضة

يُلغى كل حكم يُخالف أو يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون، ويُلغى القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفيّة، كما يُلغى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات الماليّة والشركات الاستثماريّة الإسلاميّة.

المادة (155)

الرسوم والمصاريف

للمصرف المركزي فرض رسوم ومصاريف تقديم الخدمة ومنح التراخيص والتصاريح التي يراها مناسبة وفقاً لطبيعة وحجم المهام والأنشطة والضوابط التي يحددها مجلس الإدارة، ويصدر بذلك قرار من مجلس الإدارة وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف المركزي.

المادة (156)

سريان أحكام الجهات القضائية الأجنبية

تسري الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية وجهات تنفيذ القانون الأجنبية على المنشآت المالية المرخصة الوطنية وفروع المنشآت المالية المرخصة الأجنبية العاملة في الدولة بعد إتباع الإجراءات القانونية وفقاً للقوانين السارية في الدولة.

المادة (157)

تفسير المصطلحات الفنية الواردة في هذا المرسوم بقانون

للمصرف المركزي أن يصدر قائمة بتفسير كافة المصطلحات الفنية الواردة في هذا المرسوم بقانون، وتنشر هذه القائمة على موقعه الإلكتروني الرسمي.

المادة (158)

تاريخ العمل بالمرسوم بقانون

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسميّة، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:
بتاريخ : 13 / محرم / 1440هـ
الموافق : 23 / سبتمبر / 2018م

Decretal Federal Law No. (14) of 2018
Regarding the Central Bank & Organization of Financial Institutions and Activities

We, Khalifa Bin Zayed Al Nahyan, President of the United Arab Emirates,
Having perused the constitution;

Federal Law No (1) of 1972, Regarding Jurisdictions of Ministries and Powers of Ministers, and amendments thereto;
Federal Law No (5) of 1975, Regarding the Commercial Register;
Federal Law No (10) of 1980, Regarding the Central Bank, the Monetary System & Organization of Banking, and amendments thereto;
Federal Law No (5) of 1985, Promulgating the UAE Civil Transactions Law and amendments thereto;
Federal Law No (6) of 1985, Regarding Islamic Banks, Financial Institutions and Investment Companies;
Federal Law No (3) of 1987, Promulgating the UAE Penal Code and amendments thereto;
Federal Law No (10) of 1992, Promulgating the Evidence Law in Civil & Commercial Transactions and amendments thereto;
Federal Law No (11) of 1992, Promulgating the Civil Procedures Law and amendments thereto;
Federal Law No (18) of 1993, Promulgating the Commercial Transactions Law and amendments thereto;
Federal Law No (4) of 2000, Regarding the UAE Securities and Commodities Authority & Market and amendments thereto;
Federal Law No (4) of 2002, Regarding Criminalization of Money Laundering and amendments thereto;
Federal Law No (8) of 2004, Regarding Financial Free Zones;
Federal Law No (17) of 2004, Regarding combating of Commercial Cover-up;
Federal Law No (1) of 2006, Regarding Electronic Transactions & Commerce;
Decretal Federal Law No (4) of 2007, Regarding Establishment of The Emirates Investment Authority, and amendments thereto;
Federal Law No (6) of 2007, Regarding Establishment of The Insurance Authority & Organization of its Business, and amendments thereto;
Federal Law No (6) of 2010, Regarding Credit Information;
Federal Law No (1) of 2011, Regarding the State Public Revenues;
Decretal Federal Law No (5) of 2011, Regarding Organization of Boards of Directors, General Secretariats & Committees in the Federal Government;
Federal Law No (8) of 2011, Regarding Re-organization of the State Audit Bureau;
Decretal Federal Law No (8) of 2011, Regarding Rules for Preparation of the State Budget & Final Account;

Federal Law No (4) of 2012, Regarding Organization of Competition;
Decretal Federal Law No (5) of 2012, Regarding Combating of IT Offences;
Decretal Federal Law No (7) of 2014, Regarding Combating of Terrorist Offences;
Federal Law No (12) of 2014, Regarding Reorganization of Accounts Auditors Profession;
Federal Law No (2) of 2015, Regarding Commercial Companies;
Decretal Federal Law No (9) of 2016, Regarding Bankruptcy;
Federal Law No (20) of 2016, Regarding Pledge of Movable Properties in Guarantee of Debt.
Federal Law No (7) of 2017, Regarding Tax Procedures;
Decretal Federal Law No (9) of 2018, Regarding Public Debt;
Decretal Federal Law No (10) of 2018, Regarding Netting;
And based on the proposal of the Finance Minister and approval of the Cabinet.

Promulgated the following Decretal Law:

Article (1)
Definitions

In the implementation of provisions of this decretal law, and unless the context otherwise requires, the following words and expressions shall have the meanings cited against each:

The State: The United Arab Emirates

The Government: The UAE Federal Government

The Ministry: The Ministry of Finance

The Minister: The Minister of Finance

The Central Bank: The Central Bank of the United Arab Emirates

The Regulatory Authorities in the State: The Central Bank, the Securities & Commodities Authority and the Insurance Authority

The Board of Directors: Board of directors of the Central Bank

The Governor: The Governor of the Central Bank

The Public Sector: The Federal Government, governments of Union member emirates, and their fully owned agencies and public institutions and companies, which provide public services and do not, primarily, carry on any activities relating to money and financial markets

Government Related Entities: A Juridical person wherein the Government, any of the governments of the Union member emirates, or any of their respective subsidiaries, owns more than fifty percent (50%) of its capital

Financial Free Zones: Financial free zones subject to the provisions of Federal Law No (8) of 2004, Regarding Financial Free Zones, and amending laws

Licensed Financial Institutions: Banks and Other Financial Institutions licensed in accordance with the provisions of this decretal law, to carry on a Licensed Financial Activity or more, including those

which carry on the whole or a part of their business in compliance with the provisions of Islamic Shari'ah, and are either incorporated inside the State or in other jurisdictions, or have branches, subsidiaries or Representative Offices inside the State

Banks: Any juridical person licensed in accordance with the provisions of this decretal law, to primarily carry on the activity of taking deposits, and any other Licensed Financial Activities

Other Financial Institutions: Any juridical person, other than Banks, licensed, in accordance with the provisions of this decretal law, to carry on a financial activity or more, of the Licensed Financial Activities

Higher Shari'ah Authority: The Authority referred to in Article (17) of this decretal law

Exchange House: A juridical person licensed in accordance with the provisions of this decretal law to carry on money exchange activity, and conduct funds transfers within and outside the State, and any other businesses determined by the Central Bank

Representative Office: An office licensed in accordance with the provisions of this decretal law, to carry on representation of a financial institution incorporated in other jurisdictions

Licensed Financial Activities: The financial activities subject to Central Bank licensing and supervision, which are specified in article (65) of this decretal law

Authorized Individual: Any natural person authorized in accordance with the provisions of this decretal law, to carry on any of the Designated Functions

Designated Functions: Functions of the Authorized Individual at, or for the benefit of, a Licensed Financial Institution of influential nature on the institution's activities

Own Funds: Central Bank's capital and reserves referred to in Article (5) of this decretal law

Foreign Reserves: Foreign assets held by the Central Bank denominated in any reserve currency and deployed to back its liabilities

Primary Dealers: Any bank which, acting as a principal or on behalf of another Person, purchases, sells or redeems any securities issued inside the State by the Public Sector, in accordance with the terms and conditions set by the Central Bank

Standing Facilities: Monetary Policy tools made available to deposit-taking Licensed Financial Institutions, to enable management of their liquidity

Financial Infrastructure System: Means either (1) a Clearing and Settlement System or (2) a Retail Payment System, established, operated, licensed, or overseen by any of the Regulatory Authorities in the State

Designated System: Any Financial Infrastructure System designated by the Central Bank as systemically important, in accordance with the provisions of this decretal law

Clearing and Settlement System: Any system established for the following purposes: (1) Clearing or settlement of payment obligations or (2) Clearing or settlement of obligations to transfer specific book-entry securities, or transfer of such securities

Retail Payment System: Any fund transfer system and related instruments, mechanisms, and arrangements that typically handles a large volume of relatively low-value payments in such forms as cheques, credit transfers, direct debit, or card payment transactions

Stored Value Facilities: A non-cash facility, in electronic or magnetic form, which is purchased by a user to be used as means of making a payment for goods and services

Participant Person: In respect of a Financial Infrastructure System, shall mean any Person who is party to the arrangements for which the system has been established

Settlement Institution: In respect of a Financial Infrastructure System, shall mean a Person (1) providing settlement accounts to the Participant Persons and to any Central Counterparty, in a Clearing and Settlement System, in order to settle Transfer Orders through the system, and provide credit facilities for settlement purposes, if necessary or (2) providing settlement services for any Retail Payment System

Default Arrangements: In respect of a Financial Infrastructure System, means the arrangements in place within the system for limiting systemic and other types of risk in the event of a participant appearing to be, or likely to become, unable to meet his obligations in respect of a Transfer Order; and would include any arrangements that have been enforced by the system's operator or its Settlement Institution for the following: (1) the Netting of obligations owed to or by a Participant Person; (2) the closing out of open financial position of a Participant Person, or (3) the realization of collateral securities to secure payment of obligations owed by the Participant Person

Transfer Order: In respect of a Financial Infrastructure System, shall mean any of the following instructions: (1) instructions by a Participant Person to make funds available to another Participant Person, to be transferred, on a book-entry basis, in the accounts of the Settlement Institution for a Clearing and Settlement System; or (2) instructions for discharge from obligation to pay, for the purposes of the operational rules of a Clearing and Settlement System; or (3) instructions by a Participant Person to either settle an obligation by transferring a book-entry security, or transferring those securities; or (4) instructions by a Participant Person that result in the assumption or discharge of retail operations payment obligation

Netting: In respect of a Clearing and Settlement System, means the conversion of the various obligations owed to or by a Participant Person towards all the other Participant Persons in the system, into one net obligation owed to or by the Participant Person

Reserve Requirements: The percentage of deposits held by deposit-taking financial institutions, which the Board of Directors may decide to keep with the Central Bank, as per the terms and conditions it may determine

Eligible Securities: Securities approved by the Central Bank, which deposit-taking Licensed Financial Institutions may present as collateral for drawing from the Central Bank funds

Currency: The State's official national currency notes and coins, which its unit is referred as the "Dirham"

Monetary Base: It includes the following: (1) Issued Currency; (2) Aggregate balances of current accounts of Licensed Financial Institutions with the Central Bank, including the Reserve Requirements, in addition to any other funds deposited with the Central Bank for the purpose of clearing and settlement operations; and (3) the outstanding balance of securities and financial instruments issued by the Central Bank

Grievances & Appeals Committee: The committee referred to in Article (136) of this decretal law
Person: A natural or juridical person, as the case may be
Year: The Gregorian calendar year

PART I
– THE CENTRAL BANK –

Chapter One: Organization & Objectives of the Central Bank

Article (2)
Independence of the Central Bank

1) The Central Bank shall be considered a Federal public institution having its own body corporate, and enjoying financial and managerial independence, and the required juridical capacity to conduct all businesses and activities, which ensure attainment of its objectives.
2) The Central Bank shall not be subject to the provisions of laws relating to public finance, tenders and auctions, public accounts and civil service, and its own regulations in these respects, shall apply.
3) The functions of State Audit Institution as per Federal Law No. (8) of 2011, Regarding Re-organization of the State Audit Institution, shall be confined to post-audit, and it shall have no right to interfere in the running of the Central Bank business, or challenge its policies.

Article (3)
The Central Bank Headquarters

Headquarters of the Central Bank and its official address, along with its main branch shall be located in the State's capital and may, upon Board of Directors approval, establish subsidiaries and open branches, offices and agencies inside and outside the State, and appoint agents and correspondents inside and outside the State.

Article (4)
Principal Objectives and Functions of the Central Bank

The Central Bank aims at achieving the following objectives:

1) Maintain stability of the national Currency within the framework of the monetary system.
2) Contribute to the promotion and protection of the stability of the financial system in the State.
3) Ensure prudent management of the Central Bank's Foreign Reserves.

For the purpose of achieving its objectives, the Central Bank shall undertake the following functions and jurisdictions:

a. Draw up and implement monetary policy while considering the State's general strategy.
b. Exercise the privilege of Currency issuance.

c. Organize Licensed Financial Activities, establish the foundations for carrying them on, and determine the standards required for developing and promoting prudential practices in accordance with the provisions of this decretal law and international standards.
d. Set up appropriate regulations and standards for protection of customers of Licensed Financial institutions.
e. Monitor the credit condition in the State, in order to contribute to the achievement of balanced growth in the national economy.
f. Manage foreign reserves to maintain, at all times, sufficient foreign currency assets to cover the Monetary Base as per the provisions of this decretal law.
g. Regulate, develop, oversee and maintain soundness of the Financial Infrastructure Systems in the State, including electronic payment systems, digital currency, and Stored Value Facilities.

Chapter Two: Capital, Reserves & Accounts of the Central Bank

Article (5)

Capital and Reserves

1) The capital of the Central Bank shall be Twenty Billion (20,000,000,000) Dirhams.
2) A sum of Seventeen Billion Five Hundred Million (17,500,000,000) Dirhams shall be transferred from the General Reserve Account, to increase the capital to the amount referred to in item (1) of this article.
3) The capital may be increased by a federal decree based on a proposal of the Board of Directors, presented by the Minister, and approved by the Cabinet. Such increase shall be paid either by transfer from the General Reserve Account or directly by the Government.
4) The capital of the Central Bank may only be reduced by a law.
5) The Central Bank shall establish a General Reserve Account that should not exceed four (4) times the paid up capital referred to in item (1) of this article. All net profit shall, after that, automatically devolve to the Government.
6) The Board of Directors shall, at the end of each financial year, determine the Central Bank's annual net profits after deducting administrative and operational expenses, and allocating necessary funds for depreciation of assets and reserves, provisions for bad and doubtful debts and end of service indemnity for the staff of the Central Bank, along with the contingencies and/or other purposes the Board of Directors may determine, and in general, all other financial expenses normally deducted from net profits by banks, and the resulting net profits for each financial year shall be posted to the General Reserve Account.
7) The Cabinet shall issue a resolution specifying the percentage of profits to be retained by the Central Bank until the total balance of the General Reserve Account reaches the four (4) times limit referred to in item (5) hereof.
8) Should the balance of the General Reserve Account, as at end of any financial year, be insufficient to cover the losses of the Central Bank; the deficit shall be met by the Government.

Article (6)

Financial Year

The financial year for the Central Bank shall commence on the first day of January and end on the thirty-first day of December of each Year.

Article (7)

Organization of Operations and Accounts

Operations of the Central Bank shall be conducted, and its balance sheet and accounts shall be organized in accordance with international standards and banking rules and customs. The Central Bank's operations with third parties shall be considered commercial.

Article (8)

Accounts Auditing

The accounts of the Central Bank shall be audited by an auditor or more, selected, periodically, by the Board of Directors. The Board of Directors shall determine the auditors' annual remunerations.

Article (9)

Required Statements & Accounts Reports

1) Within three (3) months from end of the financial year, the Central Bank shall submit to the President of the State an annual report on the following:
   a. The Central Bank's final accounts of the year, certified by the auditors of accounts. Such accounts shall be published in the Official Gazette.
   b. Central Bank's activities and businesses during the financial year.
   c. An overview of monetary, banking and financial developments in the State.
2) The Central Bank shall submit the following to the Minister:
   a. Copy of the annual report referred to in item (1) of this article.
   b. The information the Minister may request on monetary, banking and financial developments in the State, along with semi-annual reports covering all aspects related to such developments.
   c. A quarterly statement on the Central Bank's assets and liabilities, which shall be published in the Official Gazette.

Chapter Three: Management of the Central Bank

Section One: The Board of Directors

Article (10)

Members of the Board of Directors

The Central Bank shall be managed by a Board of Directors of seven (7) members, including the Chairman, Deputy Chairman and the Governor.

Article (11)
Members Appointment

1) Members of the Board of Directors shall be appointed by a federal decree based on recommendation of the Cabinet, and shall serve for a four (4) year term renewable to similar periods.
2) The Chairman, the Deputy Chairman and the Governor, shall each have the rank of Minister. Should the Chairman be absent or his post became vacant, the Deputy Chairman shall replace him; and should both the Chairman and his Deputy be absent or their posts became vacant, the Governor shall replace them both.

Article (12)
Membership Conditions

A member of the Board of Directors shall satisfy the following conditions:

1) Be of UAE nationality.
2) Have experience in economic, financial or banking affairs.
3) Not have been declared bankrupt or failed to repay his debts.
4) Not have been convicted, of a felony or a misdemeanor involving moral turpitude or dishonesty, unless rehabilitated.
5) Not an active minister or member of the Federal National Council.
6) Not holding any position, a job or board of directors' membership of any institution licensed by any of the Regulatory Authorities in the State or by any of the regulatory authorities in the Financial Free Zones.
7) Not a controller or auditor of accounts of a Licensed Financial Institution, nor owner, agent, or partner in any accounts audit firm.

Article (13)
Resignation or Vacancy of Office

Should a member of the Board of Directors resign, or his seat become vacant for any reason whatsoever prior to the expiry of his term of office, a successor shall be appointed, in accordance with the membership conditions referred to in Article (12) of this decretal law, for the remaining term of office of the Board of Directors.

Article (14)
Termination of Membership

1) Membership of the Board of Directors terminates upon end of the term of office without renewal, death, or resignation. Membership of the Board of Directors may also be terminated by a federal decree, based on the Cabinet approval, in any of the following cases:
   a. If the member committed grave mistakes in management of the Central Bank, or committed serious breach of his duties.

b. If the member absented himself from three (3) consecutive meetings of the Board of Directors without the Board of Directors' approval, unless such absence was due to his being on an official assignment, annual or sick leave, or due to any other acceptable reason.
c. If the member no longer satisfies any of the membership conditions referred to in Article (12) of this decretal law.
d. If the member was rendered incapable of performing his functions, for any reason whatsoever.

2) Where term of office of members of the Board of Directors has expired without renewal, members of the Board of Directors shall continue to perform their functions until such time new members were appointed.

Section Two: Jurisdictions & Meetings of the Board of Directors

Article (15)

Powers & Functions of the Board of Directors

The Board of Directors shall, within the limitations imposed by the provisions of this decretal law, exercise all powers required for achieving the objectives for which the Central Bank has been established.

The Board of Directors shall, in particular, exercise the following:

1) Issue regulations, rules, standards, instructions and business controls to perform its functions and jurisdictions, and take all measures and actions necessary to enforce the provisions of this decretal law.
2) Establish and oversee implementation of polices for deployment and management of the Central Bank's Own Funds and assets.
3) Decide on matters relating to issuance of the Currency and its withdrawal from circulation.
4) Issue regulations relating to organization of Licensed Financial Activities and decide on related matters, including regulations and procedures relating to supervision and oversight thereof, and determine conditions and rules for granting licenses to Licensed Financial Institutions to carry on Licensed Financial Activities and authorizations to undertake Designated Functions.
5) Establish policies, and issue regulations relating to prudential supervision, and the standards and guidelines relating to Licensed Financial Activities.
6) Establish regulations and standards for protection of customers of Licensed Financial Institutions.
7) Issue regulations, controls, and procedures for encountering money laundering and combating terrorism financing and unlawful organizations.
8) Take necessary actions, procedures and impose administrative penalties against any Person violating the provisions of this decretal law, and regulations issued in implementation thereof.
9) Approve rules and regulations for maintaining integrity and efficiency of Financial Infrastructure Systems licensed, established, developed, or operated by the Central Bank.
10) Approve risk management and compliance policies at the Central Bank.

11) Approve Central Bank's bylaws, issue the organizational structure and the administrative, financial and technical regulations, and determine powers and competencies, within the limitations of the provisions of this decretal law.
12) Approve human resources policies at the Central Bank.
13) Approve rules for the Central Bank institutional governance, including a set of rules and regulations aimed at achieving performance quality and excellence, in line with the Government's strategic plans and objectives.
14) Decide on loans and advances granted to the Government, in accordance with the provisions of this decretal law.
15) Approve settlements and reconciliations relating to Central Bank's businesses.
16) Approve the Central Bank's annual budget and any variations thereof during the year.
17) Approve the Central Bank's annual final accounts and the amount of net annual profits.
18) Deal with all other matters deemed within its powers, and are conducive to achievement of the objectives of the Central Bank and the discharge of its functions, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (16)

Formation of Committees & Delegation of Authorities

1) The Board of Directors may form the committees it deems appropriate to assist in the discharge of its functions and jurisdictions in accordance with the provisions of this decretal law. Such committees may be formed from within the Board of Directors, or from outside the Board of Directors. The Board of Directors may also form committees and advisory boards, which include in their membership Persons from outside the Central Bank, and shall determine the remunerations of members of such committees and boards.
2) The Board of Directors may delegate some of its powers to the Chairman, to the Governor, or to any committee from within the Board of Directors.
3) The Board of Directors may, annually, review the terms of reference and performance of the committees formed in accordance with item (1) of this article, and may take necessary actions to ensure compliance with professional and international standards, codes of conduct and governance.

Article (17)

Higher Shari'ah Authority

1) Pursuant to this decretal law, an authority named "Higher Shari'ah Authority" shall be established with a membership not less than five (5) members and not exceeding seven (7) members, of sufficient knowledge and experience in the jurisprudence of Islamic financial transactions.
2) The Board of Directors shall issue a decision to form the authority and appoint its members. The decision shall determine the work mechanism of the authority, its functions, and

responsibilities of its members and their term of office. This authority shall be affiliated to the Central Bank.

3) Licensed Financial Institutions, which carry on the whole or part of their businesses and activities in compliance with Islamic Shari`ah shall bear all expenses of the Authority referred to in item (1) of this article, including remunerations, allowances and expenses of its members and the mechanism of funding its establishment and continuity of its functioning, as determined by the Board of Directors.
4) The Higher Shari`ah Authority shall determine the rules, standards, and general principles applicable to Shari`ah-compliant businesses and Licensed Financial Activities, and shall undertake supervision and oversight of the internal Shari`ah supervisory committees of Licensed Financial Institutions, referred to in Article (79) of this decretal law.
5) The Higher Shari`ah Authority shall approve Islamic monetary and financial tools issued and developed by the Central Bank to manage monetary policy operations in the State, and provide its opinion regarding the specific regulatory rules and instructions relating to the operations and activities of Licensed Financial Institutions which conduct the whole or part of their business and activities in accordance with the provisions of Islamic Shari`ah.
6) The Fatwas and opinions of the Higher Shari`ah Authority shall be binding on the internal Shari`ah supervisory committees, referred to in Article (79) of this decretal law, as well as on Licensed Financial Institutions which conduct the whole or part of their business and activities in accordance with the provisions of Islamic Shari`ah.
7) The Higher Shari`ah Authority may seek assistance of a specialized party, if necessary, to conduct Shari`ah external audit of the business of any Licensed Financial Institution, which carry on the whole or part of their businesses and activities in accordance with the provisions of Islamic Shari`ah, and the conditions and procedures determined by the Authority, at the expense of the concerned institution.

Article (18)

Appointment of Senior Central Bank Executives

The Board of Directors may, upon recommendation of the Governor, appoint senior Central Bank executives, with titles of deputy, assistant governors, or any other titles the Board of Directors deems appropriate. The decision appointing the deputies and assistants shall determine their competences, salaries, and remunerations.

Article (19)

Working Full Time for the Central Bank

1) The Governor, his deputies and assistants shall devote their full time to their work at the Central Bank, and none of them may hold any paid or unpaid position, or be a member of the Board of Directors of any of the Regulatory Authorities in the State, or in the Financial Free

Zones or the Board of Directors of any Licensed Financial Institution, or enter, directly or indirectly, in any contracts concluded by the Public Sector.

2) The prohibition referred to in item (1) of this article shall not apply to assignments entrusted to any of them by the Government in the Public Sector, including representation in international conferences, or representation of the Public Sector in the various committees, subject to the approval of the Board of Directors.

Article (20)
Remunerations & Entitlements

The Board of Directors shall set up a regulation regarding remunerations of the Governor and his other entitlements, and the remunerations of the Chairman and members of the Board of Directors. A federal decree, in this respect, shall be issued.

Article (21)
Meetings of the Board of Directors

1) The Board of Directors shall, upon invitation by the Chairman, hold an ordinary meeting, at least once every sixty (60) days.
2) The Chairman of the Board of Directors may call the Board of Directors to convene whenever the need arises.
3) The Chairman of the Board of Directors shall convene the Board of Directors upon request of, at least, three (3) members of the Board of Directors.

Article (22)
Meetings Quorum

1) Five (5) members of the Board of Directors including the Chairman of the Board of Directors, his deputy, or the Governor, shall constitute quorum for any meeting.
2) Decisions of the Board of Directors shall be adopted by a majority vote of the members present. In case of a tie, the Chairman of the session shall have the casting vote.

Section Three: Powers of the Chairman and the Governor

Article (23)
Powers of the Chairman

The Chairman of the Board of Directors shall be the legal representative of the Central Bank and shall sign, on its behalf, all instruments, contracts and documents. The Chairman may delegate some of his powers and competencies to the Governor.

Article (24)

Responsibilities of the Governor

The Governor shall be responsible for the implementation of this decretal law, the regulations of the Central Bank and decisions of the Board of Directors. He may delegate some of his powers and competencies to any of his deputies, assistants, or some senior staff of the Central Bank.

Section Four: Other Provisions

Article (25)

Exemption from Liability

1) The Central Bank, members of the Board of Directors, members of committees formed by the Board of Directors, whether from within its membership or from outside, staff of the Central Bank and its duly authorized representatives, shall all be exempt from civil liability towards third parties, in respect of the following:
   a. Exercise, or failure to exercise, the functions, powers, authorities and businesses of the Central Bank, or their own functions, competencies and powers, authorities, and all related practices;
   b. Instructions, guidelines, declarations, data, statements and opinions given by them in relation to the practice of the Central Bank's functions, powers, authorities and businesses, or their own functions, competencies, authorities and businesses –

   unless bad faith, with intent to harm third parties, was established.
2) The Central Bank shall bear all charges, costs, expenses, and attorney fees relating to defense of the Persons referred to in item (1) of this article, in lawsuits pertaining to discharge of their functions at the Central Bank.

Article (26)

Confidential Information

1) Any member of the Board of Directors, any member of the committees formed by the Board of Directors, any employees or representatives of the Central Bank; any experts, technical personnel, or academics the Central Bank deals with, shall not disclose any information that is confidential, unless such disclosure is consistent with the provisions of item (3) of this article. This prohibition shall remain effective even after the expiry of membership or termination of the service or the function.
2) Confidential information shall include all information received by any of the Persons referred to in item (1) of this article, by virtue of their positions, or in the course of discharging their functions, as long as such information were not made available to the public through official or legal means.
3) Without prejudice to the provisions of Article (28) of this decretal law, confidential information may be disclosed where such disclosure is permitted, legally enforced, or addressed to authorities and agencies within the State or in other jurisdictions.

Article (27)

Declaration of Conflict of Interest

1) A member of the Board of Directors shall, upon his appointment, declare his interests, which may conflict with his membership at the Board of Directors, and whenever a conflict of interest arises. Should any member of the Board of Directors have a personal interest in any contract or dealing to which the Central Bank is party, such member must declare those interest prior to the discussion of the subject; withdraw from the meeting when such dealing or contract is discussed, and should not participate in voting pertaining thereto, in accordance with the code of conduct and governance rules issued by the Board of Directors.
2) Every employee or representative of the Central Bank shall disclose to his manager, or his immediate superior, any interest which may be in conflict with the discharge of his functions, and he may not participate in exchange of opinions, and decisions or measures, taken in this regard.
3) The Board of Directors shall establish codes of conduct for employees and representatives of the Central Bank, as well as disclosure procedures, compliance, and governance.

Article (28)

Cooperation with Local & International Authorities

1) The Central Bank may, within the scope of its jurisdiction and in accordance with the Law, cooperate with the concerned regulatory authorities in other countries, and with international institutions, in providing assistance and exchanging information, subject to the following:
   a. The request is made on basis of reciprocity.
   b. The request does not contravene any of the State's established laws and regulations.
   c. The request is serious and important.
   d. The request is not in conflict with the public interest and public order requirements.
2) The Central Bank shall, in coordination and collaboration with the concerned regulatory authorities, within applicable laws, exercise its powers on Licensed Financial Institutions operating outside the State or in Financial Free Zones.

Article (29)

Engagement of Experts, Technical Personnel & Academics

The Central Bank may seek assistance of experts, technical personnel and academics, determine their remunerations and entitlements. The Board of Directors may also invite to its meetings whomever it may wish to hear their opinion on a specific issue, and such invitee to the meeting shall have no counted vote in deliberations.

Article (30)

Publication of Draft Rules & Regulations

1) The Central Bank may publish the draft regulations and rules it intends to issue in relation to organization of businesses of Licensed Financial Institutions and Licensed Financial Activities, for their feedback, via a public notice to the concerned parties.
2) The Central Bank may invite concerned parties to provide their feedback on the draft rules and regulations referred to in item (1) of this article, within the period prescribed by the Central Bank.
3) The Central Bank may decide not to publish the draft regulations referred to in item (1) of this article, if it deems such publication contrary to public interest, or to the achievement of the Central Bank's objectives and discharge of its functions.

Article (31)

Objectives of Monetary Policy

1) Monetary policy shall be aimed at maintaining soundness and stability of the monetary system in the State, in order to ensure stability and required confidence in the national economy.
2) The Central Bank shall determine monetary tools and operational means for achievement of monetary policy objectives, including policies relating to management of the exchange rate of the national Currency and money markets in the State.
3) The Central Bank shall, on basis of a proposal by the Board of Directors and approval of the Cabinet, determine the national Currency's exchange rate regime.
4) The Central Bank may, for operational purposes, take necessary measures to manage and control the official exchange rate of the national Currency, as per the guidelines set by the Board of Directors.

Article (32)

Reserve Requirements

1) The Central Bank may, in line with monetary policy objectives and the current and forecasted status of liquidity, determine and keep with it, minimum Reserve Requirements for each type of deposits, or on total of deposits held with deposit-taking Licensed Financial Institutions. The Board of Directors shall determine the manner in which ratio of the Reserve Requirements is calculated, as it deems appropriate.
2) The Central Bank shall specify all operational arrangements related to the maintenance of the Reserve Requirements referred to in item (1) of this article.

Article (33)

Credit Conditions Surveillance

The Central Bank may set regulations which determine limits of credit facilities extended by Licensed Financial Institutions to their customers, compared to the total of their stable resources

or to the total of deposits of their customers. Such limits may be prescribed for a specific Licensed Financial Institution or for all Licensed Financial Institutions.

Article (34)
Coordination between Monetary & Fiscal Policies

The Central Bank and the Ministry shall establish a mechanism for coordinating monetary policy and fiscal policy for the purpose of achieving balanced growth in the national economy. Such coordination shall take place before the beginning of each financial year, and whenever necessary, and shall be in respect of volume of government expenditure, the Government's debt, and debts of governments of emirates members of the Union, along with debts of Government Related Entities, companies and institutions which they own, hold shares in, or manage, and their plans regarding domestic and foreign public debt.

Article (35)
Designating Systemically Important Licensed Financial Institutions

The Central Bank shall solely have the authority to designate any Licensed Financial Institution as systemically important. For such purpose, the Central Bank may require the designated Licensed Financial Institution to take required measures and procedures.

Article (36)
Domestic Market Statistics

1) The Public Sector and other agencies as the Board of Directors deems necessary, shall provide the Central Bank with all the information and statistics it requires for the purpose of performing its functions under the provisions of this decretal law. Such information and statistics shall include all monetary and economic statistics, as well as balance of payments statistics and consumer prices. The Central Bank may publish the statistics it deems appropriate, in whole or in part.
2) The Central Bank shall obtain the approval of other Regulatory Authorities in the State regarding provision and/or publication of non-public information and statistics in relation to institutions under the supervision of those authorities.

Article (37)
Research

1) The Central Bank may conduct research and analyses in areas of macro-economy, conduct of monetary policy, and banking and financial operations, as deemed of strategic importance to the State economy.
2) The Central Bank shall publish and issue regular statistical reports, quarterly and annual reviews of the Central Bank, policy briefs and working papers that contain analyses of the relevant data to inform policy decisions, as deemed appropriate.

Chapter Five: Central Bank Operations

Section One: Operations with the Public Sector

Article (38)

Advisor to the Government

The Central Bank shall advise the Government on matters falling within its jurisdiction, and shall provide its opinion on monetary, banking, and financial affairs as requested by the Government.

Article (39)

Financial Agent for the Government

1) The Central Bank shall participate in negotiations relating to the Government's international monetary and financial agreements, and it may be assigned implementation of provisions of such agreements.
2) The Central Bank may, directly or through Primary Dealers, sell and manage securities issued or secured by the Government or governments of emirates members of the Union, in accordance with an agreement with the concerned government.

Article (40)

Bank for the Government

1) For the purposes of achieving objectives of its monetary policy, and in order to provide for the Government and governments of emirates members of the Union with their needs for national Currency and/or foreign currencies, the Central Bank shall buy or sell foreign currencies to the concerned government, at prevailing exchange rates.
2) The Central Bank shall conduct banking operations and services for the Government, whether in the State or in other jurisdictions, against fees. The Central Bank may also perform banking operations and services for governments of member emirates of the Union, against fees.
3) The Government and governments of emirates members of the Union, shall open accounts in national Currency and foreign currencies with the Central Bank, and conduct transfers through such accounts.
4) Government funds in national Currency or foreign currencies shall be deposited with the Central Bank, and the latter shall pay or charge interest thereon in view of the prevailing market rates. Governments of emirates members of the Union may also deposit funds in national Currency or foreign currencies with the Central Bank, on which the latter shall pay or charge interest thereon in view of the prevailing market rates.
5) Public Sector entities, other than the Government, and governments of emirates members of the Union, may deposit their funds in national Currency or foreign currencies with the Central Bank. The Central Bank shall pay or charge interest thereon as determined by the Central Bank.
6) The Central Bank may grant advances or other credit facilities to the Government, at interest rates set in accordance with the terms and conditions of the agreement signed between the Central Bank and the Ministry in this regard, provided such advances and credit facilities are

for the purpose of covering a temporary, unforeseen deficit in Government revenues, compared to its expenses. The Government may not relend or grant such advances to any other party. Granted advances shall at no time exceed ten percent (10%) of the government's average revenues realized in the budgets of the last three (3) years. The Government shall repay these advances within a period not exceeding one (1) year from date of granting thereof. In case advances were not repaid at the specified date, the outstanding balance should be subject to an interest charge, as specified in the agreement signed between the Central Bank and the Ministry.

7) The Central Bank may subscribe to securities and debt instruments issued by the Government for maturities exceeding one (1) year, only in cases designated by the Board of Directors. The Government shall repay the amounts due, including interest, on maturity dates. In case of late or early payment an interest charge shall be imposed, as specified in the debt agreement.

Article (41)
Investment & Deployment of Government Funds

Apart from the funds deposited with the Central Bank in accordance with the provisions of Article (40) of this decretal law, the Central Bank may not interfere in the investment and deployment of Government funds or funds of governments of emirates, members of Union, unless it has been assigned to do so per the agreement concluded between the concerned government and the Central Bank.

Section Two: Operations with Financial Institutions Monetary Authorities, and other Central Banks

Article (42)
Opening of Accounts

1) The Central Bank may open the following accounts:
   a. National Currency or foreign currencies accounts for Licensed Financial Institutions, and accept deposits from them. The Central Bank shall pay or charge agreed interest on such deposits.
   b. Accounts for monetary authorities, other Central Banks, foreign banks, international financial and monetary institutions, as well as Arab and international monetary funds. The Central Bank may pay or charge interest on such accounts, and act as agent or correspondent for these parties.
2) The Central Bank may open accounts with monetary authorities, Central Banks, foreign banks or international financial and monetary institutions, as well as Arab and international monetary funds.

Article (43)

Money & Capital Markets Operations

The Central Bank may conduct the following money and capital markets operations:

1) Purchase, re-purchase, sell, and accept and place deposits of gold bullion or coins and precious metals.
2) Accept and place monetary deposits and pay or charge interest thereon, subject to the provisions of Article (62) of this decretal law.
3) Issue bills payable upon demand and other types of payable financial transfers, at its head office, branches, and offices of its agents or correspondents.
4) Conduct all foreign currency operations and external transfer operations with the Government, governments of emirates members of the Union, public entities, local and foreign banks, licensed Exchange Establishments, other monetary authorities and Central Banks, and other Arab and international financial institutions and funds.
5) Issue securities in the name of the Central Bank, and sell and re-purchase, discount and rediscount, redeem such securities for the purposes of managing monetary policy operations.
6) Purchase, re-purchase, sell, discount and rediscount Eligible Securities and other securities related to the management of its Own Funds and/or Foreign Reserves as per established terms and conditions.
7) Purchase, re-purchase, and sell Shari'ah-compliant commodities and securities, in order to develop liquidity management instruments for Islamic Licensed Financial Institutions.
8) Grant collateralized loans, advances, other credit facilities, and Shari'ah-compliant funding facilities to Licensed Financial Institutions, for the purpose of managing monetary policy operations, in accordance with the terms and conditions the Central Bank deems appropriate and determines from time to time.
9) Grant collateralized loans and advances to monetary authorities, Central Banks, foreign banks, and international financial institutions, and obtain loans and advances therefrom, provided there is consistency of such operations with the Central Bank's functions and jurisdictions. Interest or commission may be paid or charged for this purpose.
10) Obtain, guarantee or secure loans and advances or issue credit, in any currency inside the State or in other jurisdictions, in accordance with the terms and conditions the Central Bank deems appropriate for the purpose of conducting its own business.
11) Conduct all other operations deemed conducive to the achievement of Central Bank's objectives.

Article (44)

Protection of Deposit-Taking Licensed Financial Institutions

The Central Bank shall take all necessary measures to ensure proper and effective conduct of operations of deposit-taking Licensed Financial Institutions, within the frameworks and limits set by the Board of Directors.

Article (45)

Appointment of Primary Dealers

1) The Central Bank shall set-up rules to regulate securities issued by the Central Bank or the Government in coordination with the various stakeholders. Such rules shall include all aspects of these securities issuance, custody, trading in the State.
2) The Central Bank may appoint Primary Dealers for securities issued inside the State by the Central Bank or the Public Sector, in accordance with the terms and conditions set by the Central Bank.
3) For the purpose of listing securities issued by the Public Sector in the State's financial markets, the Central Bank shall appoint Primary Dealers approved by it an whom comply with the requirement of the concerned regulator.

Section Three: Investment of Central Bank's Foreign Reserves & Own Funds

Article (46)

Foreign Reserves

The Central Bank may, in accordance with the instructions and rules stipulated in the investment policy and guidelines approved by the Board of Directors, invest its Foreign Reserves in all or any of the following instruments:

1) Gold bullions, gold coins and other precious metals.
2) Currency notes and coins, call money, and placements in foreign countries.
3) Securities issued or secured by governments of foreign countries and related entities, or by international monetary and financial institutions.
4) Derivatives and other financial instruments required for the management of Central Bank's exposure to interest rates, currencies, credit, gold, and other precious metals.
5) Any other financial assets the Central Bank deems appropriate for investment as foreign assets, subject to approval of the Board of Directors.

Article (47)

Own Funds

The Central Bank may, in accordance with the investment policy and guidelines set by the Board of Directors, deploy or invest part of its Own Funds in the following:

1) Purchase and sell securities, and subscribe to loans issued or guaranteed by the Public Sector, or buy shares in any entity wherein the Government or governments of emirates members of the Union hold shares, or is granted a concession in the State.
2) Invest in projects, investment funds and financial institutions not licensed by the Central Bank.
3) Acquire real estate, equity and movable properties allocated for conduct of its business and all related matters.

Article (48)

Appointment of External Parties to Manage Foreign Reserves & Own Funds

The Central Bank may appoint external parties to manage its Foreign Reserves and Own Funds, in accordance with the investment policy and guidelines set by the Board of Directors.

Chapter Six: Miscellaneous Provisions

Article (49)

Establishment of Companies and Commercial or Financial Institutions

The Central Bank may, for the purpose of achieving its objectives and discharging its functions, as per provisions of Article 4 of this decretal law, establish, or partner with any other agency in establishing companies and commercial or financial institutions, or for any specific purpose, inside the State or in other jurisdictions, and may carry on any commercial activity, own moveable and immoveable property, as per the regulations issued by the Board of Directors.

Article (50)

Privilege & Guarantee of Own Rights

1) Debts of the Central Bank shall enjoy the privilege Government debts have, over property of its debtors. The Central Bank's debts shall be collected in the same manner and by the same means prescribed for collection of the Government debts and property.
2) Save for the Reserve Requirements referred to in Article (32) hereof, the Central Bank shall have privilege over the property of Licensed Financial Institutions for payment of all its claims and dues of cash balances or assets which constitute guarantees for these claims and dues, upon maturity thereof.
3) The Central Bank may purchase, by agreement or by forced sale, or acquire immovable property in settlement of its debts. Such property must be sold within the shortest possible period of time, unless the Central Bank decided to use it for the conduct of its business, in accordance with this decretal law.
4) The Central Bank may accept, by way of mortgage, pledge or assignment, real estate and movable property, as collateral for payment of its rights.
5) In case its secured rights were not paid upon maturity thereof, the Central Bank may, after ten (10) days from the date its debtor was duly notified, proceed with sale of any pledged assets, without prejudice to Central Bank's right to initiate other legal proceedings against the debtor, until its secured rights were fully paid.
6) Sale of pledged property pursuant to provisions of item (5) of this article shall be carried out by the competent court upon request of the Central Bank.
7) The Central Bank shall collect its dues from proceeds of the sale carried out pursuant to provisions of item (6) of this article. Should such proceeds exceed the Central Bank's dues; the surplus shall be deposited with the Central Bank, at the debtor's disposal, without paying any interest.

Article (51)

Financial Exemptions

1) The Central Bank shall be exempt from the following:
   a. Taxes, fees, and payments relating to its capital, reserves, Currency issue, or income.
   b. Taxes, fees, and payments relating to its contribution, shares, or profits originating from companies and establishments it owns part of its capital.
2) The Central Bank and the companies and establishments it owns the majority of its shares shall be exempt from Court fees and bail bonds required by law.

Article (52)

Guardianship of Premises & Safe Transport of Funds and Valuables

The Government shall provide guardianship for the Central Bank's premises, and the security escort needed for the safe transport of funds and valuables, free of charge.

Article (53)

Dissolution of the Central Bank

The Central Bank shall not be dissolved except by a law specifying the manner and timing of its liquidation.

PART II

– CURRENCY –

Chapter One: Currency Unit & Issuance

Article (54)

Currency Unit

The official Currency of the State "The Dirham" shall be referred as (درهم) in Arabic letters and as (AED) in Latin letters and is subdivided into one hundred (100) fills.

Article (55)

Currency Issuance

1) Issuance of Currency shall be the exclusive right of the State. This right shall be exercised solely and exclusively by the Central Bank.
2) No Person shall issue or put into circulation Currency notes, Currency coins, or any instrument or token payable to bearer on demand having the appearance of, or purporting to be, or are likely to pass as, or be confused with legal tender in the State or in any other country.

Article (56)

Currency Legal Tender

1) Currency notes issued by the Central Bank shall be legal tender for payment of any amount up to their full face value.
2) Currency coins issued by the Central Bank shall be legal tender in the State for payment of any amount with its full face value, and not exceeding fifty (50) Dirhams. Nevertheless, should such Currency coins be presented to the Central Bank, the latter must accept them without any limitation to its quantity.

Article (57)

Currency Specifications, Features & Denominations

1) Currency notes issued by the Central Bank shall be of such denominations, designs, and specifications, and bear such features as shall be decided by the Minister upon the proposal of the Board of Directors. Currency notes shall bear the signature of the Minister and the Chairman of the Board of Directors.
2) The Minister shall, upon proposal of the Board of Directors, determine the weight, composition, mix ratios, allowed variation, and all other specifications of Currency coins as well as the quantities of each denomination to be minted.
3) The Central Bank shall make necessary arrangements for printing of Currency notes referred to in item (1) of this article, and minting of Currency coins referred to in item (2) of this article, along with all matters relating to such printing, minting and safekeeping of such Currency notes and coins and the relative plates and dies.
4) The Central Bank shall publish decisions to issue Currency by the specifications, designs and all other features, in the Official Gazette.

Article (58)

Gold & Silver Coins and Commemorative Coins

1) The Board of Directors shall determine conditions for sale and purchase of gold and silver coins at the Central Bank.
2) The Central Bank may issue commemorative Currency notes or coins for any wishing party, in accordance with the rules and conditions set by the Board of Directors.
3) The Minister shall, upon proposal of the Board of Directors, determine the denominations, fineness, and weights, measurements, allowed variation, and all other specifications of gold and silver coins, as well as the quantities of each denomination to be minted.
4) The Central Bank shall make necessary arrangements for minting of gold and silver coins referred to in this article, along with all matters relating to such minting and safekeeping of such coins and the relative plates and dies.

Chapter Two: Currency Circulation and Withdrawal

Article (59)

Currency Notes

1) New Currency notes shall be put in circulation by a Board of Directors decision specifying their denominations and quantities. Such decision shall be published in the Official Gazette and communicated to the public through appropriate media.
2) The Board of Directors may, after approval of the Cabinet, withdraw from circulation any denomination of Currency notes against payment of their face value. Such decision shall be published in the Official Gazette and communicated to the public through appropriate media.
3) The withdrawal decision shall specify the time limit allowed for exchange, which shall not be less than three (3) months from date of publication of the decision in the Official Gazette. Such time limit may, if necessary, be reduced to fifteen (15) days.
4) Currency notes not presented for exchange prior to expiry of the time limit stated in item (3) of this article shall cease to be legal tender and may not be negotiated. However, holders of such Currency notes shall have the right to redeem them, at face value, at the Central Bank, within ten (10) years from the effective date of the withdrawal decision. Currency notes not exchanged upon expiry of said ten-year period must be taken out of circulation and their value shall be credited to Central Bank account.
5) The Central Bank shall, in pursuance to the provision of item (4) of this article, destroy the Currency notes withdrawn from circulation in accordance with the instructions issued by the Central Bank in this respect.
6) The Central Bank shall be under no obligation to refund the value of any lost or stolen Currency notes, or to accept or pay for counterfeit Currency notes.
7) The Central Bank shall pay value of torn, mutilated or imperfect Currency notes, which satisfy the requirements to be prescribed by the Central Bank in this regard. Currency notes not satisfying those requirements shall be withdrawn from circulation without any compensation to bearers.

Article (60)

Currency Coins

1) Currency coins of various denominations shall be put into circulation by a Board of Directors decision specifying their respective quantities. This decision shall be published in the Official Gazette and communicated to the public through appropriate media.
2) Any denomination of the Currency coins referred to in item (1) of this article may be withdrawn, by a decision of the Board of Directors, against payment of their face value. Such decision shall be published in the Official Gazette and communicated to the public through appropriate media.
3) The withdrawal decision shall specify the time limit for exchange, which shall not be less than six (6) months from date of publication of the decision in the Official Gazette.

4) Currency coins not exchanged prior to expiry of the period referred to in item (3) of this article shall cease to be legal tender and may not be negotiated and must be taken out of circulation and their value shall be credited to a special Central Bank account.
5) Should Currency coins lose their features, become deformed, diminished or changed in shape for any reason other than normal use, the Central Bank must withdraw such coins from circulation without compensating their holders.

Article (61)

Currency Mutilation, Destruction & Shredding

No Person is permitted to mutilate/deform, destroy or shred Currency, in whichever manner. The Board of Directors shall issue regulations on replacement of mutilated, destroyed or shredded Currency.

Chapter Three: Monetary Base

Article (62)

Monetary Base Cover

The Central Bank shall, at all times, hold reserves of foreign assets, to cover the Monetary Base, in accordance with provisions of Article (63) of this decretal law. Such reserves of foreign assets shall consist of one or more than one of the following items:

1) Gold bullion and other precious metals.
2) Cash, deposits and other monetary and payment instruments denominated in foreign currencies, freely convertible in global financial markets.
3) Securities denominated in foreign currencies and issued or guaranteed by foreign governments and their related companies, entities, institutions, and agencies, or by international monetary and financial institutions, or by multinational corporations, and are tradable in global financial markets.

Article (63)

Foreign Reserves for the Monetary Base Cover

1) The market value of balance of the Foreign Reserves referred to in Article (62) of this decretal law, shall not, at any time, be less than seventy percent (70%) of the value of the Monetary Base.
2) The Board of Directors may reduce the Monetary Base cover ratio, referred to in item (1) of this article for a period not exceeding twelve (12) months.

PART III

– ORGANIZATION OF LICENSED FINANCIAL INSTITUTIONS & ACTIVITIES –

Chapter One: General Provisions

Article (64)

Prohibition of Carrying on or Promoting Financial Activities Without a License

1) Licensed Financial Activities may only be carried on, in or from within the State, in accordance with the provisions of this decretal law, and the rules and regulations issued in implementation thereof.
2) Promotion of any of the Licensed Financial Activities and financial products may only be carried on in or from within the State, in accordance with the provisions of this decretal law, and the rules and regulations issued in implementation thereof. The promotion referred to in this item shall mean any form of communication, by any means, aimed at inviting or offering to enter into any transaction, or offering to conclude any agreement related to any of the Licensed Financial Activities.
3) The Board of Directors may issue the rules, regulations, standards and directives relating to the prohibition to carry on Licensed Financial Activities without prior licensing and to the prohibition to promote Licensed Financial Activities and financial products, and shall take all necessary measures and actions in this regard.
4) The Board of Directors may exempt any activities or practices, or exempt natural or juridical persons, either generally or in particular, from the prohibition to carry on or promote Licensed Financial Activities.

Chapter Two: Licensing

Section One: Licensed Financial Activities

Article (65)

Financial Activities

1) The following activities shall be considered financial activities subject to Central Bank licensing and supervision in accordance with the provisions of this decretal law:
   a. Taking deposits of all types, including Shari'ah-compliant deposits.
   b. Providing credit facilities of all types.
   c. Providing funding facilities of all types, including Shari'ah-complaint funding facilities.
   d. Providing currency exchange and money transfer services.
   e. Providing monetary intermediating services.
   f. Providing stored values services, electronic retail payments and digital money services.
   g. Providing virtual banking services.
   h. Arranging and/or marketing for Licensed Financial Activities.
   i. Acting as a principle in financial products that affect the financial position of the Licensed Financial Institution, including but not limited to foreign exchange, financial derivatives,

bonds and sukuk, equities, commodities, and any other financial products approved by the Central Bank.

2) The Board of Directors shall:
   a. Classify and define Licensed Financial Activities and the practices relating thereto.
   b. Add activities or practices to the list of Licensed Financial Activities mentioned in item (1) of this article, or delete activities or practices from the list, or amend them, following coordination and agreement with the Regulatory Authorities in the State, through the Financial Activities Committee referred to in Article (66) of this decretal law.
3) In case a Licensed Financial Institution wishes to carry on activities licensed by Regulatory Authorities in the State or the regulatory authorities in other jurisdictions, other than the activities referred to in item (1) of this article, such institution must obtain approval of the Central Bank, prior to obtaining licensing from the concerned regulatory authority.

Article (66)

Financial Activities Committee

1) A technical committee named the 'Financial Activities Committee' shall be established in the Ministry by a Cabinet resolution, chaired by the Ministry and include in its membership a representative of each of the Regulatory Authority in the State. The mentioned committee shall look into and provide opinion on any proposal to regulate a financial activity other than those mentioned in the laws of regulatory authorities. The resolution shall specify the committee's terms of reference and the mechanism for discharge of its functions.
2) The approval of the concerned regulatory authority shall be obtained in case the financial activities committee suggest adding a specific financial activity not mentioned in its law to the list of activities under its licensing and regulation.

Section Two: Licensing of Financial Institutions

Article (67)

Application for Licensing

1) Any Person may, in accordance with the regulations issued by the Board of Directors, submit to the Central Bank an application for a license to carry on one or more Licensed Financial Activities or addition of one or more Licensed Financial Activities to an issued license.
2) The Board of Directors shall issue rules, regulations and standards, and determine conditions for granting license to carry on Licensed Financial Activities, including the following:
   a. Fit and proper criteria.
   b. Resources required for carrying on the activity.
   c. Control and monitoring systems.
3) The Board of Directors may add any requirements or conditions to be fulfilled by the applicant for license, at its own discretion and as it deems appropriate for safeguarding public interest.

Article (68)

Compliance with Scope of the License

1) A licensed financial institution must carry on its business within the scope of the license granted to it.
2) No Person may represent that it is a Licensed Financial Institution, if such is not the case.

Article (69)

Deciding on Licensing Application or Extension of License Scope

1) Deciding on licensing application or extension thereof shall be within a period not exceeding sixty (60) working days from date of meeting all conditions and requirements for licensing. The lapse of this period without decision on the application shall be considered an implicit rejection thereof.
2) The Board of Directors may reject an application for a license, or an application to add any financial activity based on the capacity of the financial sector in the State and the needs of the local market.
3) The Board of Directors may, before issuing the rejection decision, request the applicant to fulfill licensing requirements and conditions within such period as specified by the Board of Directors.
4) The applicant shall be notified, officially, of the reasoned rejection decision within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. Such notice shall include the following:
   a. Content of the rejection decision.
   b. Reasons for rejection.
   c. A statement advising the applicant of his right to submit a grievance against the rejection decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (70)

Imposing Conditions and Restrictions on a License

1) The Board of Directors may impose conditions or restrictions, or otherwise change or cancel conditions or restrictions imposed on a license for carrying on Licensed Financial Activities.
2) The Board of Directors may, before issuing the decision mentioned in item (1) of this article, request the concerned financial institution to provide its opinion on the reasons for the decision, within such period as specified.
3) The licensed financial institution shall be notified, officially, of the reasoned decision within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. The notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.

c. Effective date of the decision.
d. A statement advising the licensed financial institution of its right to submit a grievance against the decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (71)

Suspension, Withdrawal, or Revocation of License

1) The Board of Directors may suspend, withdraw, or revoke a license issued to a Licensed Financial Institution, in the following cases:
   a. If the Licensed Financial Institution ceased to meet, or breached one or more of the conditions or restrictions imposed on the license.
   b. If the Licensed Financial Institution breached any of the State's established laws and regulations, or the regulations, rules, standards, instructions, and guidelines issued by the Central Bank.
   c. If the Licensed Financial Institution failed to take any measures or actions determined or prescribed by the Central Bank.
   d. If the Licensed Financial Institution ceased to carry on one or more of the Licensed Financial Activities, for a period exceeding one year.
   e. If the business or operations were ceased for a period exceeding one year.
   f. If the Central Bank considered, at its own discretion, that the full or partial withdrawal, revocation, or suspension of the license, was necessary for achieving its objectives and discharging its functions.
   g. If the concerned Licensed Financial Institution submitted an application for full or partial suspension or revocation of the license.
   h. If the Licensed Financial Institution's liquidity or solvency was at risk.
   i. If the capital of the Licensed Financial Institution fell below the minimum required in accordance with the provisions of this decretal law, or the regulations, rules, or standards issued by the Central Bank.
   j. If the Licensed Financial Institution merged with another financial institution.
   k. If the Licensed Financial Institution was declared bankrupt.
   l. If the Licensed Financial Institution's officers, employees, or representatives refused to cooperate with Central Bank officers, representatives, or examiners or abstained from providing required information, statements, documents, or records.
   m. If the license of a foreign Licensed Financial Institution was revoked, or if it was put under liquidation at its domicile, or if the businesses of its branch, companies or Representative Offices in the State were wound down.
2) The Licensed Financial Institution shall be notified, officially, of the reasoned withdrawal, cancellation or suspension decision within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. The notice shall include the following:

a. Content of the decision.
b. Reasons for the decision.
c. Effective date of the decision.
d. A statement advising the Licensed Financial Institution of its right to submit a grievance against the decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

3) The decision issued by the Central Bank shall, following decision on the grievance or appeal, if presented to the Grievances & Appeals Committee, or expiry of the period specified in item (2) of this article, be published in two local newspapers, one in Arabic and another in English, and on the Central Bank's official website. Such decision may also be announced by any other means if necessary.

Article (72)

Use of Term "Bank" or "Masraf"

1) Entities other than Banks licensed in accordance with the provisions of this decretal law may not use, in their business addresses or advertisements, the expressions "Bank", "Masraf" or any other expression derived therefrom or similar thereto, in any language, and in any way which may mislead the public as to the nature of its business.
2) The following entities shall be not be subject to the provisions of item (1) of this article:
   a. Monetary authorities and Central Banks.
   b. Any federation or association established for protection of Banks' interests.
   c. Any other institution exempted by the Board of Director.

Article (73)

Entry to the Register

1) An electronic register named "Register of Licensed Financial Institutions" shall be created in the Central Bank, to which names of Licensed Financial Institutions and all their data and any amendments thereto, shall be entered. A decision setting the rules and conditions for entry to such register shall be issued by the Board of Directors. Decision to license such institutions and any amendments thereto, shall be published in the Official Gazette. This register shall be published on the Central Bank's official website.
2) A Licensed Financial Institution may not commence any Licensed Financial Activity except after its name was entered to the register.
3) Proceeds of licensing and entry to the register fees shall be deposited in a special account with the Central Bank. A decision shall be issued by the Board of Directors organizing operation of the account, and setting rules for withdrawing funds from it.

Article (74)
Legal Form

1) Banks shall take the form of public joint- stock companies, with incorporating law or decree so permits. Branches of foreign banks operating in the State shall be exempt from this requirement.
2) Other Financial Institutions may take the form of joint- stock companies or limited liability companies, in accordance with the rules and conditions issued by the Board of Directors.
3) Exchange Houses and monetary intermediaries may be a sole proprietorship, or take any other legal form in accordance with the rules and conditions issued by the Board of Directors.

Article (75)
Minimum Capital Requirements

The Board of Directors shall establish regulations on the minimum capital requirement for Licensed Financial Institutions, and conditions and instances of increase or decrease of capital, and shall determine its risk-based requirements, and the necessary actions to be taken in case of capital shortfall, in addition to the measures taken by the Central Bank in this regard.

Article (76)
Shareholding & Ownership in Licensed Financial Institutions

1) Without prejudice to the financial and commercial activities restricted to UAE nationals prescribed in any other law, the Board of Directors shall determine the conditions and controls for ownership of shares of Banks incorporated in the State and shareholdings contribution in their capital, and in all cases the national shareholding must not be less than sixty percent (60%).
2) The Board of Directors may determine the conditions, controls for percentage of ownership of shares and shareholdings contribution in the capital of Other Financial Institutions incorporated in the State by nationals and foreigners.

Article (77)
Amendment of the Memorandum & Articles of Association

1) Licensed Financial Institutions shall seek Central Bank approval for amendments to their memorandum or articles of association. Such amendments shall only take effect after they were entered into the register.
2) The Central Bank shall decide on the application. Should the Central Bank decided to reject the application to enter the amendment, the matter shall be presented to the Board of Directors whose decision in that respect shall be final.

Section Three: Provisions For Islamic Licensed Financial Institutions

Article (78)

Scope of Activity

1) Licensed Financial Institutions that carry on all or part of their activities and businesses in accordance with the provisions of Islamic Shari'ah may carry on the Licensed Financial Activities mentioned in article (65) of this decretal law, whether for their account or for the account of or in partnership with third parties, provided such activities and businesses are Shari'ah-compliant. The Board of Directors shall issue regulations specifying the activities, conditions, rules, and operating standards for these institutions, in a manner commensurable with the nature of the license granted to them.
2) Licensed Financial Institutions mentioned in item (1) of this article shall, in respect of their Shari'ah-compliant businesses and activities initiated on behalf of their customers and not for their own account, be exempted from:
   a. Provisions of item (1) of article (93) of this decretal law.
   b. Provisions of item (2) of article (93) of this decretal law, insofar as such exemption does not contradict the provisions of local legislations applicable in the relevant emirate member of the Union.

Article (79)

Internal Shari'ah Supervision

1) An independent committee named "Internal Shari'ah Supervision Committee" shall be established within each Licensed Financial Institution that carries on all or part of its activities and businesses in accordance with the provisions of Islamic Shari'ah. Membership of this committee shall consist of experienced specialists in Islamic financial and banking transactions jurisprudence. The said committee shall undertake Shari'ah supervision of all businesses, activities, products, services, contracts, documents, and conduct of business charters of the concerned institution and shall approve them and establish their respective Shari'ah requirements, within the framework of the rules, principles and standards set by the Higher Shari'ah Authority, in order to ensure compliance thereof with Shari'ah. Fatwas or opinions issued by the Committee shall be binding.
2) The Internal Shari'ah Supervision Committee shall be appointed by the general assembly of the concerned Licensed Financial Institution, in accordance with the provisions of the referenced Commercial Companies law. Names of members of the Internal Shari'ah Supervision Committee shall be presented to the Higher Shari'ah Authority for approval, prior to presentation thereof to the general assembly and issuance of decision approving their appointment.
3) Members of the Internal Shari'ah Supervision Committee are prohibited from holding any executive position in the institution referred to in item (1) of this article, or provide services to it outside of the scope of the committee's assigned functions, nor hold shares or have for

themselves or for any of their relatives up to the second degree, any interests associated with it.

4) In cases where disagreement arises, over a Shari`ah opinion, between members of the Internal Shari`ah Supervision Committee, or disagreement between the Internal Shari`ah Committee and the Board of Directors of the concerned financial institution, over the compliance or non-compliance of a particular matter with the provisions of Shari`ah, the disagreement shall be referred to the Higher Shari`ah Authority, whose opinion on the matter shall be final.
5) There shall be established, in each institution referred to in item (1) of this article, a division or internal section, of a size commensurable with the businesses and activities of the concerned institution, to undertake internal Shari`ah audit and monitor compliance of the concerned institution with the fatwas and opinions of the Internal Shari`ah Supervision Committee. Such division or section shall report to the Board of Directors of the concerned institution, and its employees shall not have any executive powers or any responsibilities towards the businesses, activities and contracts which they review or audit from a Shari`ah perspective. The said division/ section shall be headed by a Shari`ah controller appointed by the Board of Directors of the concerned institution.

Article (80)

Report of the Internal Shari`ah Supervision Committee

1) The Internal Shari`ah Supervision Committee shall prepare an annual report to be presented to the general assembly of the Licensed Financial Institution, which carries on all or part of its activities and businesses in accordance with Islamic Shari`ah. The report shall take the form specified by the Higher Shari`ah Authority, and shall indicate the extent of compliance of management of the concerned institution, with the provisions of Islamic Shari`ah, in all its activities, businesses, offered products, contracts entered into, and used documentation. The said report shall include the following:
   a. A statement on the extent of independence of the Internal Shari`ah Supervision Committee in discharge of its functions.
   b. A statement on compliance of policies, accounting standards, financial products and services, operations and activities in general, together with the memorandum, articles of association, and financial statements of the relevant institution, with the provisions of Islamic Shari`ah during the ending financial year.
   c. A statement on the compliance of distribution of profits, bearing of losses, costs, and expenses among the shareholders and investment account holders, with the fatwas and opinions of the Internal Shari`ah Supervision Committee.
   d. A statement on any other breaches to Shari`ah provisions and the controls established by the Higher Shari`ah Authority.
2) The Internal Shari`ah Supervision Committee shall provide the Higher Shari`ah Authority with copy of its report, no later than two (2) months from end of the financial year, in order for the

Authority to express its remarks prior to the meeting of the general assembly of the concerned institution.

Article (81)
State Audit Supervision

Where a Licensed Financial Institution, which exercises all or part of its business and activities in accordance with Islamic Shari`ah, is subject to the supervision of the State Audit Institution, pursuant to the referenced Re-organization of the State Audit Institution law, the function of the audit institution shall be restricted to post- audit, and shall not interfere in the conduct of business or policies of these institutions.

Article (82)
Contravention of Islamic Shari`ah Provisions

Where it is established that a financial institution, which carries on all or part of its businesses and activities in accordance with the provisions of Islamic Shari`ah, has conducted businesses that are not compliant with such provisions, as per fatwas and opinions of the Internal Shari`ah Supervision Committee, and the fatwas and opinions of the Higher Shari`ah Authority, the Central Bank shall inform the concerned institution accordingly, after consulting with the Higher Shari`ah Authority, and shall ask the institution to reconcile its position, under the supervision of the Internal Shari`ah Supervision Committee, within thirty (30) working days from date of notification. The Central Bank shall take the appropriate corrective measures and corrective actions in case the concerned institution's inability to reconcile its position.

Section Four: Provisions Relating to Undertaking Designated Functions Subject to Central Bank Authorization

Article (83)
Designated Functions

1) The Board of Directors may issue regulations, rules, standards, conditions, and instructions, specifying Designated Functions subject to Central Bank authorization and the individuals who shall be required to obtain Central Bank authorization to undertake them, including fit and proper conditions, and cases of exemption of such conditions and standards.
2) Without prejudice to the provisions of item (1) of this article, Designated Functions subject to Central Bank authorization include those carried out by members of the boards of directors of Licensed Financial Institutions, and their chief executive officers, senior managers, executives, and Authorized Individuals.
3) No individual may undertake any Designated Functions at a Licensed Financial Institution, without obtaining Central Bank's prior authorization.

4) Licensed Financial Institutions shall take all measures and actions, which ensure that no officer, employee, or any other individual representing them, shall exercise any of the Designated Functions without obtaining prior authorization from the Central Bank.
5) Any Authorized Individual in accordance with the provisions of this article shall abide with limits of powers stated in the authorization.
6) No individual shall introduce himself as an Authorized Individual unless he is authorized by the Central Bank.

Article (84)

Application for Authorization to Undertake Designated Functions

1) A Licensed Financial Institution may submit an application to the Central Bank for authorization of any individual to undertake any of the Designated Functions or to undertake additional Designated Functions.
2) The Central Bank may require the applicant to provide all information necessary for enabling it to decide on the application.
3) A Licensed Financial Institution shall notify the Central Bank of any material changes relating to the conditions for granting authorization to undertake the Designated Functions.

Article (85)

Deciding on of Application for Authorization to Undertake or Add other Designated Functions

1) Deciding on application for authorization or extension thereof shall be within a period not exceeding twenty (20) working days from date of meeting all conditions and requirements for authorization. The lapse of this period without decision on the application shall be considered an implicit rejection thereof.
2) The Board of Directors may reject an application for authorization or addition of other Designated Functions to an Authorized Individual if it considered that such rejection would serve public interest or that conditions and requirements for authorization were not fulfilled.
3) The applicant shall be notified, officially, of the rejection decision within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. The notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.
   c. A statement advising the applicant of his right to submit a grievance against the rejection decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (86)

Imposing Conditions and Restrictions to an Authorization to Undertake Designated Functions

1) The Central Bank may decide to add conditions or restrictions to an authorization to undertake Designated Functions.

2) Before issuing the decision referred to in item (1) of this article, the Central Bank may request the concerned Licensed Financial Institution to provide its remarks on the reasons for the decision, within such period as it specifies.
3) The Licensed Financial Institution shall be notified, officially, of the decision within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. Such notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.
   c. Effective date of the decision.
   d. A statement advising the Licensed Financial Institution of its right to submit a grievance against the decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (87)

Suspension, Withdrawal, or Revocation of Authorization to Undertake Designated Functions

1) The Central Bank may suspend, withdraw, or revoke the authorization issued to an individual undertaking Designated Functions , by an official notice, in the following cases:
   a. If the Authorized Individual ceased to meet, or breached one or more of the fit and proper criteria and other conditions or restrictions imposed on the authorization to undertake Designated Functions.
   b. If the Authorized Individual violated any of the State's established laws and regulations or the regulations, rules, standards, or guidelines issued by the Central Bank.
   c. If the Authorized Individual failed to take any measures or actions prescribed by the Central Bank.
   d. If the Central Bank considered, that full or partial withdrawal, revocation, or suspension of the authorization, was necessary for achieving its objectives and discharging its functions.
   e. If the Authorized Individual was declared bankrupt.
   f. If the Authorized Individual refused to cooperate with the officials, representatives, or examiners of the Central Bank, or failed to submit required information or records.
2) In all cases, the authorization shall be revoked in case a cancellation application was submitted by the Licensed Financial Institution where the Authorized Individual works or in case of termination of his relationship with such institution.
3) The Licensed Financial Institution, where the Authorized Individual works shall be notified, in writing, of the decision to withdraw, revoke, or suspend the authorization, within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. Such notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.
   c. Effective date of the decision.

d. A statement advising the concerned Licensed Financial Institution and the Authorized Individual of their right to submit a grievance against the decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (88)

Prohibition of Undertaking Designated Functions at Licensed Financial Institutions

1) The Central Bank may prohibit any individual from working, or undertaking Designated Functions related to Licensed Financial Activities if it considered that the concerned individual was not fit and proper to work or undertake such Designated Functions.
2) The concerned Licensed Financial Institution shall be notified, officially, of the decision to prohibit the concerned individual from working or undertaking Designated Functions at it, within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. Such notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.
   c. Effective date of the decision.
   d. A statement advising the Licensed Financial Institution and the concerned individual of their right to submit a grievance against the decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Chapter Three: Responsibilities of Deposit-Taking Licensed Financial Institutions

Article (89)

Compliance with Central Bank's Instructions

1) Deposit-taking Licensed Financial Institutions shall comply with all rules, regulations, standards, circulars, and directives and instructions issued by the Central Bank with regard to lending or other matters it deems necessary for achieving its objectives.
2) The Central Bank may take all necessary measures and actions, and use means, which would ensure proper conduct of business at deposit-taking Licensed Financial Institutions. Such instructions, directives, measures, procedures, or means, may either be global for all Licensed Financial Institutions, or to specific Licensed Financial Institutions.

Article (90)

Central Bank Risk Bureau

The Risk Bureau at the Central Bank shall undertake compilation, exchange and processing of credit information from Licensed Financial Institutions or any party the Central Bank deems necessary. The said bureau shall operate within the conditions and controls determined by the Board of Directors.

Article (91)

Protection of Depositors' Interests

1) Each deposit-taking Licensed Financial Institution shall prepare a quarterly statement, in the form specified by the Central Bank, indicating all the credit and funding facilities granted by the Licensed Financial Institution to:
   a. Any member of its board of directors.
   b. Any establishment or company where the concerned institution is a partner, manager, agent, guarantor or sponsor.
   c. Any company where a member of the board of directors of the concerned institution is a manager or agent.
   d. Any company where an employee, expert or representative of the concerned institution is a manager, executive officer, agent, guarantor, or sponsor.
   e. Any Person holding controlling interest in the concerned institution, or a related company, as per provisions of Article (95) of this decretal law.
   f. Any subsidiary of the group, which owns the concerned institution.
   g. Any company related to the concerned institution, as per the controls set by the Board of Directors.
   h. Any Person, directly or indirectly related to any member of the board of directors of concerned institution, as per the controls set by the Board of Directors.
   i. Any other Person specified by the Board of Directors as per the rules it sets in this regard.
2) The Central Bank shall be provided with copy of the statement referred to in item (1) of this article, within a period of ten (10) days from end of each quarter of the financial year, or date of a request made by the Central Bank in this regard.
3) The Central Bank may take one or more of the actions listed hereunder, if it decided, following review of the statement referred to in item (1) of this article, that any of the credit or funding facilities extended by the Licensed Financial Institution or any exposure to a particular Person may result in damage to the interests of depositors of the concerned Licensed Financial Institution:
   a. Require the concerned institution to allocate provisions for these facilities, or reduce its exposure to a particular Person, within such period and as per such mechanism as it determines.
   b. Prohibit the concerned institution from extending further credit facilities to the concerned Person, or impose specific restrictions on facilities extended to the concerned Person, as it deems appropriate.

Chapter Four: Prohibitions

Article (92)

Prohibition of Conducting Specific Operations

1) The Central Bank may prohibit Licensed Financial Institutions from conducting all or some of the following:
   a. Dealing in specific assets, investments, or monetary and financial instruments.
   b. Closing deals, or conduct specific operations or commercial transactions.
   c. Dealing with specific Persons.
2) The Board of Directors may issue rules, regulations and standards relating to the operations referred to in item (1) of this article, and take necessary measures and actions it deems appropriate.
3) The concerned Licensed Financial Institution shall be notified, officially, of Central Bank's decision within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. The notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.
   c. Effective date of the decision.
4) A statement advising the Licensed Financial Institution of its right to submit a grievance against the decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (93)

Prohibition of Carrying on Non-Banking Activities

Banks shall not carry on any non-banking activities, particularly the following activities:

1) Carry on, for its account, commercial or industrial activities or acquire, own or trade in goods, unless the acquisition of such goods was in settlement of debts due from third parties, in which case the goods must be disposed of within the period specified by the Central Bank.
2) Purchase real estate for its own account, except in the following cases:
   a. Real estate that its value does not exceed the ratio set by the Board of Directors relative to its total capital and reserves.
   b. Real estate owned in direct settlement of debt exceeding the ratio mentioned in paragraph (a) of this item and in such a case the sale of these properties within (3) years, and this may be extended by an approval from the Central Bank based on the guidelines set by the Board of Directors.
3) Purchase or acquire or deal in shares of the Bank, in excess of the ratios set by the Board of Directors, unless the excess has devolved to it in settlement of a debt, in which case the Bank must sell the shares in excess of the said ratio, within a period of two (2) years from date of acquisition.

4) Purchase shares of commercial companies, except within the ratio of the Bank's own funds, as set by the Board of Directors, unless acquired in settlement of a debt, in which case the excess must be sold within two (2) years from date of acquisition.
5) The Board of Directors shall issue regulations to Banks regarding limits for purchasing and dealing in securities issued by any foreign government or their related entities, or by any foreign commercial company. These limits shall not apply to securities issued or guaranteed by the Public Sector.

Article (94)
Restrictions on Provision of Credit Facilities

1) As an exception to the provisions of Article (153) of the referenced Commercial Companies Law, Licensed Financial Institutions may extend credit facilities to members of their boards of directors, their employees, and relatives of such Persons as determined by the Board of Directors.
2) The Board of Directors shall determine conditions and requirements for credit facilities, which may be granted to the categories referred to in item (1) of this article.
3) A deposit-taking Licensed Financial Institution shall not offer credit facilities to its customers against their shares therein.
4) The Board of Directors shall issue regulations, to deposit-taking Licensed Financial Institutions, regarding the limits for credit facilities extended for the purpose of constructing residential or commercial buildings.

Chapter Five: Supervision & Oversight of Licensed Financial Institutions
Section One: Provisions relating to Supervision & Oversight

Article (95)
Provisions Relating to Holders of Controlling Interests

1) A Person shall not hold controlling interest, or increase controlling interest in any Licensed Financial Institution, nor exercise powers, which render him a de facto holder of controlling interest, at the discretion of the Central Bank, unless he obtains Central Bank's prior approval.
2) A Licensed Financial Institution shall also not allow any Person to hold controlling interest therein, unless it obtains Central Bank's prior approval.
3) The Board of Directors shall issue regulations, rules, standards, conditions, instructions, and restrictions relating to interests and instances of control.

Article (96)
Opening Branches Inside the State & in Other Jurisdictions

A Licensed Financial Institution shall not establish any branch or representative office inside the State or in other jurisdictions, or relocate or closedown any existing branch without Central Bank's prior approval.

Article (97)

Providing the Central Bank with Information and Reports

1) Licensed Financial Institutions shall:
   a. Provide the Central Bank with reports, information, statements and other documents, which it determined and considered necessary for achieving its objectives and discharge its functions.
   b. Appoint qualified employees and assign them the task of preparing the reports required by the Central Bank.
   c. Take appropriate measures to ensure that the Person assigned, in accordance with the paragraph (b) of this item, obtains the information required for preparation of the reports.
2) Licensed Financial Institutions are prohibited from issuing instructions or directives, or agree with any manager, officer, an employee working for it, an agent representing it, or auditor of its accounts, to decline to provide the Central Bank with the requirements referred to in item (1) of this article.
3) The Central Bank shall establish rules and guidelines for periodical compilation of information from Licensed Financial Institutions.
4) The Central Bank shall determine the nature, forms and frequency of submission of information. Licensed Financial Institutions shall provide such information in accordance with the instructions issued by the Central Bank in this regard.
5) The provisions of this article shall apply to branches of foreign Licensed Financial Institutions operating in the State.
6) The Board of Directors shall issue regulations, rules, standards, and instructions regarding provision of the requirements referred to in this article, and may take all the measures and actions against the concerned institution or any of its employees referred to in paragraph (b) of item (1) of this article.

Article (98)

Reporting of Violations

1) Licensed Financial Institutions, along with their legal representatives, compliance officers, and auditors of accounts shall be responsible for, immediate reporting of any of the following to the Central Bank:
   a. Occurrence of any material or crucial developments, which may impact its activities, structure, or overall position.
   b. Occurrence of any violation to the provisions of this decretal law or the decisions, regulations, or instructions issued in implementation thereof.
2) The aforementioned Persons referred to in item (1) of this article shall not be considered to have breached any of their obligations if they, acting in good faith, filed a report as per provisions of this article, or provided information or opinion to the Central Bank. The Licensed

Financial Institution shall not dismiss those mentioned in item (1) of this article without obtaining approval of the Central Bank.

3) The Central Bank shall establish a mechanism for accepting notifications concerning violations referred to in item (1) of this article.

Article (99)

Submission of Data on Financial Position, Required by the Central Bank

1) Each Licensed Financial Institution shall be required to provide the Central Bank with the statements and reports relating to its financial position.
2) Each Licensed Financial Institution shall be required to provide the Central Bank, within a period not exceeding three (3) months from end of the financial year, or within such period as the Central Bank may specify, with the following:
   a. Copy of the audited balance sheet, showing use of assets and liabilities arising from operations of the concerned institution.
   b. Copy of the audited profit and loss account, and any related notes.
   c. Copy of report of auditors of accounts of the concerned institution.
   d. Copy of report of the board of directors of the concerned institution.
3) The Central Bank may also require the Licensed Financial Institution to provide the following:
   a. Copy of the interim profit and loss account, on semi-annual basis, or for other periods specified by the Central Bank.
   b. Any other additional reports, data or information it deems necessary.

Article (100)

Merger & Acquisition

1) A Licensed Financial Institution shall not merge with or acquire any other institution, regardless of its type of activity, nor transfer any part of its liabilities to another Person, without obtaining Central Bank's prior approval.
2) Without prejudice to the established legislation in the State concerning merger and acquisition, the Board of Directors may issue all regulations, rules, standards, conditions, instructions, and directives pertaining to merger and acquisition.
3) The Licensed Financial Institution shall be notified, officially, of Central Bank's decision rejecting the proposed merger or acquisition within a period not exceeding twenty (20) working days from date of its issue. The notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.
   c. Effective date of the decision.
   d. A statement advising the concerned Licensed Financial Institution of its right to submit a grievance against the decision, by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Article (101)

Cessation of Business

A Licensed Financial Institution shall not cease to operate, fully or partially or suspend its operations, or cease to carry-on all or part of its Licensed Financial Activities without approval of the majority of its shareholders and approval of the Central Bank.

Article (102)

Authority to Issue Instructions and Directives for Prudential Purposes

1) The Board of Directors shall, for the purposes of prudential supervision, issue necessary instructions and directives to a particular Licensed Financial Institution, or to a number of Licensed Financial Institutions within a specific category, relating to:
   a. Compliance with Central Bank instructions and directives relating to prudential ratios determined by the Board of Directors, regarding capital adequacy and liquidity or any other purposes.
   b. Compliance with the required provisions, or processing of specific assets.
   c. Adherence to limits of large exposures.
   d. Adherence to limits of exposures to related parties.
   e. Satisfying any additional requirements relating to reporting.
2) The Central Bank may take any additional actions to those mentioned in item (1) of this article.
3) The Central Bank may instruct any subsidiary of a Licensed Financial Institution to take particular actions, or refrain from carrying on particular activities, in the following cases:
   a. If the Central Bank is the consolidated regulatory authority of the entities referred to in this item.
   b. If the Central Bank decided that such instruction is necessary for the exercise of effective and consolidated prudential supervision of the entities referred to in this item.
4) The instructions and directives referred to in item (3) of this article may include the following:
   a. Require the subsidiary of the concerned Licensed Financial Institution to suspend provision of particular services, or carrying on particular businesses or activities, or even closing down any of its offices or branches outside the State, if such services, businesses or activities may expose the concerned Licensed Financial Institution to additional risk, or to risks that cannot be managed effectively and appropriately.
   b. Require the subsidiary of the concerned Licensed Financial Institution to take all necessary actions to remove any impediments that may hinder effective consolidated supervision.

Article (103)

Limits of Operations

The Central Bank may set limits to which deposit-taking Licensed Financial Institutions shall adhere to in their operations, which include the following:

1) The maximum amount of total discount operations or loans and advances the Licensed Financial Institution is allowed to conduct, as of a certain date.
2) The maximum amount the Licensed Financial Institution may lend to a single Person, relative to its own funds.
3) Any other limits the Central Bank may determine.

Article (104)

Governance of Licensed Financial Institutions

1) The Central Bank shall establish a general framework for governance of Licensed Financial Institutions, and shall issue rules and regulations relating to organization of works of their boards of directors and shall determine the conditions to be met by nominees for membership of their boards of directors, and the requirements and conditions for appointment of their senior staff; provided that Licensed Financial Institutions listed in the State's financial markets shall adhere to the minimum requirements of corporate governance set by the concerned regulatory authority.
2) Licensed Financial Institutions must obtain Central Bank's prior approval for appointment, nomination of any Person for membership of their boards of directors or renewal of his membership, and appointment or renewal of the employment contract of any of their senior staff.
3) The Board of Directors may, as may be required to safeguard public interest, reject any Person's nomination, appointment, or renewal of his membership in the board of directors of a Licensed Financial Institution, and may also reject appointment or renewal of the employment contract of any of its senior staff.

Article (105)

Rulebook

The Central Bank shall prepare an electronic guide, which would include all regulations, rules, standards, decisions, and circulars issued by the Central Bank in accordance with the provisions of this decretal law. Such guide shall be published and regularly updated on the Central Bank's website.

Article (106)

Retroactive Effect of Central Bank Regulations and Decisions

The regulations, decisions, and circulars issued by the Central Bank in accordance with the provisions of this decretal law shall have no retroactive effect, and shall not prevent implementation of agreements concluded between Licensed Financial Institutions and their customers prior to their issuance. The Central Bank shall determine the required transitional period for Licensed Financial Institutions to reconcile their respective positions, according to the provisions of this decretal law.

Article (107)
Examination

1) The Central Bank may, at any time, dispatch any of its staff or any third party authorized to act on its behalf to Licensed Financial Institutions and their owned companies or subsidiaries, if it deemed necessary to ensure soundness of their financial positions, and their compliance with the provisions of this decretal law and the regulations and decisions issued in implementation thereof, and other established laws and regulations in the State.
2) In case of the conduct of examination of companies owned by Licensed Financial Institutions and their subsidiaries, which are regulated by any of the Regulatory Authorities in the State or in other jurisdictions, the Central Bank shall coordinate with the concerned regulatory authority in this regard.
3) The Central Bank may, in coordination with the concerned agencies in the State, inspect premises of any Person suspected of carrying on any of the financial activities referred to in Article (65) of this decretal law, without a license. The Central Bank may, in this respect, require the suspected Person to provide all information, documents, and records relating to the unlicensed financial activities, and may seize such information, documents, and records.
4) Licensed Financial Institutions, their owned companies and subsidiaries shall provide the staff referred to in item (1) of this article with all information, records, books, accounts, documents and data relating to the subject of examination, along with any information he may ask for, on timely basis.
5) Central Bank staff may, within the framework of the examination process, summon any related Person, on the time and place they may determine, to provide information, data, documents, or records relating to the examination process.
6) The Board of Directors may issue regulations, rules, standards, directives and instructions relating to mechanisms and procedures for examination of Licensed Financial Institutions.
7) The Central Bank may take all measures and actions it deems appropriate for achieving its objectives and discharging its functions, and may particularly take the following actions, if it was found that a violation to the provisions of this decretal law, or the regulations and decisions issued in implementation thereof, has occurred:
    a. Impose restrictions on some of the operations or activities carried on by the concerned Licensed Financial Institution.
    b. Require the concerned Licensed Financial Institution to take necessary actions to rectify the situation immediately.
    c. Appoint a specialized expert, or a qualified Central Bank employee, to advice the concerned Licensed Financial Institution or supervise, or oversee some of its operations, for a period specified by the Central Bank. The concerned Licensed Financial Institution shall pay remunerations of such appointee if he is an expert from outside the Central Bank.
    d. Take any other action or measure, or impose any penalties it deems appropriate.

8) Licensed Financial Institutions shall be required to pay all costs of examination and investigations process outsourced, by the Central Bank, to a third party, in case its violation to the provisions of this decretal law, and the regulation and decisions issued in implementation thereof, has been established.

Article (108)

Examination of Entities of National Licensed Financial Institutions Operating in Other Jurisdictions

The Central Bank may dispatch one or more of its examiners or experts, to undertake examination of entities of national Licensed Financial Institutions operating abroad, in collaboration and coordination with the concerned regulatory authorities in those jurisdictions;

Such would include entities of national Licensed Financial Institutions operating in Financial Free Zones in the State, in cooperation and coordination with the supervisory authorities of the concerned Financial Free Zone.

Article (109)

Expert Report

The Central Bank may assign an expert or a Person qualified in the area of Licensed Financial Activities, to provide it with a report on a subject specified by the Central Bank, relating to direct and indirect businesses and activities of a particular Licensed Financial Institution. Such would be carried out in accordance with the conditions and procedures established by the Central Bank, and at the expense of the entities referred to in this article.

Article (110)

Judicial Officer Capacity

Central Bank staff designated per decision issued by the Minister of Justice, in coordination with the Governor, shall, in establishing acts occurring in violation of the provisions of this decretal law, have the capacity of judicial officers.

Article (111)

Requesting Intervention in Lawsuits and Judicial Proceedings & Notification of Investigations

1) Without prejudice to the provisions of the Civil Procedures Law, the Central Bank may request intervention in any lawsuit filed with judicial authorities to which a Licensed Financial Institution is party.
2) Law enforcement and other concerned authorities shall notify the Central Bank of any investigations or proceedings initiated against Licensed Financial Institutions. The Central Bank may provide such authorities with any clarifications, statements, or information it deems appropriate in this regard.

Section Two: Financial Accounts

Article (112)

Financial Year of Licensed Financial Institutions

The financial year for a Licensed Financial Institution shall begin on the first of January and end on the thirty first of December of each year, except for the first financial year, which begins from date of registration of the institution and shall end at the end of the following financial year.

Article (113)

Accounts of Licensed Financial Institutions

1) Branches of foreign Licensed Financial Institutions shall maintain separate accounts for all their operations in the State, including the balance sheet and profit & loss account.
2) Branches and sections of a local or foreign Licensed Financial Institution operating in the State, shall, for the purposes of bookkeeping, constitute one financial institution.

Article (114)

Auditors of Accounts of Licensed Financial Institutions

1) Each Licensed Financial Institution operating in the State shall, every year, appoint an auditor or more, from amongst the auditors approved by the Central Bank, for auditing its accounts. Should the concerned Licensed Financial Institution fail to appoint an auditor, the Central Bank shall appoint an auditors for the concerned institution and determine its remunerations, which shall be paid by the concerned institution.
2) The functions of the auditors shall include preparation of a report on the balance sheet and the profit and loss accounts for the shareholders. The auditors shall state in their report whether the annual balance sheet and profit and loss accounts are true and fair, and whether the concerned Licensed Financial Institution has provided them with all the information and clarifications requested for performance of their mission. The concerned Licensed Financial Institution shall, at least twenty (20) working days before convening of the general assembly, provide the Central Bank with copy of the auditors' report, along with copy of the balance sheet and the profit and loss account.
3) The general assembly of a Licensed Financial Institution may not be convened prior to receipt of Central Bank's remarks on the report. The Central Bank may, within ten (10) working days from date of receipt of the report referred to in item (2) of this article, issue a decision not to approve the profits proposed for distribution to shareholders, if a shortfall in provisions was found, or a decline in the capital adequacy ratio from the established minimum requirement was established, or any reservation indicated in the auditors' report or from the Central Bank, and deemed to have impact on distributable profits.
4) The auditors' report, together with the report of the board of directors of the Licensed Financial Institution shall be read to the shareholders at the annual general assembly where the concerned institution is incorporated in the State. Such institution shall provide the Central Bank, within twenty (20) work days from date of convening of the general assembly, with three

(3) copies of each report. If the concerned Licensed Financial Institution was incorporated in another jurisdiction, a copy of the auditors' report shall be forwarded to its head office, and three (3) copies thereof shall be submitted to the Central Bank within twenty (20) working days from date of its issue.

5) The auditors shall not be represented in the board of directors of the Licensed Financial Institution, which appointed it to audit its accounts, nor have one of its staff appointed as employee, or act as advisor to the same institution.
6) A Licensed Financial Institution shall not extend credit facilities, of any type, to the auditors of its accounts. An auditor approved by the Central Bank may not commence its functions at a Licensed Financial Institution, unless any obligations it may have towards such institution were settled.
7) The auditors shall be responsible for the contents of their report on the financial statements of the concerned Licensed Financial Institution. If failure to properly perform their assigned duties or violation of provisions of this decretal law and the regulations and decisions issued in implementation thereof was established, the Central Bank may take any necessary measures or procedures, in collaboration and coordination with the concerned authorities in the State to strike their names from the established registers. The Central Bank may, at its own discretion, take any administrative or legal actions against the negligent or violating auditors.
8) The Central Bank may, at its discretion, require the auditors of a Licensed Financial Institution, or its subsidiaries or affiliates, to submit a report, at the expense of the concerned Licensed Financial Institution, establishing their compliance with the provisions of this decretal law and the regulations issued in implementation thereof.
9) The Board of Directors shall issue regulations and establish a register for approved auditors, authorized to audit the accounts of Licensed Financial Institutions.

Article (115)

Publication and Display of Accounts

1) Each Licensed Financial institution shall publish and display the following information and statements on its website, and in each of its offices and branches in the State:
   a. Copy of its audited balance sheet and profit and loss account, and copy of the auditors' report. Where a Licensed Financial Institution is incorporated in other jurisdictions, publication of such statements may be carried out in the manner consistent with laws of the concerned jurisdiction.
   b. List of names of members of the board of directors, senior executives and their deputies and assistants.
   c. Names of all wholly or partially owned subsidiaries, or entities related to the concerned Licensed Financial Institution.

2) The Central Bank may, require any Licensed Financial Institution to publish or display any information or statements relating to its accounts, in addition to the requirements stated in item (1) of this article, as it deems appropriate.

Section Three: Resolution and Liquidation of Licensed Financial Institutions

Article (116)

Deficiency of Financial Position

1) The Board of Directors shall establish a resolution framework for deposit-taking Licensed Financial Institutions in order to minimize the effect that a deficiency in their financial position may have on the financial system in the State. This includes the effects related to a deficiency in the financial position of companies owned by those Licensed Financial Institutions or their subsidiaries.
2) The resolution framework shall include a set of triggers, both prudential as well as qualitative, which signal material risks that would result in the deficiency of the financial position of the institutions referred to in item (1) of this article. In order to achieve this, the Central Bank shall, at its own discretion, decide any of the following measures and actions for the protection of the concerned institution and its depositors:
   a. Impose a minimum ratio for liquidity of the concerned institution, commensurable with the risks associated with its activities.
   b. Require the concerned institution to provide, as per terms and conditions set by the Board of Directors, additional financial resources for support of its paid-up capital.
   c. Issue a decision to merge the concerned institution with another Licensed Financial Institution.
   d. Permit any Financial Institution to acquire the concerned institution.
   e. Form an interim committee to manage the concerned institution, and authorize such committee to take whatever actions it deems appropriate, as per conditions and controls determined by the Board of Directors, including the possibility of taking the decision to impose a moratorium on all or some of the activities of the concerned institution with immediate effect or within another timeframe as well as consequential actions.
   f. Undertake, over a period specified by the Board of Directors, direct management of the concerned institution, and shall, in this case, substitute management of the concerned institution in exercising all powers, including financial and administrative powers; and the powers and authorities of its board of directors, and its general assembly shall immediately be frozen until expiry of the period of interim management.
   g. Request competent authorities in the State to place the concerned institution under interim custody and seize its assets, property and shareholders rights.
   h. Adopt a decision to request the competent court to pass a decision to liquidate the concerned institution, prepare a plan for liquidation or transfer of its assets and liabilities, as it deems appropriate, along with all related settlements and releases and implement or

oversee implementation of the liquidation plan, or adopt a resolution decision, or request the competent court to declare bankruptcy, in accordance with established laws.

i. Where a decision to merge or liquidate of a Licensed Financial Institution incorporated in another jurisdiction and has a branch operating in the State, the same procedures applicable in the concerned jurisdiction of incorporation shall apply if they provide better protection for customers in the State, unless otherwise agreed with the concerned authority.

j. Any other measures or actions in accordance with a decision by the Board of Directors.

3) The Central Bank may coordinate with the relevant federal and local authorities before issuance of any decision by the Board of Directors, as per provisions of this article, if necessary. The Central Bank may request the competent judicial authorities to take protective and urgent measures and actions, which would ensure protection of property and interest of investors and depositors, or serve public interest.

Article (117)

Publication of Resolution or Liquidation Announcement

1) In case of resolution or liquidation of a Licensed Financial Institution, such an announcement shall be published in the Official Gazette, and in, at least, two local Arabic and English daily newspapers, and for a period not less than three (3) business days.

2) The announcement shall include the following:

a. A grace period, not be less than three (3) months, allowed to customers of the concerned Licensed Financial Institution to take necessary actions to protect their rights.

b. Details of the entity assigned for the resolution and its functions or the liquidator and his functions.

3) If the resolution or liquidation occurred as a result of the Licensed Financial Institution being struck-off the Licensed Financial Institution Register, the Chairman of the Board of Director or his deputized representative shall specify, in the decision to strike- off name of the concerned institution, the date of closing down of the concerned institution, and the entity assigned for resolution or liquidation of any outstanding operations on such date.

Article (118)

Surveillance of Licensed Financial Institutions Under Resolution or Liquidation

The Central Bank shall continue surveillance of operations of any Licensed Financial Institution under resolution or liquidation, until final closure of its offices.

Article (119)

Non-Prejudice to Provisions of Other Laws Relating to Resolution or Liquidation

The provisions of article nos. (116), (117), and (118) of this decretal law shall not preclude implementation of any established legal provisions in the State, relating to resolution and liquidation.

Chapter Six: Customers' Protection

Article (120)

Confidentiality of Banking & Credit Information

1) All data and information relating to customers' accounts, deposits, safe deposit boxes and trusts with Licensed Financial Institutions and related transactions shall be considered confidential in nature, and may not be perused, or directly or indirectly disclosed to any third party without the written permission of owner of the account or deposit, his legal attorney or authorized agent, and in legally authorized cases.
2) Such prohibition shall remain valid, even until end of the business relationship between the customer and the Licensed Financial Institution for any reason.
3) Chairmen and members of boards of directors, managers and employees of Licensed Financial Institutions, and experts, consultants and technicians assigned to perform functions therein, are prohibited from disclosing any information or data on their customers; their accounts or deposits or transactions relating thereto, or enable third parties to peruse them, except in legally authorized cases.
4) Such prohibition shall apply to all agencies and Persons, and whoever, by virtue of his profession, position or nature of work, is able to, directly or indirectly, peruse such information and data.
5) The Central Bank shall establish rules and conditions organizing exchange of banking and credit information, in its capacity as the competent Regulatory Authority in the State in this regard.
6) The provisions of item nos. (1) and (2) of this article shall be without prejudice to the following:
   a. The powers legally vested on security and judicial authorities, the Central Bank and its employees.
   b. The duties assigned to auditors of accounts of the concerned institutions.
   c. The obligation of the concerned institutions to issue, upon request of the beneficiary, a certificate of the reasons for declining to cash a check.
   d. The obligation of the concerned institutions to issue a certificate of partial payment of value of a check, where the consideration for payment is less than the value of the check, pursuant to the provisions of the referenced Commercial Transactions Law.
   e. The right of the concerned institutions to disclose whole or part of the data relating to the customer's transactions, in order to establish its right in a legal dispute in respect of such transactions, with its customer.

f. Provisions of established laws and international agreements in the State, in addition to anti-money laundering, terrorist financing and illegal organizations provisions.

Article (121)
Protection of Customers of Licensed Financial Institutions

1) The Central Bank shall establish regulations relating to protection of customers of Licensed Financial Institutions, in line with the nature of activities the latter carry on and the services and products they provide.
2) The Central Bank and Licensed Financial Institutions shall work together to raise public awareness of the types of banking services and financial products, and their inherent risks, through all means of communication and media, in accordance with the rules set by the Central Bank in this regard.
3) Licensed Financial Institutions are not permitted to charge interest on accrued interest charged on any credit or funding facilities granted to customers.

Article (122)
Deposits Guarantee Scheme

The Board of Directors may issue regulations for protection of deposits and the rights of depositors of Licensed Financial Institutions in coordination with the Ministry. Such regulation may include establishment of a compensation fund and determination of its structure.

Article (123)
Financial Inclusion

The Board of Directors shall establish necessary regulations and mechanisms to ensure that every natural Person shall have the right to access all or part of the banking and financial services and products from Licensed Financial Institutions suited to his/her need.

PART IV
– FINANCIAL INFRASTRUCTURE –

Chapter One: Funds Transfer & Settlement of Securities
Article (124)
Clearing and Settlement Operations

1) The Central Bank may:
   a. Establish, develop, and/or operate one or more clearing or settlement systems for transfer of funds, and settlement of securities for securities issued by the Central Bank or the Public Sector and other obligations between Participant Persons in such systems, and may conduct such on its own or in partnership with any other party, or by outsourcing to third parties.

b. Link the systems referred to in paragraph (a) of this item, to similar systems inside and outside the State.
c. Establish and/or operate central securities depository for securities issued by the Central Bank or the Public Sector and data repository systems for monetary and financial transactions in the State, and link such systems to similar systems inside and outside the State.

2) The Central Bank shall coordinate with concerned other regulatory authorities and bodies in the State, in relation to the establishment of data repository systems for monetary and financial transactions referred to in paragraph (c) of item (1) of this article.
3) The Board of Directors shall issue the regulations related to the systems referred to in item (1) of this article, the rules of participation in these systems, and the rules to execute related operations.

Article (125)

Retail Payment Operations & Related Electronic Services

The Central Bank shall solely:

1) Have the authority to issue regulations, rules, and procedures relating to electronic banking operations, digital money, Stored Value Facilities, and shall regulate Retail Payment Systems and related electronic banking and financial services.
2) Take all measures and procedures it deems appropriate to reduce the risks to the State's financial and economic systems associated with operations and systems referred to in item (1) of this article.

Chapter Two: Powers & Functions of the Central Bank Pertaining to Financial Infrastructure Systems

Article (126)

Designation of Systems

1) The Central Bank may designate any Financial Infrastructure System as systemically important if it considers, at its own discretion, that any malfunction or inefficiency in the operation of such system would negatively impact processing of the daily operations of financial institutions operating in the State, or the stability of the financial system in the State.
2) For a Financial Infrastructure System to be designated, it shall meet one of the following conditions:
   a. The concerned system is operating in the State;
   b. The concerned system has the capacity to accept clearing and settlement of financial Transfer Orders denominated in national Currency, without prejudice to provisions of Article (28) of this decretal law; or
   c. The concerned system has the capacity to provide transfer, clearing or settlement of financial Transfer Orders, for retail payment activities, denominated in any currency.

3) Should the Central Bank intend to designate any of the Financial Infrastructure Systems it licenses as systemically important , it shall:
   a. Notify the operator of the system, or its Settlement Institution, officially, of its intention to designate this system as systemically important, clarify grounds of such intention, in addition to other terms and conditions attached to such designation.
   b. Allow such period as specified in the notice referred to in paragraph (a) of this item, which shall not be less than ten (10) working days from date of notification, within which the system's operator or its Settlement Institution may provide their opinions, or make representations, as to why the system should not be designated.
   c. Issue its decision on designation of the system, within a period not exceeding twenty (20) working days from date of receipt of responses from concerned parties, or expiry of the period stated in the notice, without response.
4) The operator of the Designated System or the Settlement Institution may submit a grievance against the designation decision referred to in item (3) of this article by applying to the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of Part V of this decretal law.
5) The Clearing and Settlement Systems established, developed, and/or operated, in accordance with the provisions of Article (124) of this decretal law shall be deemed as Designated Systems.
6) Should the Central Bank intend to designate any of the Financial Infrastructure Systems licensed by any of the other Regulatory Authorities in the State or in other jurisdictions as systemically important, it shall submit its opinion in this regard to the concerned regulatory authority. Should the concerned regulatory authority has no objection to such designation, it shall:
   a. Notify the operator of the system, or its Settlement Institution, officially of the intention to designate this system as systemically important, clarify grounds of such intention, in addition to other terms and conditions attached to such designation.
   b. Allow such period as specified in the notice referred to in paragraph (a) of this item, which shall not be less than ten (10) working days from date of notification, within which the system's operator or its Settlement Institution may provide their opinions, or make representations, as to why the system should not be designated.
   c. Issue its final approval or disapproval decision on the Central Bank's request to designate the concerned system, within a period not exceeding twenty (20) working days from date of receipt of responses from concerned parties, or expiry of the period stated in the notice, without response.
7) The Central Bank may revoke designation of a particular Financial Infrastructure System it licenses or request such action from the concerned regulatory authority, if it considered, at its own discretion, that the system is no longer of systemic importance. The concerned regulatory authority, the operator of the system, or its Settlement Institution shall be notified, officially, of such decision, as the case may be.

Article (127)

Oversight of Systems

1) The Central Bank shall solely undertake oversight over operations of systems, which it licenses and shall ensure their soundness, in accordance with relevant international standards. For such purpose, the Central Bank may require the operators of systems or their Settlement Institutions to take required measures and procedures.
2) The Central Bank shall be responsible for monitoring the implementation of required additional oversight measures and procedures on Designated Systems, licensed by any of the other Regulatory Authorities, in the State or in other jurisdictions in collaboration and coordination with the concerned regulatory authority, and may request in this regard from the concerned regulatory authority:
   a. Require operators of the Designated Systems or their Settlement Institutions to comply with the instructions it issues in this respect and any relevant international standards.
   b. Ensure proper and regular functioning of Designated Systems.
   c. Ensure soundness of financial positions of operators of Designated Systems and their Settlement Institutions, when deemed necessary.
   d. Require the operators of the Designated Systems or their Settlement Institutions to provide it, with the information it deems appropriate for achievement of its objectives and discharge of its functions.
3) The Central Bank may appoint whoever it deems appropriate of experts and advisers specialized in financial infrastructure to assist the Central Bank in performing its duties and functions in accordance with the provisions of Part IV of this decretal law, and to keep in step with best international standards and practices in this area.

Article (128)

Suspension or Revocation of a License

1) The Central Bank may suspend or revoke a license granted to a Financial Infrastructure System, in accordance with the provisions of article nos. (124) and (125) of this decretal law, via an official notice to the operator or the Settlement Institution of the concerned system and take necessary actions in this respect, as the case may be, if it considered that the system is no longer capable of conducting its operations. The Central Bank shall allow such period as specified in the notice referred to in this item, which shall not be less than twenty (20) working days from date of notification, within which the concerned system operator or its Settlement Institution may object to the Central Bank's decision to suspend or revoke the license and provide their justifications for such objection, in accordance with the provisions of Part Four of this decretal law.
2) The Central Bank, if it considers that any Designated System licensed by any of the Regulatory Authorities in the State or in other jurisdictions is no longer capable of conducting its

operations, may request the concerned regulatory authority, via an official notice, to suspend or revoke the license of this system and take necessary actions in this respect, as the case may be. The concerned regulatory authority shall have the right to approve or reject the request of the Central Bank. In case of approval, the procedures and controls in force by the concerned authority shall be applicable.

3) In all cases, the suspension or revocation of a license granted to a Designated System in accordance with the provisions of this article, shall not affect any transaction cleared or settled in the concerned system prior to the effective date of suspension or revocation.

Article (129)

Authority to Issue Regulations & Instructions

1) The Board of Directors shall issue regulations, instructions, rules, directives, and codes of conduct as it deems appropriate for the implementation of the provisions of Part Four of this decretal law, and to achieve the objectives of the Central Bank and discharge its functions, including:
   a. Regulations, conditions and rules relating to licenses, granted by the Central Bank in accordance with the provisions of article nos. (124) and (125) of this decretal law, to operators of Financial Infrastructure Systems or the Settlement Institutions for such systems and their Participant Persons.
   b. Regulations, rules and standards relating to the designation and oversight of Financial Infrastructure Systems, as per the provisions of article nos. (126) and (127) of this decretal law, monitoring operations of such systems and enforcing compliance requirements on Participant Persons thereof.

2) The Central Bank may exempt operators of Financial Infrastructure Systems it licenses, the Settlement Institutions of such systems or Participant Persons, in a general or specific manner, from the provisions of any of the regulations, instructions, rules, directives, and controls issued by it.

Article (130)

Determining Violations

1) The Board of Directors shall issue regulations specifying types of violations pertaining to Financial Infrastructure Systems licensed by the Central Bank, and any of the following instances shall be considered a violation to the terms and conditions relating thereto:
   a. Violation of operational requirements of systems and related settlement rules and procedures.
   b. Failure of an operator of a system or its Settlement Institution to comply with a Central Bank request for information or documents.

c. Failure to comply with Central Bank's decisions and instructions, and failure to take a particular action, which the Central Bank considers necessary to render the system compliant with the criteria it sets.
d. Failure, on the part of an operator of a system or its Settlement Institution to report any action taken under the systems Default Arrangements, in respect of a Participant Person.
e. Failure, on the part of a Participant Person, to notify the system operator, its Settlement Institutions, and the Central Bank of issuance of judgement to declare it bankrupt or place it under liquidation.
f. Operating a system without obtaining a license in accordance with the provisions of article nos. (124) and (125) of this decretal law.
g. Failure of an operator of a system or its Settlement Institution to comply with any request from the Central Bank or any other government agency, relating to default, within a specified time period.
h. Failure of an operator of a system to notify the Central Bank of issuance of judgment regarding declaration of bankruptcy or liquidation of any Participant Person.
i. Providing the Central Bank with incorrect or misleading information.
j. Adding an incorrect entry to any registration book or in any document related to a particular system, or causing alteration, deletion or obliteration of such entry.
k. Any other related action to the clearing and settlement operations or to the retail payment operations the Central Bank considers a violation.

2) The Central Bank may take whatever actions it deems appropriate to correct any violations referred to in item (1) of this article, and determine settlement thereof.
3) The Central Bank shall officially notify the violating Person, in accordance of item (1) of this article, of any actions that shall be undertaken against it. The violating Person shall be allowed a period not exceeding ten (10) working days from date of notification to submit a grievance against the Central Bank decision. In case the grievance was rejected, the violating Person may escalate the matter to the Grievances & Appeals Committee in accordance with the provisions of this decretal law. The decision of the Grievances & Appeals Committee shall be final. Should the violating Person not respond to Central Bank's decision within the period prescribed in this item, the decision of the Central Bank shall be final and binding.

Chapter Three: Finality of Transactions & Proceedings

Article (131)

Finality of Payment & Settlement

1) All transactions conducted through a Financial Infrastructure System, which meets one of the designation conditions referred to in item (2) of Article (126) of this decretal law shall be final, irrevocable and irreversible, in any of the following cases:
   a. Transfer of funds from or to the account of a Participant Person.
   b. Settlement of a payment obligation.

c. Settlement of an obligation to transfer, or the actual transfer of book- entry securities.

2) No transfer or settlement pertaining to the transactions referred to in item (1) of this article shall be cancelled, set aside, re-paid, or reversed, nor shall it be rectified, whether by a court judgement order, or by law.

Article (132)

Precedence of Implementation of a Financial Infrastructure Systems' Rules and Procedures, over the General Insolvency & Bankruptcy Rules and Procedures

1) None of the following operations and procedures carried out through Financial Infrastructure Systems, which meet one of designation conditions referred to in item (2) of Article (126) of this decretal law, shall be regarded, as to any extent, invalid on the grounds of commencement of realization of assets of a Person under liquidation, insolvency, financial restructuring, or bankruptcy:
   a. A Transfer Order.
   b. Any disposition of property in pursuance of such Transfer Order.
   c. The Default Arrangements of such systems.
   d. The rules of such systems as to the settlement of Transfer Orders not dealt with under their Default Arrangements.
   e. Any arrangements for the purpose of realizing collateral security in connection with participation in such systems, other than its Default Arrangements.
2) The relevant insolvency officer or any Person appointed to manage the insolvency procedures in cases of bankruptcy or liquidation, shall not take any actions or procedures contrary to the provisions of this decretal law, or preclude or interfere with Default Arrangements of systems referred to in item (1) of this article.
3) An obligation arising out of a Transfer Order, which is the subject of an action taken under Default Arrangements of systems referred to in item (1) of this article, shall not be proved in a bankruptcy or liquidation procedures, until completion of the transfer or payment order.
4) A debt or other liability, which by virtue of item (3) of this article may not be proved, shall not be taken into account for the purposes of any set-off, offset, or net out of debt or obligations until the completion of the action taken under the Default Arrangements of such systems.

Article (133)

Netting of Obligations of Insolvent or Bankrupt Parties

1) The operator of a Financial Infrastructure System, which meets any of the designation conditions referred to in item (2) of Article (126), may effect Netting of all obligations owed to or by a Participant Person in this System, which incurred before the point of time where the competent court has made an order for bankruptcy or liquidation of the concerned Participant Person.
2) In case Netting has been effected as provided in item (1) of this article, then:

a. The obligations that are netted shall be disregarded in the bankruptcy or liquidation proceedings and
b. Any net obligation owed to or by the Participant Person that has not been discharged is payable to the Participant Person and may be recovered for the benefit of his creditors or is provable in the bankruptcy or liquidation, as the case may be.

3) Netting operations processed by the concerned system's operator in accordance with item (1) of this article shall not be cancelled during a bankruptcy or liquidation process, nor any financial transfers already paid in accordance with paragraph (a) of item (2) of this article.

Article (134)

Preservation of Rights in Underlying Transactions

1) Except to the extent that it expressly provides, this decretal law shall not operate to limit, restrict or otherwise affect:
   a. Any right, title, interest, privilege, obligation or liability of a Person resulting from the underlying transaction in respect of a Transfer Order that has been entered into a Financial Infrastructure System, which meets any of the designation conditions referred to in item (2) of Article (126).
   b. Any investigation, legal proceedings or remedy in respect of any such right, title, interest, privilege, obligation or liability.
2) Nothing in item (1) of this article shall be construed to require:
   a. The unwinding of any Netting done by the operator of the concerned system, whether pursuant to its Default Arrangements or otherwise;
   b. The revocation of any Transfer Order given by a Participant Person which is entered into the concerned system; or
   c. The reversal of a payment or settlement made under the operating rules of the concerned system.

Article (135)

Obligation of Participant Person to Notify of Insolvency

1) A Participant Person in a Financial Infrastructure System, which meets any of the designation conditions referred to in item (2) of Article (126) shall notify the operator of the system or its Settlement Institution, the concerned regulatory authority, and the Central Bank, , as soon as practicable if there comes to his knowledge any of the following events occurring in the State or in other jurisdictions:
   a. Presentation of a plea for declaration of his bankruptcy or liquidation;
   b. Issuance of a judgement for declaration of his bankruptcy or liquidation; or
   c. The making of owners, shareholders, or management of a Participant Person voluntary winding up statement in his respect.

2) A Participant Person failing to notify of a relevant event referred to in item (1) of this article within the required timeframe is not in contravention if:
   a. He took reasonable steps to comply with the provisions of item (1) of this article or
   b. The agencies referred to in item (1) of this article were already aware of the relevant event by the time the Participant Person was required to notify the operator under the provisions of this article.

PART V
– GRIEVANCES & APPEALS –
Article (136)
Grievances & Appeals Committee

1) An independent committee, named "Grievances & Appeals Committee" shall be established in accordance with the provisions of this decretal law under the chairmanship of a Court of Appeal judge, and membership of two (2) judges from the same court, in addition to two (2) experts nominated by the Board of Directors.
2) The Cabinet shall issue a resolution naming the chairman and members of the committee, based on the nomination of the Higher Judicial Council, with respect to the chairman of the committee and its member judges.
3) The Cabinet shall issue a resolution, based on a proposal by the Board of Directors, establishing the committee's charter, which would include:
   a. All rules and procedures relating to settlement of grievances and appeals, including payable fees.
   b. Remunerations of members of the committee.
4) Membership of the committee shall be for a term of four (4) years, renewable to similar period(s). In case the seat of a member became vacant before expiry of the membership term, for whatever reason, a successor shall be appointed for the remaining term, in the same manner in which the previous member was selected.
5) A nominated committee member may not be a member of the Board of Directors, nor holder of any position at the Central Bank or at any of the Licensed Financial Institution.
6) The chairman of the committee or any of its members shall have no interest with any party to the dispute, otherwise he shall be required to disclose such interest, and in such case another member shall be temporarily appointed to hear the presented dispute.
7) The Committee shall have the sole and exclusive jurisdiction to decide on grievances and appeals against any decisions by the Central Bank related to licensing, authorization of individuals, and licensing and designation of Financial Infrastructure Systems, and may, for such purposes take all or some of the following actions:
   a. Require any Person to appear in front of the Committee to present any evidence, testimony, information or statement.
   b. Hear the testimony of any witnesses under oath.

c. Commission any experts it deems appropriate to provide opinion on any matter relating to the dispute.
d. Take whichever actions and procedures it deems appropriate for discharge of its mandate.

8) If the Committee rejected the grievances or appeal on the grounds that it was filed by a party of no capacity or interest, the Committee may impose on the applicant a fine, not exceeding two hundred thousand (200,000) Dirhams.
9) The Committee may suspend the appealed decision, if necessary, until it reached a decision on the dispute.
10) A decision issued by the Committee on the grievance or appeal shall be final and shall only be challenged at the Higher Federal Court within a period of twenty (20) work days from date of its notification. The Higher Federal Court may, upon request of the appellant, suspend the decision issued by the Committee until it reached its decision on the subject, if it considered that the appeal is based on genuine grounds and that implementation of the Committee's decision shall have irreversible consequences.

PART VI
– ADMINISTRATIVE & FINANCIAL SANCTIONS AND PENALTIES –
Chapter One: Administrative & Financial Sanctions
Article (137)

1) Without prejudice to other sanctions stated in any other laws in the State, and upon establishment of a violation by any Licensed Financial Institution or by any Authorized Individual of any of the provisions of this decretal law or the regulations, decisions, rules, standards or instructions issued by the Central Bank in implementation thereof, or any measures taken by the Central Bank, including procedures for encountering money laundering, combating terrorist financing, and illegal organizations, the Central Bank shall, at its own discretion, decide to impose one or more of the following penalties or take any of the following measures:
   a. Issue, by any means, a caution to the violator.
   b. Require the violating Licensed Financial Institution to take necessary actions and measures that the Central Bank deems appropriate to rectify the violation.
   c. Prohibit violating Licensed Financial Institution from conducting some operations, or carrying on some Licensed Financial Activities, or impose any restrictions, conditions or limitations on all or certain operations and activities.
   d. Impose conditions or restrictions on the license of the violating Licensed Financial Institution.
   e. Reduce or suspend the ability of the violating Licensed Financial Institution to draw on the Central Bank's funds through the Standing Facilities.

f. Require the violating Licensed Financial Institution to deposit funds with the Central Bank without return and for the period Central Bank deems appropriate, in addition to the credit balance referred to in Article (32) of this decretal law.
g. Impose a fine of four hundred (400) basis points over the prevailing base interest rate of the Central bank on any shortfall in the Reserve Requirements referred to in Article (32) of this decretal law.
h. Require the violating Licensed Financial Institution to return to customers the funds it obtained as a result of its violation of the provisions of this decretal law and any excess funds including revenue and profits shall devolve to the Central Bank.
i. Impose a fine between one (1) time and ten (10) times the value of unjust enrichment as determined by the Central Bank, which the violating Licensed Financial Institution has, unlawfully acquired, as a result of the violation.
j. Impose a fine on the violating Licensed Financial Institution not less than two million (2,000,000) Dirhams and not exceeding two hundred million (200,000,000) Dirhams.
k. Delink the violating Licensed Financial Institution from one or all Financial Infrastructure Systems.
l. Withdraw the license of the violating Licensed Financial Institution and strike off its name from the Register.
m. Impose conditions or restrictions on the authorization of the violating Authorized Individual.
n. Impose a fine on the violating Authorized Individual not less than one hundred thousand (100,000) Dirhams and not exceeding two million (2,000,000) Dirhams.
o. Prohibit the violating Authorized Individual from undertaking any Designated Function at the Licensed Financial Institution he works for, or any other Licensed Financial Institution.

2) Decisions to impose the sanctions referred to under paragraphs (a, b, c, e, f, g, and h) shall be made by the Governor and decisions concerning other sanctions shall be made by the Board of Directors.
3) In all cases, the violator shall be notified, officially, of the reasoned decision within fifteen (15) working days from date of its issue. Such notice shall include the following:
   a. Content of the decision.
   b. Reasons for the decision.
   c. Effective date of the decision.
   d. A statement advising the violator of its right to submit a grievance against the decision in front of the Grievances & Appeals Committee, in accordance with the provisions of this decretal law.

Chapter Two: Penalties

Article (138)

Without prejudice to any harsher punishment provided for in any other law, the offences referred to in the following articles shall be punishable by the respective penalties stated therein.

Article (139)

An employee or representative of the Central Bank or any member of the committees formed within the Central Bank, or any member of the Board of Directors, who discloses any confidential information in breach of provisions of Article (26) of this decretal law, shall be punished by imprisonment for a term not exceeding three (3) months and a fine not exceeding one hundred thousand (100,000) Dirhams, or by either of these two punishments.

Article (140)

Whoever issues Currency in contravention to the provisions of this decretal law, shall be punished by imprisonment for a term not exceeding twenty (20) years and a fine not exceeding one hundred million (100,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments.

Article (141)

Whoever, publicly and intentionally mutilates, destroys or tears up Currency, shall be punished by a fine, which shall be the greater of one thousand (1,000) Dirham and ten (10) times the value of the mutilated, destroyed or torn Currency.

Article (142)

1) Whoever contravenes the provisions of item (1) of article (68) of this decretal law shall be punished by imprisonment and with a fine not less than two hundred thousand (200,000) Dirhams and not exceeding ten million (10,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments.
2) Whoever contravenes the provisions of item (2) of article (68) of this decretal law shall be punished by imprisonment for a period not exceeding six (6) months and with a fine not less than one hundred thousand (100,000) Dirhams and not exceeding five million (5,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments.

Article (143)

Whoever violates the conditions and restrictions imposed on a license to carry on Licensed Financial Activities, shall be punished by a fine not less than two hundred thousand (200,000) Dirhams and not exceeding ten million (10,000,000) Dirhams.

Article (144)

Whoever contravenes the Central Bank's instructions regarding deficiency in the financial position, referred to in Article (116) of this decretal law, shall be punished by imprisonment for a term not less than one (1) year, and a fine of not less than one million (1,000,000) Dirhams and not exceeding ten million (10,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments.

Article (145)

Whoever contravenes any of the provisions of article nos. (72) or (96) of this decretal law shall be punished by imprisonment and a fine of not less than five hundred thousand (500,000) Dirhams and not exceeding ten million (10,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments.

Article (146)

Whoever violates any of the provisions of Article (83) of this decretal law, shall be punished by imprisonment for a term of not less than one (1) year and a fine of not less than five hundred thousand (500,000) Dirhams with a further daily fine of fifty thousand (50,000) Dirhams in case of continuing breach, which cumulatively shall not exceed five million (5,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments.

Article (147)

Whoever commits any of the following violations shall be punished by imprisonment for a term not exceeding two (2) years and a fine of not less than five hundred thousand (500,000) Dirhams and not exceeding five million (5,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments:

1) Provides incorrect or incomplete facts, information, or data in any statements or documents presented to the Central Bank.
2) Conceals any facts from the statements, information, minutes, papers, or other documents submitted to the Central Bank or to its representatives, employees, and auditors.
3) Destroys, mutilates or alters any document relating to a matter, which is the subject of an investigation by the Central Bank or sends, or causes to be sent out of the State such a document.
4) Obstructs, resists, or causes the delay of the conduct of an investigation by the Central Bank or the furnishing of information to the Central Bank.
5) Acts complicitly with another Person to commit any of the acts referred to in items (1) to (4) of this article.

Article (148)

Whoever intentionally discloses the confidential banking and credit information referred to in Article (120) of this decretal law shall be punished by imprisonment and a fine of not less than one hundred thousand (100,000) Dirhams and not exceeding five hundred thousand (500,000) Dirhams.

Article (149)

1) Where a violation was committed by a juridical Person, the official in charge of management shall be punished by the same penalties prescribed for actions committed in violation of the provisions of this decretal law, whenever his knowledge of the violation was established, or if the violation was a result of his negligence or failure to perform his duties.

2) The juridical Person shall be jointly liable with the manager in charge in respect of the adjudged financial fines and damages, if the violation was committed, in his name and on his behalf, by one of his employees.

Article (150)

Whoever commits any of the violations relating to Financial Infrastructure Systems referred to in Article (130) of this decretal law shall be punished by imprisonment and a fine of not less than one hundred thousand (100,000) Dirhams and not exceeding ten million (10,000,000) Dirhams, or by either of these two punishments.

PART VII

– GENERAL PROVISIONS –

Article (151)

Scope of Application of the Decretal Law

The provisions of this decretal law apply to the Central Bank, financial institutions, financial activities, and Persons subject to it; and does not apply to the Financial Free Zones and the financial institutions regulated by the authorities of these zones.

Article (152)

Enforceability of Applicable Regulations

Current regulations, decisions and circulars, issued in accordance with the provisions of Federal Law No (10) of 1980, Regarding the Central Bank, the Monetary System & Organization of Banking, and amendments thereto, and Federal Law No (6) of 1985, Regarding Islamic Banks, Financial Institutions and Investment Companies shall remain in force, until regulations, decisions and circulars are issued in replacement thereof, within a period not exceeding three (3) years from the date this decretal law comes into force.

Article (153)

Reconciliation of Positions

All agencies and persons subject to the provisions of this decretal law shall reconcile their respective positions with its provisions, within the period determined by the Board of Directors.

Article (154)

Conflict with Other Laws

Any provision contravening or conflicting with the provisions of this decretal law shall be annulled; and Federal Law No (10) of 1980 Regarding the Central Bank, The Monetary System & Organization of Banking, along with Federal Law No (6) of 1985, Regarding Islamic Banks, Financial Institutions and Investment companies shall be annulled.

Article (155)

Fees & Charges

The Central Bank may impose fees and charges for providing the service, issuing licenses and authorizations, as deemed appropriate, in accordance with the nature and scope of functions, activities, and controls determined by the Board of Directors. A decision to such effect shall be issued by the Board of Directors and shall be published in the Official Gazette and the Central Bank's official website.

Article (156)

Enforceability of Judgments of Foreign Judicial Authorities

Judgments and decisions issued by foreign judicial and law enforcement authorities in respect of national Licensed Financial Institutions and branches of foreign Licensed Financial Institutions operating in the State shall apply, in accordance with applicable legal proceedings of effective laws in the State.

Article (157)

Interpretation of the Technical Terms Referred to in this decretal law

The Central Bank may issue a glossary interpreting the technical terms referred to in this decretal law. This glossary shall be published on its official website.

Article (158)

Decretal Law Publication and Application

This decretal law shall be published in the Official Gazette, and shall come into force on the day following date of its publication, without prejudice to the provisions of Article (152) hereof.

Khalifa Bin Zayed Al Nahyan

President of the United Arab Emirates

Issued by us at the Presidential Palace in Abu Dhabi

On: 13 Muharram, 1440 Hijri

23 September, 2018 Gregorian

طبع بالمطبعة العصرية ومكتبتها